عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

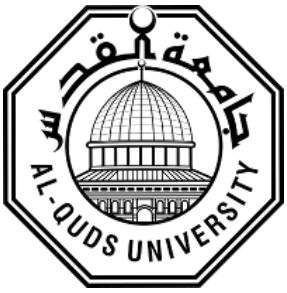

أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر سكانها

عمار سمير عبد الرحمن شنطي

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1444هـ/2023م

أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر سكانها

إعداد

عمار سمير عبد الرحمن شنطي

بكالوريوس اجتماعيات من جامعة القدس المفتوحة (نابلس) / فلسطين

إشراف: د. فايز فريجات

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا والتخطيط الإقليمي بكلية الدراسات العليا / جامعة القدس.

1444هـ/2023م

جامعة القدس

كلية الآداب

عمادة الدراسات العليا

الجغرافيا والتخطيط الاقليمي

إجازة الرسالة

أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر سكانها

الطالب: عمار سمير عبد الرحمن شنطي

الرقم الجامعي: 21712506

المشرف: د. فايز فريجات

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2023/01/14 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: د. فايز فريجات التوقيع.....

2- ممتحناً داخلياً: د. محمد الخطيب التوقيع.....

3- ممتحناً خارجياً: د. علي عبد الحميد التوقيع.....

القدس – فلسطين

1444هـ / 2023 م

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع، إلى كل إنسان وقف بجانبي، وآمن بقدراتي وساعدني على تحقيق طموحاتي، وقدم لي كل الدعم والحب.

إلى نور حياتي

أبي وأمي

زوجتي الغالية لصبرها ودعمها المتواصل لي

إخواتي وأخواتي

أهديكم جهدي المتواضع

عمار سمير عبد الرحمن شنطي

إقرار

أقر أنا معد هذه الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأية جامعة أخرى أو معهد آخر.

عمار سمير عبد الرحمن شنطي

التاريخ: 2023/01/14

شكر وعرفان

أشكر الله العلي القدير الذي وفقني لألتحق بركب العلم والعلماء، فهو أحق بالشكر والثناء سبحانه وتعالى، وقول الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "،

أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعتي الغالية هذا الصرح العلمي الشامخ، وإلى كلية الدراسات العليا، إدارة وأعضاء هيئة تدريس وطاقم إداري.

إلى جميع الأشخاص الذين ساعدوني من أجل الوصول إلى هذه المرحلة الفارقة في حياتي العلمية والمهنية، إلى أبي الغالي سمير عبد الرحمن شنطي، الذي بذل كل ما في وسعه من أجل تحقيق طموحي الأكاديمي، إلى أمي الغالية التي ساعدتني على تجاوز المحن وكانت بقربي في الأوقات الصعبة، إلى المشرف على رسالتي الدكتور فايز فريجات الذي بذل جهداً كبيراً لإخراج هذه الدراسة بصورتها النهائية.

وأخيراً إلى من ظلل النسيان ذاكرتي عن شكرهم بالاسم، أتقدم لهم بالاعتذار وبجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمساعدتهم القيمة.

عمار سمير عبد الرحمن شنطي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر سكانها، وكذلك التعرف على أثر بعض متغيرات الدراسة مثل الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، ومكان السكن. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، وكذلك المنهج التاريخي، بالإضافة إلى المنهج الكيفي (النوعي)، كما اعتمدت الدراسة على عدة أدوات تمثلت في عمل إستبانة تتكون من (45) فقرة تتوزع على خمسة مجالات هي (الآثار الاجتماعية، والبيئة الاقتصادية، والآثار الصحية والتعليمية، والبيئة والمصادر الطبيعية، والآثار على استخدامات الأراضي)، ثم توزيعها على عينة مقدارها (364) مبحوثاً من سكان الأغوار في فلسطين بعد التأكد من صدقها وثباتها، حيث تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، كما اعتمدت على أداة المقابلة التي وجهت أسئلتها على عينة من المختصين في مجال استخدامات الأراضي والبالغ عددهم (6) مبحوثين في منطقة الدراسة. وبعد جمع البيانات تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائيا باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وتم قياس صدقها وثباتها.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود درجة استجابة كبيرة على برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة، اختبار التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لتقدير الوزن النسبي لفقرات الاستبانة واختبار العينتين المستقلتين لفحص الأسئلة المتعلقة بمتغير الدراسة المستقل هو الجنس، واختبار تحليل التباين الأحادي لفحص الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة وهي العمر والمستوى التعليمي ومكان السكن ونوع السكن والعمل الحالي وفي حالة الضم، واختبار مصفوفة بيرسون للارتباط بين فقرات الأداة ودرجة مجالاتها الكلية ومجالات الأداة ودرجاتها الكلية لاستخراج الصدق البنائي لأداة الدراسة، واختبار معادلة كرونباخ – ألفا لقياس ثبات الاختبار، وبناءً على ذلك توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها، إن سلطات الاحتلال الإسرائيلية تسعى ومنذ احتلالها لأراضي غور الأردن إلى إحداث خلل ديمغرافي مفتعل لصالح مستعمريها من خلال زيادة مساحة وسكان المستعمرات في الأغوار على حساب الأراضي والسكان الفلسطينيين في المنطقة من خلال التهجير ومنع تشييد الأبنية في التجمعات الفلسطينية في منطقة (ج) بالأغوار، ويحرم عليهم التنقل في المناطق المغتصبة ويحاربون في لقمة عيشهم وفي وجودهم ودينهم وحضارتهم وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم، كما أظهرت النتائج أن السياسات التي تتبعها إسرائيل في منطقة الأغوار هدفها حرمان المزارعين من مصدر دخلهم الرئيسي من خلال

قيامها بخلق أجواء تنافسية غير عادلة كتخفيض أسعار المنتوجات الزراعية، والقضاء على أصناف البلدية من الإنتاج الحيواني بكافة أنواعه وإغراق السوق الفلسطيني بالمنتوجات الزراعية الإسرائيلية، حيث تسعى إسرائيل بشكل مستمر الحديث عن السلام الاقتصادي المزعوم على موائد الحوار مع الجانب الفلسطيني والعربي والدولي، كما أظهرت النتائج أن الممارسات اليومية التي يقوم بها جنود الاحتلال الإسرائيلي في منطقة الأغوار تندرج تحت مسمى التطهير العرقي، بسبب الإجراءات التعسفية التي يقومون بها اتجاه السكان فيما يتعلق بالقطاع الصحي والتعليمي اللذان يعتبران أساساً مهماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أن التوزيع الجغرافي في منطقة الأغوار فيما يتعلق بتوزيع الخدمات الصحية والتعليمية لا يتناسب مع الواقع المرير الذي يعيشه سكان الأغوار، كما أظهرت النتائج أن الاحتلال الإسرائيلي سلك طرقاً مختلفة ومتعددة لضرب قطاع الزراعة الفلسطيني في منطقة الأغوار تمثلت بمصادرة الأراضي والسيطرة على مصادر المياه الجوفية والأحواض المائية في المنطقة مستغلة بذلك الدعم الدولي لها. تعتبر المناطق الصناعية المقامة داخل المستعمرات الإسرائيلية في منطقة الأغوار مخرجاً لنقل بعض الصناعات الإسرائيلية الخطرة إلى الأراضي الفلسطينية للإفلات والتحرر من الرقابة البيئة الإسرائيلية، وكذلك تتسم النشاطات الصناعية التي تمارس في المستعمرات المقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين بالخطورة الشديدة، لان معظم هذه الصناعات شديدة الخطر على البيئة والصحة العامة وتؤدي إلى انتشار الأمراض كمرض السرطان، كذلك تحتوي النفايات الناتجة عن هذه الصناعات على عناصر سامة كالرصاص والخارصين والنيكل.

كما أظهرت النتائج أن عملية الاستيطان تشوه البنية التحتية والفوقية للسكان العرب وتمنع التواصل الجغرافي بين التجمعات السكانية العربية، حيث نجحت دولة الاحتلال الإسرائيلي تصنيف الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية إلى مناطق عسكرية وتدريب ومحميات طبيعية كما تمكنت إسرائيل من خلق واقع جديد في الأراضي الفلسطينية من خلال بناء كيان للمستوطنين على الأراضي الفلسطينية من أجل تحقيق رؤيتها المنشودة في إطالة الاحتلال للأراضي الفلسطينية على اعتبار أنها أراض تابعة لدولة إسرائيل.

بناءً على ما آلت إليه نتائج الدراسة، فإنها توصي بضرورة قيام الحكومة الفلسطينية باعتماد سياسة وطنية شاملة فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع تنموية في منطقة الأغوار لتثبيت الوجود الفلسطيني من خلال تقديم مقدار كافي من الحوافز والخدمات التي يجب على الحكومة الفلسطينية توظيفها في هذه المناطق لتعمل على رفع مستواها في جميع النواحي خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية التي تعتبر مهمة جداً من أجل جذب السكان للإقامة في تلك المناطق الأمر الذي يساعد على تثبيت هوية المكان وقطع الطريق

على المستعمرين للسيطرة على هذه الأراضي وإقامة مستعمرات تعمل على قطع التواصل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية في منطقة الأغوار.

The Effect of Israeli Occupation Policies on Land Use In The Palestinian AGhwar from Parspectives

Prepared by
Ammar Shanti

Supervisor: Dr. Fayez Freijat

Abstract

This study aimed to identify the impact of the Israeli occupation policies on land uses in the Palestinian Jordan Valley (Al-Agwar)from the point of view of its inhabitants, as well as to identify the impact of some study variables such as gender, age, educational level, and place of residence. In order to achieve the objective of the study, the descriptive. , the analytical historical in addition to the qualitative (qualitative) approach were used. Also, the study relied on several tools represented in creating a questionnaire consisting of (45) items divided into five domains: (social effects, economic environment, health and educational effects, environment and natural resources, and effects on land uses), then distributed among a sample of (364) individuals from the residents of the Jordan Valley in Palestine after confirming its validity and reliability, were chosen by the stratified random method. Moreover, it relied on the interview tool that directed its questions to a sample of 6 specialists in the field of land use. After collecting the data, it was coded , entered the computer and statistically processed using the Statistical Package for Social Sciences(SPSS), and its validity and reliability were measured.

The results of the study showed that there is a high degree of response on the main study question, and among the statistical treatments used, frequencies, percentages, averages and standard deviations to estimate the relative weight of the questionnaire items , two independent samples t- test to examine the questions related to the independent variable of the study is gender, and the One Way ANOVA test to examine the questions related to the variables of the independent study which are age, educational level, place of residence, type of housing, current work, and in the case of annexation. Pearson Correlation Matrix test for the relation between the paragraphs of the tool and the degree of its total domains and the tool domains and its total scores to extract the structural validity of the study tool, and the Cronbach-alpha equation test to measure the stability of the test.

The study showed that the Jordan Valley caused an artificial demographic imbalance in favor of its colonizers by increasing the area and population of the settlements in the Jordan Valley. instead of the Palestinian lands and population in the region through displacement and preventing the construction of buildings in the Palestinian communities in Area (C) in the Jordan Valley, who are forbidden to move in the usurped areas and fight for their livelihood, existence, religion, civilization, thir culture, customs and traditions.

The results showed that the policies pursued by Israel in the Jordan Valley aim at depriving farmers of their main source of income by creating an unfair competitive atmosphere such as lowering the prices of agricultural products, eliminating municipal varieties of animal production of all kinds and flooding the Palestinian market with Israeli agricultural products, as Israel seeks continuously talking about the alleged economic peace at the dialogue with the Palestinian, Arab and international side.

The results showed that the daily practices carried out by the Israeli occupation soldiers in the Jordan Valley fall under the name of ethnic cleansing, due to the arbitrary measures they take against the population with regard to the health and education sectors, which are considered an important basis for achieving the goals of sustainable development. Regarding the distribution of health and educational services, it is not commensurate with the bitter reality experienced by the residents of the Jordan Valley. The results also showed that the Israeli occupation took several different methods to strike the Palestinian agricultural sector in the Jordan Valley, represented by the confiscation of lands, and controlling groundwater resources and water basins in the region, taking advantage of the international support. The industrial zones built inside the Israeli settlements in the Jordan Valley are considered a way out to transfer some dangerous Israeli industries to the Palestinian territories to escape and be free from Israeli environmental control. Likewise, the industrial activities that are practiced in the settlements established on the lands of Palestinian citizens are very dangerous because most of these industries are extremely dangerous to the environment and public health leading to the spread of diseases such as cancer. The waste resulting from these industries also contains toxic elements such as lead, zinc and nickel.

Finally, the results showed that the settlement process distorts the infrastructure and superstructure of the Arab population and prevents geographical contiguity between the Arab population groups, as the Israeli occupation state succeeded in classifying the lands in the Palestinian Jordan Valley into military zones, training and natural reserves. Israel was able to create a new reality in the Palestinian territories by building an entity settlers

on the Palestinian lands in order to achieve its desired vision of prolonging the occupation of the Palestinian lands on the grounds that they are lands belonging to the State of Israel.

Based on the results of the study, it is recommended that the need for the Palestinian government to adopt a comprehensive national policy regarding the implementation of development projects in the Jordan Valley to stabilize the Palestinian presence by providing sufficient amount of incentives and services that the Palestinian government must employ in these areas to work on raising their level in all respects, especially, with regard to the infrastructure, which is very important in order to attract residents to reside in those areas, which helps to establish the identity of the place blocking the way for the colonists to control these lands and establishment settlements that cut off the geographical contiguity between the Palestinian communities in the Jordan Valley.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تعد الأرض الفلسطينية جوهر الصراع ما بين الفلسطينيين أصحاب الحق التاريخي، والإسرائيليين أدعياء هذا الحق، هذا الصراع يكاد يكون مختلفاً عن كافة الصراعات الناتجة عن أي استعمار قديم لأي من بلدان العالم على مر العصور، فالإحتلال الإسرائيلي يزعم أنه يمتلك أرضاً وهبها الله إياها، ولا يعترف بحق أحد سواه فيها، لذلك عملت إسرائيل ومنذ احتلالها لفلسطين عام 1948م، وحتى اليوم على تغيير معالم الأرض من خلال إنشاء المستعمرات اليهودية على كافة الأراضي الفلسطينية والعربية، وقد ازدادت تلك الهجمة الاستعمارية على الأراضي الفلسطينية بعد رفض المجتمع الدولي لتلك المستعمرات التي من شأنها تقويض عملية السلام وقيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967م، التي أصبحت تشكل مطلبا دولياً لحل المشكلة الفلسطينية.

لذلك لجأت دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق معزولة عن بعضها البعض شمال ووسط وجنوب، علاوة على عزل المدن والتجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض من خلال بناء مستعمرات تمتد من شمال الضفة الغربية وحتى جنوبها، وربطها بالطرق الالتفافية وزيادة حجم المستعمرين فيها، وقد أنشأت لهم عدة مناطق صناعية كبرى من أبرزها الخان الأحمر على أراضي العيزرية في القدس و(أريئيل) على أراضي سلفيت وكذلك أنشأت نحو 30 مستعمرة زراعية على أراضي الأغوار تمتد بشكل طولي من البحر الميت جنوبا وحتى بيسان شمالا وبشكل موازي مع المستعمرات اليهودية التي تمر من وسط الضفة الغربية، أي أن دولة الاحتلال جعلت المدن والبلدات والقرى والتجمعات الرعوية الفلسطينية تقع بين هذين الخطين المتوازيين من المستعمرات.

ومن أجل ابتلاع المزيد من الأراضي في الضفة الغربية أقامت دولة الاحتلال جدار الفصل العنصري لضمان فرض سياسة الأمر الواقع، وإنهاء حلم قيام الدولة الفلسطينية التي يمكن الحديث عنها في أي مفاوضات بين الجانبين. (إبراهيم، 2010).

وأما على الجانب السياسي ومن أجل تثبيت خرافة حل الدولتين وظفت إسرائيل وبشكل متقن الانقسام الفلسطيني، وقامت بإضعاف دور السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية لتشغل فقط منصبا إداريا مركزيا ضمن نظام الأبرتهايد الإسرائيلي، ومحظور على السلطة الفلسطينية الدخول لثلثي الضفة الغربية أو ممارسة أي سيادة وظائفية عليها.

فمن خلال رصد مجمل عمليات التنمية والتطوير والتنظيم والتخطيط للحيز الفلسطيني وخاصة للحقبة التي تلت أوسلو عام 1993م، وتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى مناطق (أ) و(ب) و (ج) نجد أن الحيز الفلسطيني وخاصة الريفي منه يواجه مسائل دون السيطرة السياسية والإدارية الفلسطينية، مما يعني وقوع الترابط الريفي الحضري الفلسطيني ضمن ما أصبح معروفا بالظرفية المشروطة، والتي أصبحت تعني القدرة المحدودة لحركة وتدخل الجانب الفلسطيني فيما يحدث في الحيز الذي يعيش فيه، وهو الامتداد الطبيعي لإمكانيات تطوره وتنميته، فخلال المرحلة الانتقالية يحول الإسرائيليون دون حركة الفلسطينيين في مناطق (ج)، والتي تشكل حوالي ثلثي الأراضي الفلسطينية حاليا، وكذلك تمنع أي سيادة وظائفية فلسطينية عليها.

فمسائل تحديد الإقليم والحيز الجغرافي الفلسطيني تعتمد على فرضيات ومطالب فلسطينية تواجه معارضة إسرائيلية، وحتى أن الجزء الأكبر من هذا الحيز الفلسطيني ما زال يحظر على الفلسطينيين الدخول إليه أو تطويره.

وتتناول هذه الدراسة التعرف على أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر سكانها فيما يتعلق بالاستخدام الزراعي، والعمراني، والصناعي، والصحي والتعليمي والسياحي، وأثر الاستيطان الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الدراسة بالإضافة إلى التعرف على الأهمية الاقتصادية والمشاكل التي تواجه القطاعات الاقتصادية في منطقة الدراسة.

2.1 مشكلة الدراسة

تعتبر منطقة الأغوار من المناطق الحيوية والإستراتيجية بالنسبة لفلسطين، وذلك لعدة عوامل من أهمها أنها تشكل ربع مساحة الضفة الغربية، ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة التي تبلغ 280000 دونم، من المساحة الكلية للأغوار التي تبلغ 840000 دونم، وأن هذه المساحة الكبيرة في الأغوار يمكن أن تستوعب أعداد كبيرة من السكان، وتتربع على الحوض المائي الشرقي المتجدد والذي يقدر إنتاجه السنوي نحو 174 مليون متر مكعب، وهي منطقة زراعية بامتياز، إضافة إلى أنها تعتبر البوابة الشرقية لفلسطين (إسحاق وأخرون، 2010).

لكن وبالرغم من هذه الميزات التي تتمتع بها منطقة الأغوار إلا أن الوضع السياسي القائم منذ عام 1967م، على إقليم الأغوار يفرض تحديات كثيرة، حيث يقع ما نسبته 70% من إقليم الأغوار تحت السيطرة الإسرائيلية، فمن خلال رصد مجمل عمليات التنمية والتطوير والتنظيم والتخطيط لإقليم الأغوار، نجد أن دولة الاحتلال قد انتهجت سياسات الأمر الواقع وإجراءات عملية أدت إلى إحداث تغييرات مكانية وجغرافية وديمغرافية وتخطيطية في المنطقة، وقد أدت سياسات الأمر الواقع الإسرائيلية إلى زيادة مساحة الأراضي المسيطر عليها إسرائيلياً في منطقة الأغوار مما أثر سلباً على القطاع الزراعي والعمراني والصناعي والسياحي والاقتصادي، وساعد على زيادة عملية الإستيطان التي تشوه البنية التحتية والفوقية للسكان العرب وتمنع التواصل الجغرافي بين التجمعات العربية فيها، بالإضافة إلى عجز الجانب الفلسطيني على الحركة والتدخل فيما يحدث في الحيز الذي يعيش فيه، وهو الامتداد الطبيعي لإمكانيات تطوره وتنميته، مما أدى إلى تهميش المنطقة من قبل الجهات الرسمية الفلسطينية وإضعافها اقتصاديا، بالإضافة إلى تركز الإستثمارات الفلسطينية في المدن الرئيسية وهجرة سكان الأغوار للعيش فيها بحثاً عن العمل والحياة الآمنة، الأمر الذي أدى إلى تغيير استخدامات الأراضي بصورة لا تتناسب مع طبيعة المنطقة وخصائصها وتوجه سكانها، وتعتبر هذه العوامل والصعوبات مجتمعة دافعا أساسيا وراء القيام بهذه الدراسة.

3.1 أهمية الدراسة ومبرراتها

تتمثل أهمية الدراسة ومبرراتها فيما يلي:

1. تعتبر من الدراسات القليلة في البيئة الفلسطينية التي توضح أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر سكانها، وخاصة فيما يتعلق بممارسات الإحتلال الإسرائيلي إتجاه إستخدامات الأراضي حيث لم تحظ بالقدر الكافي من البحث – حسب علم الباحث واطلاعه.
2. تطوير معرفة الباحث وزيادة معرفته وخبراته بأهمية التعرف على أثر سياسات الإحتلال الإسرائيلي على إستخدامات الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر سكانها، بحيث يستطيع تقديم المساعدة للمجتمع المحلي في نشر الوعي والثقافة المجتمعية لتوضيح خطورة أثر سياسات الإحتلال الإسرائيلي على إستخدامات الأراضي في الأغوار الفلسطينية.
3. النتائج التي من الممكن أن تخرج بها الدراسة الحالية يمكن أن توفر معلومات لدى العديد من أصحاب القرار وراسمي السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الذين من الممكن أن تفيدهم هذه الدراسة في التعرف على سياسات الإحتلال الإسرائيلي على إستخدامات الأراضي وإتخاذ الخطوات المناسبة نحوها في المستقبل.
4. قد تعمل الدراسة الحالية على زيادة وعي سكان الأغوار فيما يتعلق بأثر سياسات الإحتلال الإسرائيلي على إستخدامات الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية والخطوات الواجب إتباعها لإفشال تلك السياسات الإحتلالية التي تهدف بالأساس إلى تهجير المواطن الفلسطيني عن أرضه بشكل طوعي أو قسري.

4.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. توضيح أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الدراسة.
2. التعرف على أهم المعوقات التي تعاني منها منطقة الدراسة فيما يخص إستخدامات الأراضي.
3. الوقوف على أهم الاحتياجات والضرورات الرئيسية للسكان للصمود وتنمية المواقع التي يعيشون بها.
4. التعرف على التغير المستمر في استخدامات الأراضي في منطقة الدراسة.

5.1 أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر سكانها؟
2. هل تختلف توجهات سكان الأغوار في فلسطين نحو أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي باختلاف متغيرات (الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، ومكان السكن)؟

6.1 فرضيات الدراسة

ترتكز الدراسة على الفرضيات الصفرية الآتية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي من جهة نظر سكان الأغوار في فلسطين تعزى إلى متغير الجنس.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي من جهة نظر سكان الأغوار في فلسطين تعزى إلى متغير العمر.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي من جهة نظر سكان الأغوار في فلسطين تعزى إلى متغير المستوى التعليمي.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي من جهة نظر سكان الأغوار في فلسطين تعزى إلى متغير المستوى مكان السكن.

7.1 منطقة الدراسة وحدودها

تبلغ مساحة الأغوار الإجمالية 840000 دونم موزعة على محافظة طوباس والأغوار 231000 دونم، ومحافظة أريحا والأغوار 609000 دونم، مصنفة على النحو الآتي: مناطق (أ) 66900 دونم، ومناطق (ب) 3800 دونم، ومناطق (ج) 770200 دونم، مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ 280000 دونم، أي ما نسبته 33.3 % من المساحة الكلية للأغوار، يستغل الفلسطينيون حوالي 50000 دونم. (إسحاق وأخرون، 2010).

بلغ عدد سكان الأغوار، بما فيهم التجمعات البدوية المتحركة، حسب تعداد السكان العام (2017) 114665 ألف نسمة: 60398 ألف نسمة في أريحا والأغوار الجنوبية والوسطى، و54267 ألف نسمة في طوباس والأغوار الشمالية، وبلغ عدد سكان الأغوار المقدر للعام (2022) 126798 ألف نسمة: 59458 ألف نسمة في أريحا والأغوار الجنوبية والوسطى، و67340 ألف نسمة في طوباس والأغوار الشمالية، وبلغ عدد التجمعات الفلسطينية 27 تجمعا ثابتا على مساحة 10000 دونم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022).

تتحدد نتائج هذه الدراسة ويقتصر تعميم نتائجها على الآتي:

الحدود المكانية: الأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية
الحدود البشرية: الساكنين في الأغوار الشمالية و الوسطى والجنوبية
الحدود الزمانية: خلال العام 2021–2022م

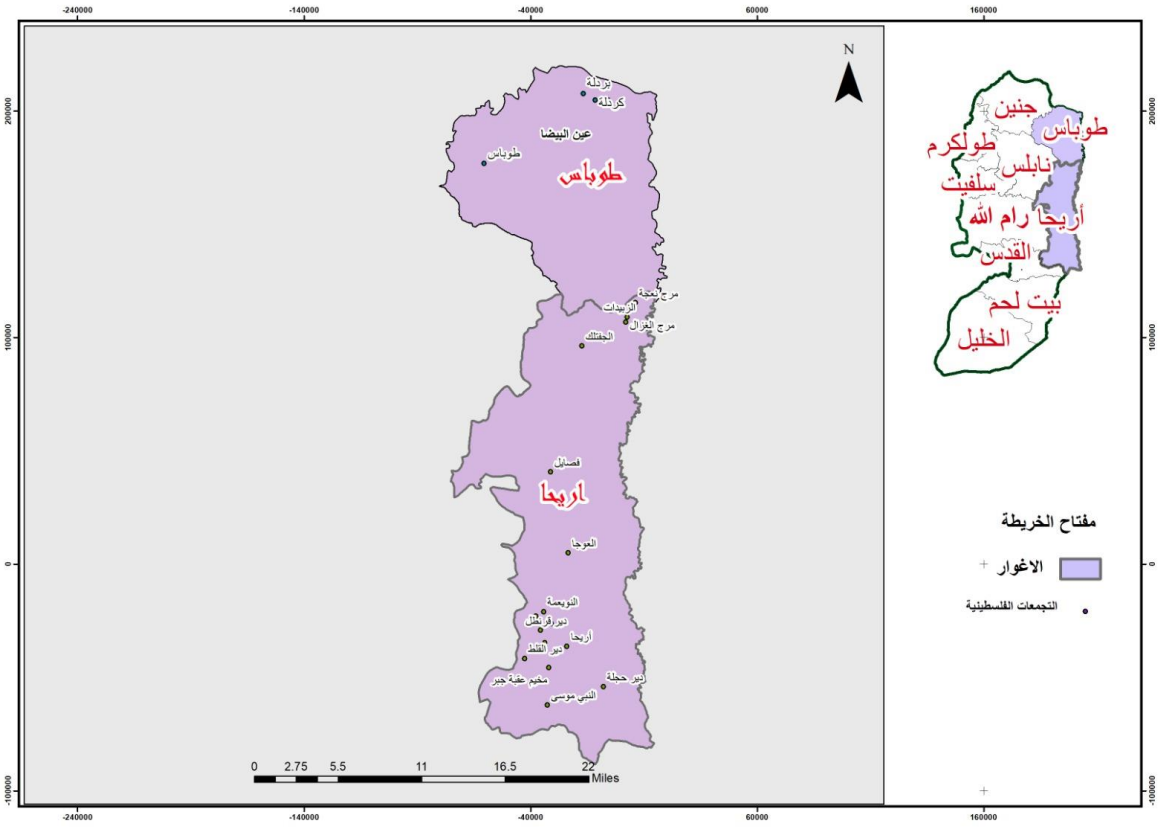

خريطة (1.1): موقع منطقة الدراسة.

إعداد وعمل الباحث، 2022.

8.1 طرق جمع المعلومات

تم تجميع بيانات الدراسة من خلال:

أولاً: المصادر الثانوية: وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية، وكذلك بالرجوع إلى الكتب ذات الصلة بموضوع البحث، والإحصاءات والنشرات الرسمية والمواقع الإلكترونية.

ثانياً: المصادر الأولية: وذلك من خلال استخدام أسلوب المسح بالعينة، والإستبانة كانت أداة لجمع البيانات بالإضافة إلى المقابلة، والتي تم إعدادها من خلال الرجوع إلى الأدب التربوي للدراسة السابقة، بحيث تستطيع فحص موضوع أثر سياسات الإحتلال الإسرائيلي على إستخدامات الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر سكانها.

9.1 محتوى الدراسة

تحتوي الدراسة على خمسة فصول وقائمة بالمصطلحات ومجموعة من الجداول والأشكال البيانية والخرائط والمراجع العربية والملاحق، كما تحتوي على ملخص للدراسة باللغتين العربية والإنجليزية.

وكانت الفصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة (مقدمة، ومشكلة، وأهمية، وأهداف، وأسئلة، وفرضيات، ومنطقة الدراسة، ومحتوى الدراسة، ومصطلحات، والإطار النظري للدراسة، والدراسات السابقة العربية والأجنبية).

الفصل الثاني: خصائص منطقة الدراسة الطبيعية والبشرية (الخصائص الطبيعية، والخصائص الديموغرافية)

الفصل الثالث: إستخدامات الأراضي في منطقة الأغوار (تصنيفات الأراضي في منطقة الأغوار، و إستخدامات الأراضي في الأغوار، والأهمية الاقتصادية للأغوار، والمشاكل التي تواجه القطاعات الاقتصادية).

الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات (منهج الدراسة، وإجراءات الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وأداة الدراسة، وصدق وثبات الأداة، والمتغيرات الإحصائية، والمعالجات الإحصائية)

الفصل الخامس: تحليل أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر سكانها (نتائج الدراسة، والتعقيب على النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها، والتعقيب على النتائج المتعلقة بالمقابلات).

النتائج والتوصيات.

10.1 المصطلحات والمفاهيم

التخطيط: عمل ذهني شاق، يتطلب بذل جهود كبيرة وذكية، للتعبير والاستعداد للمستقبل، من قبل الجهة المسؤولة عن وضع الخطط والإلمام بجوانب عديدة عن المشكلة التي يراد التوصل إليها، وتوفير الإمكانات المادية، والبشرية، اللازمة لوضع الخطة، والاستخدام الواعي والمنظم لها لتحقيق الأهداف المنشودة (حلايقة، 2007).

تخطيط استخدامات الأراضي: مجموعة من النشاطات المنطقية المتتابعة التي تهدف إلى تنظيم المجتمعات البشرية، من خلال دراسة، وفهم العلاقات القائمة بين أنماط المستقرات البشرية، ووظائفها في مكان وزمان، محددين، لذلك لا بد للتخطيط من معرفة الخطوط الفاصلة بين المناطق الحضرية، والريفية، وكذلك بين المعطيات الطبيعية والثقافية (غنيم، 2008م).

الإقليم: هو منطقة جغرافية تتمتع ببعض الخصائص المتجانسة التي تميزها عن غيرها من المناطق الأخرى، والإقليم المستهدف في الدراسة هو إقليم لأغراض التخطيط واعتماده هو لأهداف تنموية

وتطويرية في كافة الجوانب الخدماتية والبنية التحتية والجوانب الإدارية والمالية، وحجم إقليم التخطيط وحدوده يعود غالباً إلى إجتهاد المخطط ووفقاً لأسس ومعايير محددة ومعرفة مسبقة بأهداف برامج ومشاريع التنمية المراد تنفيذها (عناني، 2006).

التخطيط الإقليمي: هو التخطيط الذي يقوم بمعالجة المشكلات التي يتسبب بها النمو السريع في المدن، بإستخدام وسائل علمية وطرائق فنية لتحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة للمناطق الريفية والحضرية على حد سواء في جميع أرجاء الدولة.

الموضع: هو المكان الذي تشغله المدينة فعلاً وتتركز فيه أنشطتها المختلفة بما يتلاءم وخصائصه الطبيعية كالوضع الطوبوغرافي وطبيعة الإنحدار والتكوينات السطحية وتحت السطحية (التربة والصخور) والوضع الهيدرولوجي والمناخ (الدليمي، 2015).

الموقع: يعني الموقع بالنسبة للظواهر الطبيعية كالجبال والسهول والوديان والأنهار والبحار والمحيطات (الدليمي، 2015).

التخطيط العمراني: هو عملية مركبة ذات متغيرات وأبعاد سياسية وإقتصادية وإجتماعية وبيئية، يقوم على أساس وضع الخطط والتصاميم والقوانين التنظيمية المتعددة العناصر والوظائف، التي تتضافر فيها جهود أهل الخبرة والاختصاص مع متخذي القرار، من أجل التوجيه والتحكم بعملية التنمية العمرانية والمستوطنات البشرية القائمة ومعالجة مشاكلها على كافة المستويات القومية والإقليمية والمحلية، بما يخدم المجتمع وتوظيف موارده بالشكل الأمثل (الجزراوي وقديد، 2015).

تخصيص الأرض: هو تخصيص مساحات محددة من الأرض لإستخدامات معينة بناء على حاجات السكان وطلبهم ورغباتهم وتقوم البلديات أو الإدارات المحلية بمثل هذه العملية، حيث تحدد لكل منطقة مواصفات معينة للبناء، وتحدد لها إستخدام معين (الأخرس، 2010).

مخطط إستخدامات الأراضي: هو مخطط مهمته توجيه إستخدامات الأرض بما يخدم المصلحة العامة للمجتمع (غنيم، 2008).

مستخدمي الأرض: قطاعات الاستخدام المختلفة منها، القطاع الصناعي، والزراعي، والسياحي، والترفيهي، والسكني، والاقتصادي (أبو الرب، 2011).

المخطط الهيكلي: التخطيط الهيكلي خطوة رئيسية في عملية التخطيط الشاملة، حيث أنها تضع الهيكل لتنفيذ نمط استخدام الأراضي المرغوب فيه في المنطقة في المستقبل على مدى فترة طويلة من الزمان، وعادة ما يوضح التخطيط ملامح منطقة مستقبلية تتكون من أربعة أماكن أساسية: الأحياء، ومراكز الأنشطة، وأروقة الحركة التجارية، والأرض المفتوحة، ويضفي تنظيم تلك الأماكن، أو هيكلها، معنى وشكلاً للأهداف والسياسات والاستراتيجيات التي تقررت في السياسة التخطيطية للمدينة، هذه الأماكن ليست مناطق وحيدة الاستخدام بل هي أماكن متنوعة وواضحة المعالم، تحتوي على خليط من الاستخدامات والأنشطة، وعليه فمكونات التخطيط الهيكلي للمدينة هي تحديد تلك الأماكن وكيفية الارتباط بينها (الحسيني، 1418 هـ).

الأغوار: الأراضي المنخفضة، وهي تسمى محليا وادي الأردن، الذي يعد من أكثر أماكن الأرض انخفاضا عن مستوى سطح البحر، ويقصد بها في هذا البحث المنطقة الفلسطينية في منطقة غور الأردن، وتتمثل في محافظة أريحا والأجزاء الغورية في محافظة طوباس (الموسوعة الفلسطينية، 1996).

المستعمرة: أرض مخصصة للاستيطان اليهودي المدني أو شبه العسكري، أقامها المستعمر الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005).

الكيبوتس: هو تجمع سكاني، يمكن النظر إليه على أنه قرية تعاونية لمجموعة من اليهود، تقوم على منظومة إيدلوجية إجتماعية، أساسها الإكتفاء الذاتي للقاطنين فيها. وقد ظهر مصطلح الكيبوتس، بهذا المفهوم عند الصهاينة الأوائل الذين أسسوا أول كيبوتس في الدولة العبرية، وهو كيبوتس دجانيا عام 1910م، الذي أقام فيه المهاجرون الجدد القادمون من ألمانيا وبولندا وروسيا إلى الأراضي الفلسطينية (القرعة وطلافحة، 2013).

الموشاف: هو تجمع إستيطاني تعاوني يقسم إلى نوعين: شيتوفي (إشتراكي) تعود فيه ملكية الأرض إلى الصندوق القومي اليهودي (كيرن كايمت)، ولا يوجد ملكية فردية للأرض فالملكية جماعية والإنتاج

الزراعي أيضا جماعي، حيث يتم تسويقه من خلال مؤسسات تعاونية خاصة، وكل أسرة في الموشاف لها بيت خاص بها ويتقاضى العمال أجرتهم مقابل أعمال المياومة التي يعملون بها، أما النوع الثاني عوفديم (عمال) وهو تجمع إستيطاني عمالي تعاوني تعود ملكية الأرض فيه إلى الصندوق القومي الإسرائيلي (كيرن كايمت) ويملك كل صاحب أسرة قطعة أرض خاصة به وبيت، أما ملكية الآلات الكبيرة وغيرها من أجهزة فهي ملكية عامة (القيق، 2010).

11.1 الإطار النظري

1.11.1 مفهوم إستخدامات الأراضي

يمكن التعرض إلى أكثر من تعريف لمفهوم إستخدامات الأراضي منها:

1. عملية وضع توصيات تتعلق برصد الأماكن المناسبة للإستخدامات الإنسانية المختلفة وذلك من أجل تقديم إطار من القرارات العقلانية التي تقرر تخصيص الأراضي للأغراض العامة والخاصة (غنيم، 2001، ص: 33).
2. هو حزمة من الخطوات الإجرائية المتسلسلة والمترابطة التي يجري إعدادها وتنفيذها بهدف إيجاد إستخدام أمثل للأرض من خلال دراسة وتقييم جميع العوامل الإقتصادية والطبيعية القائمة وذات العلاقة (غنيم، 2001، ص: 33).
3. هو إستخدام منطقي وسليم وعقلاني لأي مساحة من الأرض دون أن يكون هناك إستخدام على حساب إستخدام آخر أو سوء في الإستخدام (أبو حجير، 2001).
4. هو وضع مزيد من القوانين والتشريعات التي تضمن المحافظة على البيئة ومنع تدهورها خلال عمليات التنمية (غنيم، 1999).
5. هو تحقيق أقصى إستغلال ممكن لمعطيات البيئة من أجل تحسين نوعية الحياة ومستويات معيشة السكان (غنيم، 1999).
6. هو إستخدام يضم تناقضات سياسية وقانونية معقدة، لذا يجب على مخططي إستخدامات الأرض أن يكونوا على دراية تامة بالجوانب الديموغرافية والإقتصادية والإدارية والبيئية في المجتمع (غنيم، 1999).

في ضوء المفاهيم السابقة نقول أن إستخدام الأرض هو الإستخدام الأمثل للأرض من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي في كافة المجالات الحياتية (زراعة، صناعة، تجارة، أبنية... الخ) مع الأخذ بعين الإعتبار مستقبل الأجيال القادمة، والتغيرات المستقبلية في الجوانب الديموغرافية والإقتصادية والإدارية والبيئية في المجتمع.

2.11.1 مبررات تخطيط إستخدامات الأراضي وأهدافها:

ظهر الإهتمام بتخطيط إستخدام الأرض نظراً لأهمية هذا الموضوع وحاجة الإنسان لمثل هذا التخطيط. زادت حاجة الإنسان وتطورت إستخداماته للأرض وتنوعت خدماته، ونتيجة لذلك كان هناك مبررات لهذا الإستخدام نذكر منها (غنيم، 2001، ص: 37):

1. الزيادة الطبيعية في دول العالم المختلفة، ولماذا يتزايد في المنطقة دون غيرها.
2. تحقيق العدالة الإجتماعية سواء أكان في مجال المرافق والخدمات الإجتماعية والصحية والتجارية لجميع طبقات والشرائح داخل المجتمع.
3. تآكل الأراضي الزراعية وإستغلال مصادر المياه بشكل غير جيد وظهور الكثير من المشاكل الحضرية كالإزدحام وعجز مستخدمي الأرض عن التغلب على هذه المشاكل ضمن الأسس العلمية والموضوعية.
4. يساعد تخطيط إستخدام الأرض في إعادة ميزان الخدمة لوضعه الصحيح والتغلب على المشاكل الناجمة عن التنافس غير المتكافىء.
5. أهمية المحافظة على مواردنا البيئية والطبيعية كانت هدفاً وإيماناً دائماً منا بالمحافظة عليها.
6. تقدير حاجات الإنسان من كل إستخدام ضمن المعايير العالمية المخصص لكل فرد.
7. تقدير الحاجات الحالية والمستقبلية للسكان وتقييم قدرة الأرض على توفير تلك الحاجات للفرد.
8. إحداث تغييرات مناسبة ومنع حدوث التغيرات السالبة.
9. الإستفادة من التجارب التي مرت بها الدول الأخرى. الدافع الأساسي لتخطيط إستخدام الأرض هو تغيير الوضع الحالي والقائمة عليه الدولة بتطوير إدارة الأرض من خلال أنماط إستخدام الأرض تعمل على تغيير الظروف الإقتصادية والإجتماعية والطبيعية ومنع حدوث تغييرات غير مرغوب فيها من قبل السكان.

يرتبط تحقيق الأهداف بضرورة توفير الإرادة السياسية والقدرة المالية اللازمة لتنفيذ الخطط، كذلك لا بد أن يكون تخطيط إستخدام الأرض موجهاً لإشباع حاجات السكان المتزايدة، ولكن ذلك قد يؤدي إلى خلق مشاكل جديدة تتمثل بين مصالح مستخدمي الأرض والمصلحة العامة (غنيم، 2001).

3.11.1 أهمية تخطيط إستخدامات الأراضي:

يمكن الحديث عن أهمية تخطيط إستخدامات الأراضي في إطار النقاط التالية (غنيم، 2001، ص:136):

1. الزيادات المستمرة في أعداد السكان، لذلك فإن معرفة كيف يتزايد السكان وأين يتزايدون هي أمور مهمة بالنسبة لمخطط إستخدامات الأراضي.
2. محدودية مساحة الأرض في دول العالم المختلفة.
3. المحافظة على الموارد الطبيعية بكل عناصرها.
4. التغلب على الكثير من المشاكل التي تنجم عن التغير في أنماط إستخدامات الأرض كالتنافس بين الإستخدامات المختلفة.
5. تدهور الأراضي الزراعية ومصادر المياه والغابات وظهور الكثير من المشاكل الحضرية كالإزدحام.
6. الضغط المتزايد على الخدمات والمرافق العامة والحاجة لمزيد منها نتيجة لزيادة عدد السكان.
7. التطور السريع في حياة السكان وما ينجم عنه من زيادة الطلب على الأراضي للإستخدامات المختلفة.
8. تحقيق العدالة الإجتماعية في مجال توزيع الأعمال والوظائف لجميع المناطق.
9. الحاجة إلى تغيير الوضع القائم بتطوير إدارة الأرض من خلال أنماط تعمل على تغيير الظروف الإقتصادية والإجتماعية الطبيعية السائدة إلى الأفضل ومنع حدوث تغييرات غير مرغوبة من قبل السكان.

4.11.1 العوامل المؤثرة في عملية تخطيط إستخدامات الأراضي:

أظهرت الدراسات والأبحاث العلمية بأن هناك إختلاف جوهري في السلوك البشري، وأن لكل مجتمع عاداته وتقاليده المتمسك بها مهما حصل من متغيرات مستقبلية في البنية الحضرية تؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على المجتمع ككل.

ولهذا كان على المخطط أن ينظر إلى العوامل التي تؤثر في إستخدام الأرض ومنها (غنيم، 2001، ص:38):

1. العوامل السياسية: تلعب العوامل السياسية دوراً رئيسياً ومؤثراً في مجمل الحياة العامة لسكان البلد، من أكثر الأمور التي تتأثر بالسياسة إستخدام الأراضي في البلد، فالبلد المستقل يشترك فيه المواطنون برسم السياسات العامة ويشاركون في التقييم والتنفيذ ويستخدمون الأرض في طريقة المثلى، أما البلد الذي يعيش تحت الإحتلال والسيطرة يعيش في حالة من العشوائية والفوضى في إستخدام الأرض، ويبقى سياسة رسم إستخدام الأرض ضمن ما تراه دولة الإحتلال وليس ضمن المصلحة العامة.
2. العوامل الإقتصادية: تؤثر العوامل الإقتصادية في شكل إستخدام الأرض، وذلك أن القوى الإقتصادية الخارجية وعلاقتها مع قوى الإقتصاد الداخلي تلعب دوراًرئيسياًفي تحديد الإستخدام الأمثل للأرض، أي تؤثر القوى الإقتصادية في سير عملية التنمية في المدينة.
3. العوامل الإجتماعية: تعتبر العوامل الإقتصادية والإجتماعية من العوامل التي تؤثر في شكل إستخدام الأرض، فعالم الإجتماع ينظر إلى قطعة الأرض كنظرته إلى الكائن الحي، مع الأخذ بعين الإعتبار الظروف الطبيعية والبيئية المحيطة به. إن المؤسسات الإجتماعية تلعب الدور الرئيسي في تعزيز قيم الإنسان الإيجابية في عملية الإستخدام الصحيح للأرض.
4. العوامل العامة: وتتضمن الصحة العامة والأمان والراحة والإقتصاد، حيث تتحكم الصحة والأمان في تخطيط إستخدام الأرض، وهما مرتبطان دائماً مع بعضهما البعض.
5. العوامل الثقافية: تلعب الثقافة دور فعال في عملية تخطيط إستخدام الأرض، حيث تتطلب أي عملية تخطيط المحافظة على التراث، فالثقافة تؤثر بشكل مباشر بالسكان حيث تعتبر جزء لا يتجزأ من المجتمع، وكذلك السكان هم جزء من الثقافة، فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر.
6. العوامل الإدارية والتخطيطية: والمقصود بذلك هو نوعية التخطيط الممارس على التجمعات والسكان في منطقة جغرافية معينة سواء كان تخطيط لأغراض السكن، أو الترفيه، أو الخدمات

العامة، أو الخدمات الطبية والتعليمية، حيث تؤثر هذه التجمعات بشكل مباشر وتضع خبرتها في عملية التخطيط، أو تكون مجرد إدارة تتلقى السياسة التخطيطية.

5.11.1 تحديات تواجه عملية تخطيط إستخدامات الأراضي:

تتمثل التحديات التي تواجه عملية تخطيط إستخدامات الأراضي في النقاط التالية (أبوحجير، 2001):

1. التحديات البيئية والصحية: إن عملية التخطيط الجيد والأمثل للأرض يؤدي إلى إلحاق أضرار كثيرة في البيئة التي يعيش فيها الإنسان، ففي المجال الصناعي يجب إختيار المواقع البعيدة عن المناطق السكنية من أجل حماية الإنسان من الأضرار، وكذلك إختيار مناطق السكن في المنطقة الجبلية أو الغير صالحة للزراعة والمحافظة على الأراضي الزراعية لتأمين الغذاء المناسب للسكان، كما يتوجب تأمين حسن إستخدام الأرض في الإنتاج والجدوى الإقتصادية والموازنة بين الإلحاح في طلب العطاء من الأرض وتجديد حيوية الأرض لكي تواصل العطاء أحياناً أخرى.
2. التحديات الإقتصادية: عندما تقوم البلدية بإعداد المخططات الهيكلية، وعندما تقوم أيضاً بتطبيق القوانين التابعة لها، يكون الهدف الأساسي هو تحقيق رفاهية الإنسان وخدمته وتحقيق المصالح الفردية والجماعية، وتوفير الخدمات، وهذا سيكلف الجهة المسؤولة نفقات وميزانية كبيرة تنفق لصالح المواطن، فإذا إلتزم المواطنون بالقوانين، فإن إلتزامهم هذا سيؤدي إلى دعم الإقتصاد وتوفير الأموال التي وضعت أساساً لخدمة المواطن، ستصبح عبئاً على ميزانية الدولة، وإن المواطن سيتحمل جزءاً من هذه الأموال وهو دفع الغرامة المالية في حالة عدم الإلتزام، بالإضافة لقلة الخدمات المقدمة للمواطن، حيث ستجد البلدية صعوبات في توفيرها وإيصالها لمنازل المواطنين مما سيحمل المواطن عبئاً إقتصادياً سواء من حيث حفر البئر الإمتصاصية أو شراء خزانات الماء كما هو الحال في بعض الأحياء داخل المدينة.
3. التحديات الأمنية: يتم إعداد المخطط الهيكلي من قبل السلطات المحلية (البلدية) بالتعاون مع الحكومة المركزية وبمساعدة بيوت الخبرة أحياناً أخرى من أجل تحقيق السياسة المقصودة من وضع المخطط هو تحقيق رفاهية المواطن وأمنه أولاً والبعد قدر الإمكان عن المخاطر التي تسبب له الأذى وعدم السماح بإستخدام معين لمنطقة ما أو قطعة ما، يجب أن يكون ما ذكر متفقاً ومنسجماً مع إمكانات المجتمع والأجهزة وقدراتها التي تعمل على حماية المجتمع من الأخطاء.
4. المخاطر الإجتماعية: تنبع المخاطر الإجتماعية من عدم إلتزام المواطنين بقوانين البناء والتنظيم وبخاصة فيما يتعلق بالإرتدادات والبعد والحد بين كل قطعة أرض وأخرى، وهذا يخلق خصومات

ومشاكل بين المواطنين أولاً، وبين المواطن المعتدى على أرضه والعاملين داخل البلدية والجهة المسؤولة.

5. التحديات العمرانية وتشويه النسيج العمراني: في حالة عدم إلتزام المواطن بقوانين البناء والأنظمة الصادرة والبناء دون ترخيص والمخالفة بالإستخدام وزيادة مساحة البناء عن المساحة الصادرة في رخصة المساح ببناء طابق حديث فوق طابق قديم أي تداخل في سنوات البناء، حيث يؤدي ذلك تشوه البناء للحي أولاً وللمدينة ثانياً، فيؤدي إلى شيخوخة المدينة وتهدم العديد من المنازل وعدم الإنسجام بين أنماط البناء المستخدم.
6. تناقض وتصارع إستخدامات الأرض: تظهر تناقضات بين إستخدامات الأراضي الريفية والحضرية داخل كل منهما، والمثال الأكثر وضوحاً على ذلك هو إعتداء إستخدامات حضرية على الحزام الأخضر المحيط بالمدن، وتغير صورة المنظر الطبيعي له، وذلك بسبب زحف العمران والمنشآت الحضرية.

6.11.1 متطلبات النجاح لعملية تخطيط إستخدامات الأراضي:

تتلخص متطلبات النجاح لأي عملية تخطيط إستخدامات الأراضي بالنقاط التالية (غنيم، 1999، ص:202):

1. تحديد وصياغة الأهداف العامة والتفصيلية وبمشاركة السكان أو ممثلين عنهم في المنطقة لإيجاد حلول للمشكلات القائمة والمتوقعة.
2. إعداد خطط بديلة.
3. تقييم النتائج المترتبة عن كل بديل.
4. إختيار البديل الأفضل.
5. تنفيذ الخطة من خلال إدارة وتوجيه عملية تنمية المجتمع المحلي.
6. متابعة وتغذية راجعة من خلال توفير كم هائل من المعلومات عن جوانب المجتمع المختلفة والتي يمكن إستخدامها في تنميته.
7. تقييم ومراجعة الخطة من أجل تحقيق تخطيط أكثر تقدماً ونجاحاً.

7.11.1 نظريات إستخدامات الأراضي:

تعددت النظريات التي تناولت استخدامات الأرض في المدن وسوف نتطرق هنا إلى بعض هذه النظريات وهي على النحو التالي (أبو حسان، 2004):

1.7.11.1 نظرية الموقع الزراعي

يعتبر الخبير الزراعي الألماني "فون تونن " أول من حاول ابتكار نظرية علمية تفسر موقع النشاط الاقتصادي. وتحاول نظرية تونن أن تبين الأنماط الزراعية التي تزدهر وتنمو حول المدن والسوق الحضري والفرضية الأساسية لهذه النظرية تتمثل في أن تكاليف الإنتاج تقل كلما زادت المسافة عن المدينة أو السوق في حين ترتفع تكاليف النقل.

ولكي يتحقق تونن من الفرضية وضع مجموعة من الشروط هي:

1. منطقة منعزلة تتألف من مدينة واحدة لها منطقة زراعية خاصة بها.
2. هذه المدينة تعتبر السوق الفائض حاصلات المنطقة التابعة ولا تستورد شيئاً من أي منطقة ثانية.
3. المنطقة المحيطة بالمدينة والتابعة لها لا تصدر فائض لأي جهة أخرى بخلاف تلك المدينة.
4. تمتاز المنطقة المحيطة بأنها تشتمل على بيئة طبيعية متناسقة وملائمة للإنتاج النباتي والحيواني.
5. يسكن المنطقة مزارعون يرغبون في الحصول على أقصى حد ممكن من الأرباح.
6. تستخدم هذه المنطقة وسيلة نقل برية واحدة.
7. تناسب تكاليف النقل مع المسافة.

وبتطبيق النموذج تبين أن قيمة الأرض القريبة من السوق أكبر من قيمتها في المناطق البعيدة عن السوق ويمكن التعبير عن الصيغة التي تتغير فيها قيمة الأرض بالبعد عن السوق كما يلي:

قيمة الأرض = كمية الإنتاج xسعر السوق – تكاليف الإنتاج – أجرة نقل المحصول.

وبالتالي فإن ربح المزارع يعتمد على العلاقة بين تكلفة النقل وتكلفة الإنتاج وسعر البيع ويمكن التعبير عن ذلك بالصيغة الرياضية التالية:

الربح = سعر بيع المنتج – (تكلفة الإنتاج + تكلفة النقل).

وقد توصل تونن إلى أن ربح المزارع يتناقص كلما زادت المسافة عن سوق المدينة وبما أنه لا توجد مسافة دنيا لا يستطيع االمزارع أن يحقق عندها ربحاً في أية سلعة فإن المسافة الخارجية لكل استعمال أرض زراعي تتحدد نتيجة تناقص الأرباح كلما ابتعدنا عن السوق.

2.7.11.1 النظريات التقليدية لإستخدامات الأرض الحضرية

أول النظريات هي نظرية الحلقات المركزية والتي وضعت من قبل عالم الإجتماع آرنس بيرجس واعتمدت هذه النظرية على فكرة أن التطور في المدن يأخذ الاتجاه الخارجي من المنطقة المركزية لكي يكون مناطق دائرية عددها خمسة يكون لها مركز واحد ويكون لكل منطقة مسمى كالتالي:

1. منطقة قلب المدينة وهي النواة التي تشمل المتاجر والمكاتب والبنوك... الخ. وتتواجد كل تلك الأنشطة في مكان مركزي من المدينة يسمى بالمنطقة المركزية للأعمال.
2. منطقة الانتقال وتتميز بتعدد وتغير طبيعة إستخدامات الأراضي ويبدأ في هذه المنطقة ظهور المناطق السكنية بمستويات مختلفة.
3. منطقة مساكن العمال وهي منطقة ذات مساكن شعبية لذوي الدخل المنخفض.
4. منطقة المساكن الأفضل: لذوي الدخل المتوسط.
5. منطقة الضواحي البعيدة: التي تمتد على طول خطوط المواصلات الرئيسية وتتميز بوجود مساكن لذوي الدخل المتوسط والعالي.

أما النظرية الثانية وهي نظرية القطاعات فقد ظهرت على يد الاقتصادي الأمريكي هو مر هويت عام 1939م حيث رأى أن التركيب الداخلي للمدن تحكمه الطرق التي تخرج من قلب المدينة باتجاه الأطراف ويؤدي التباين في إمكانية الوصول إلى فروق في أسعار الأراضي ويؤثر ذلك بدوره على استخدامات الأراضي في القطاعات المختلفة. وتضم نظرية القطاعات خمسة مناطق كما هو الحال في نظرية الحلقات المركزية باستثناء المنطقة الثانية التي اعتبرها هويت منطقة صناعات خفيفة وتجارة جملة بدلاً من المنطقة الانتقالية.

أما النظرية الثالثة فهي نظرية النوى المتعددة والتي قدمها اثنان من الجغرافيين وهما (هاريس وأولمان) عام 1945م وبناءً على رأي هؤلاء إن المدن تظهر اتجاهات في النمو حول عدد من النوايا المتميزة

أي أنها لا تنمو في مركز واحد من المدينة وأن تجميع استخدامات الأرض المتخصصة حول هذه النوايا قد شجعته عوامل عديدة منها أن بعض النشاطات التجارية أو الصناعية ترتبط بغيرها ارتباطاً وثيقاً مما يتطلب وجودها في منطقة واحدة.

إن النظريات السابقة تعكس أهمية وقيمة الأرض فعلى سبيل المثال تتركز منظمة الأعمال المركزية في وسط المدن حيث التمايز والتفاضل والتنافس الشديدين. الإستخدامات المختلفة وأسعار الأراضي والأجور المرتفعة جداً كما أن هنالك وعي لإمكانية انحطاط المناطق المحاذية لمنظمة الأعمال المركزية والتي تعتبر مناطق انتقالية وسيطة وتمتاز بالكثافة السكانية والمشاكل الإجتماعية.

12.1 الدراسات السابقة

من خلال إطلاع الباحث عن موضوع أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي من وجهة نظر سكان منطقة الأغوار في فلسطين، لم يعثر على دراسات شاملة لها صلة بالموضوع بشكل مباشر، ولكن كان منها من له علاقة غير مباشرة بالموضوع حيث استعرض العديد منها كالآتي:

1.12.1 الدراسات العربية

دراسة **أبو ريدة (2008)** عنوانها: **أنماط الاستغلال الزراعي في محافظة أريحا (1970– 2008)**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أوضاع المحافظة من النواحي الأساسية المرتبطة بالقطاع الزراعي، الذي يشكل العمود الفقري لإقتصاد المنطقة، والذي يعاني من مشكلات عديدة، أهمها قلة المياه، ومشاكل التربة ومشاكل الإنتاج والتسويق، بالإضافة إلى الظروف والعوامل البشرية المؤثرة على النمو الزراعي وإستخدامات الأراضي الزراعية، وكذلك التعرف على الخصائص الأقتصادية والإجتماعية للمزارع في تلك المناطق، أظهرت نتائج الدراسة أن العوامل الطبيعية تؤثر على الأنماط الزراعية، وكان أهم هذه العوامل المناخ الذي تمتاز به المحافظة بجوها الحار جدا أثناء الصيف والمعتدل خلال فترة الشتاء وهذا ما يميزها عن غيرها من المناطق الأخرى في فلسطين، وهناك تأثير للتربة من خلال درجة الملوحة والمياه التي تحويها، كما أظهرت النتائج أن العوامل البشرية لها تأثير على الأنماط الزراعية السائدة في المحافظة وأهمها الخبرة الشخصية التي يمتلكها المزارع، بالإضافة إلى أن مصدر

المياه المستخدم في الزراعة داخل المحافظة هي مياه جوفية والتي بلغت نسبتها (56%)، وأن (54%) من المزارعين مصدر رأس المال من المزارع نفسه وأن (33%) من المزارعين يسوقون إنتاجهم في سوق أريحا المركزي وأن (15%) منهم يسوقون إنتاجهم في إسرائيل للحصول على أسعار أعلى. وأوصت الدراسة إدخال أنماط زراعية جديدة، توفير وتشجيع المزارعين على زراعة الأصناف المناسبة لمنطقة الأغوار.

دراسة **إبراهيم (2010)** عنوانها: **الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية**

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسات الاستيطانية عبر مراحل الاحتلال المختلفة لفلسطين مع التركيز على الاستيطان في الضفة الغربية بعد اتفاقيات أوسلو التي عقدت بين الجانبين عام 1993م. أظهرت نتائج الدراسة بأنه لا تكمن خطورة المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية كونه يسيطر على مساحة من الأرض، بل حرص المشروع الاستيطاني على اقتلاع السكان الفلسطينيين منها، ويحرمهم من كافة الحقوق، فالاستيطان ليس فقط يسيطر على الأرض ويصادرها، بل يمزق وحدتها الجغرافية والاجتماعية والسياسية عبر الحواجز والجدار والطرق الالتفافية، والتي تعد شكلا من أشكال الاستيطان في الضفة الغربية، كما أظهرت النتائج أن المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية إنطلق من الدواعي والاحتياجات الأمنية المزعومة من قبل الحكومات الإسرائيلية، إلا أن الأبعاد السياسية والتي تتمثل في تقسيم الأرض لاستبعاد قدرة الفلسطينيين على إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس، هي الدافع الحقيقي لهذا المشروع، فالاستيطان في الضفة الغربية بكافة أشكاله يؤثر سلبا وبشكل كبير على إمكانية إحداث أية تنمية سياسية في الضفة الغربية، فهو قد قطع الطريق على إقامة دولة فلسطينية ذات تواصل سياسي أو جغرافي أو اجتماعي، حتى في ظل وجود السلطة والتي أرادها الفلسطينيون نواة للدولة، فالاستيطان يقضي على هذه الفرصة، فقد تحولت الضفة الغربية إلى سجن كبير يحرم فيه الفلسطينيون من حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فالاستيطان يمس أسس التنمية السياسية، وحقق الاستيطان الأهداف الصهيونية الرامية إلى منع التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ذات أبعاد جغرافية متواصلة، إذ إن وجود المستوطنات يهدد أي دولة فلسطينية مستقبلية، فإسرائيل تسيطر على كافة المعابر والطرق التي تربط المناطق الفلسطينية، مما يجعلها تحت رحمة المستوطنين الذين بإمكانهم إغلاقها متى شاءوا.

تمر السياسات الاستيطانية بحالة من التذبذب، إلا أن المشروع برمته لم يتوقف بشكل نهائي وإنما كان يخضع للظروف السياسية المحيطة، سواء على المستوى الحزبي الداخلي للحكومات الإسرائيلية، أو

لظروف المقاومة الفلسطينية، أو للضغوطات الخارجية، وتطمع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من مشروعها الاستيطاني بكل دوافعه تحقيق حلم الحركة الصهيونية التي تنادي بالسيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية وإقامة ما يسمى بالدولة اليهودية، حيث تسعى الحكومات إلى حسم الصراع الديمغرافي لصالح المستوطنين وقد حققت ذلك من خلال الإجراءات التعسفية ضد الفلسطينيين.

بدا واضحا من خلال نتائج الدراسة أن الاستيطان بكافة أشكاله يؤثرعلى كافة مقومات التنمية في الضفة الغربية، فقد عمل الاستيطان على السيطرة على موارد الأرض والمياه وباقي الموارد الفلسطينية الأساسية، والتي من شأنها أن تعزز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وتمكنه من مقاومة سياسة الاستيطان، كما عمل الاستيطان على تقطيع أوصال الضفة الغربية وشرذمة المجتمع الفلسطيني، في حين عملت السياسة الإسرائيلية على ربط المستوطنات بعضها ببعض من خلال الطرق الالتفافية، ويقود مشروع الاستيطان في الضفة الغربية في الآونة الأخيرة اليهود المتزمتين دينيا، والصهاينة المتدينين، ويظهر ذلك من خلال ازدياد أعداد المتدينين في أوساط المستوطنين خاصة إذا ما علمنا أن أعداد المستوطنين القاطنين في المستوطنات الدينية (33329) ألف مستوطن، وهذا يساوي ثلاثة أضعاف القاطنين في المستوطنات ذات الطابع العلماني البالغ عددهم (10000) ألف مستوطن، على الرغم من التقارب في أعداد المستوطنات.

كما أظهرت النتائج أن الجدار الفاصل يعد من اخطر المشاريع الاستيطانية في الفترة الأخيرة كونه يرسم شكل الحدود بين الفلسطينيين وإسرائيل، كما يعتبر خطوة إستباقية لترسيم حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية والتي من المفروض أن تكون حدود الرابع من حزيران، إلا أن الجدار الذي أقيم في غالبيته على أراضي الضفة الغربية يقضي على تلك الفرصة، فالاستيطان يقضي على الحلم الفلسطيني بإقامة دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف وهذا يرجع إلى السياسات الإسرائيلية التي عملت على خرق كافة الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، ويتضح ذلك من خلال مضاعفة أعداد المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية، فقبل الاتفاقيات بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية حتى عام (1992م) (252545) مستوطنا يقيم منهم في مستوطنات الضفة الغربية (111673) بالإضافة إلى (140872) ألف مستوطن يقيمون في القدس.

أوصت الدراسة بوضع إستراتيجية فلسطينية تهدف إلى إقناع المؤسسات الدولية كي تفرض القانون الدولي على إسرائيل فيما يخص المستوطنات، يرافقه مقاومة حقيقية للمشروع الإستيطاني في الضفة الغربية من خلال الوحدة الفلسطينية الداخلية لمقاومة المشروع الإستيطاني وبناء مجتمع فلسطيني قادر

على الصمود والمواجهة وبناء إستراتيجية جديدة للعمل الوطني الفلسطيني مبنية على وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

دراسة **صوافطة (2015)** عنوانها: **إسرائيل الإستيطانية وأثرها على إقتصاد الأغوار الشمالية**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى سياسة الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، وآلية تحرك الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية منذ احتلال الضفة الغربية حتى يومنا الحاضر، وما يرافق ذلك من إقرار العديد من المشاريع الاستيطانية التي تعنى بالاستحواذ على أراضي الفلسطينيين، إضافة للرؤية القانونية للاستيطان في إطار القانون والقرارات الدولية. أظهرت نتائج الدراسة إلى أن التبريرات الأمنية للوجود الإسرائيلي في الأغوار خاصة الشمالية منها تعتبر وهمية، لان أي هجوم بري على إسرائيل من الجهة الشرقية فإن سلاح الطيران في دولتهم يفوق ذلك الهجوم وقادر على مواجهة التهديد إن وجد، فاستمرار السيطرة الإسرائيلية على الأغوار لا يشكل حلا فعالا لمواجهة التهديدات، كما أن عمليات البناء الاستيطاني في الأغوار أقل بكثير مما هي عليه في القدس المحتلة، وذلك يدفع للتفكير بالعقلية الإسرائيلية التي تسعى لما بعد السيطرة والمتبلورة بالمكاسب التي تجنيها دولتهم من تلك الأراضي الزراعية، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن المشروع الصهيوني للبقاء على وجوده من خلال الاستيطان يسعى لتحقيق مكاسب من تلك المستوطنات، على الرغم مما تتعرض له من مقاطعة لمنتجاتها داخل الضفة وفي الأسواق العربية والدولية، وكما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن نجاح أو فشل التنمية الاقتصادية في مناطق (ج) تحديدا الأغوار رهين ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وتعتبر المستوطنات وسطا اقتصاديا لإمداد دولة الاحتلال بالسلع التي تحتاجها، وذلك يتبلور من خلال دعم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للاستيطان، ومنح المستوطنين الحوافز المالية والتسهيلات لتحقيق هدفهم بإقامة دولتهم المنتعشة اقتصاديا، بعيدا عن أية وجود لدولة فلسطينية، وتدمير بنية اقتصادها قبل تحقيق ذلك.

أوصت الدراسة إلى الانتباه لأهمية وضع مناطق الأغوار على أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال تخصيص موازنة لها، وتشكيل هيئة تعنى بتنمية الأغوار، تعمل بالتعاون بين الحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص، لتمويلها ووضع خطة لإقامة المشاريع وتنفيذها، وإنشاء مؤسسة للتمويل والإقراض الزراعي لخدمة مواطني الأغوار بدلا من العمل في المستوطنات المقامة على أراضيهم، وكذلك العمل على استصلاح الأراضي المصادرة من قبل قوات الاحتلال، وإنشاء شبكات مياه للزراعة، وأيضا تقديم الخدمات للمزارعين في منطقة المالح، والإرشاد اللازم لهم، من خلال الاهتمام بالمشاريع الزراعية في مجال الإنتاج النباتي من خضروات وحمضيات وزراعة النخيل، بالإضافة لرعاية مشاريع

الإنتاج الحيواني من مواشي وأبقار ودواجن وخلايا النحل وغيره واستثمارها لغايات إنتاجية بهدف التصدير للخارج، كما أوصت الدراسة على ضرورة العمل على تأهيل البنية التحتية وشق الطرق المعبدة والزراعية، وإقامة مراكز للرعاية الصحية والتعليم، وخطوط للماء والكهرباء وغيره، للنهوض بالواقع الفلسطيني في المنطقة، لتشجيع استثمار القطاع الخاص فيها.

دراسة **نظيف (2006)** عنوانها: **إستراتيجيات اللجنة الوطنية لمواجهة الإستيطان ودورها في التصدي للإعتداءات الإسرائيلية في محافظة أريحا والأغوار**

هدفت الدراسة إلى التعرف على حقيقة أن الاستيطان الإسرائيلي بالأغوار يهدف إلى مصادرة الأراضي والمياه الفلسطينية، وترحيل السكان الفلسطينيين وتدمير الاقتصاد الفلسطيني وبشكل عام هدفت الدراسة إلى التعريف بدور اللجنة في التصدي للاعتداءات الاستيطانية الإسرائيلية، والآثار السلبية للاستيطان على منطقة الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة بأن الاستراتيجيات والآليات التي تتبعها اللجنة الوطنية لمواجهة الاستيطان فاعلة وناجحة في العديد من المجالات ومن أهمها، هناك علاقة وتواصل حقيقي ما بين اللجنة والمواطنين، والزيارات الميدانية التي تقوم بها اللجنة للتجمعات السكانية، والمتابعة القانونية لقضايا الاستيطان من خلال توكيل المحامين، وتقديم الدعم المادي والعيني للمتضررين، والتوعية والإرشاد للخطوات الواجب إتباعها لحماية الأرض، وتعزيز التضامن بين سكان الأغوار، وتجنيد الدعم والمساندة الشعبية مع المتضررين والمهددين من الإجراءات الإسرائيلية.

أوصت الدراسة بتطوير وتفعيل استراتيجيات وآليات عمل اللجنة الوطنية لمواجهة الاستيطان من خلال، تشكيل دائرة قانونية لمتابعة قضايا الاستيطان، وتشكيل لجان فرعية للجنة في كافة تجمعات الأغوار، وتوفير الإمكانات المادية للجنة، وإعداد برامج توعية وإرشاد لكافة المواطنين، حول آليات مواجهة الاعتداءات الاستيطانية الإسرائيلية.

دراسة **قصراوي (2016)** عنوانها **تأثير المستعمرات الإسرائيلية على التجمعات الرعوية في محافظة طوباس حالة خاصة – منطقة المالح ومضارب بدوية**

هدفت الدراسة إلى أن توضح الانتشار الجغرافي للمستعمرات الإسرائيلية في محافظة طوباس والأغوار الشمالية والإجراءات الاستعمارية الأخرى، كما أن توضح الانتهاكات الإسرائيلية الممارسة ضد التجمعات الرعوية في المحافظة، بالإضافة إلى توضيح مدى تأثير هذه المستعمرات على قرية المالح والمضارب البدوية في جوانب متعددة.

أظهرت نتائج الدراسة إلى استمرارية توسع الاستيطان الإسرائيلي في محافظة طوباس والأغوار الشمالية لتمثل نسبة الأراضي المخصصة للمستعمرات والبؤر الاستيطانية والمعسكرات الإسرائيلية حوالي 5,5% من مساحة محافظة طوباس والأغوار الشمالية، وأظهرت النتائج أيضا إلى قيام الاحتلال الإسرائيلي بانتهاكات عديدة ضد سكان التجمعات الرعوية في محافظة طوباس والتي تهدف إلى ترحيل الأهالي، كما أظهرت النتائج إلى تأثير المستعمرات الإسرائيلية في محافظة طوباس سلبا على قرية المالح والمضارب البدوية في المجالات الديمغرافية والتعليمية والصحية والعمرانية والاقتصادية والخدماتية.

أوصت الدارسة بأن السلطة الفلسطينية يتوجب عليها أن تولي اهتماما أكبر للمناطق الرعوية وتوفير لهم الخدمات والمرافق العامة، من أجل تعزيز صمود الأهالي وبقائهم في مناطق سكناهم.

دراسة **قاسم (2008)** عنوانها: **الإستيطان الإسرائيلي الصهيوني في وادي الأردن 1967-2005م**

هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية وادي الأردن كإحدى المناطق الجغرافية المميزة في فلسطين، والتي عمد الاحتلال على احتلالها وتهجير سكانها من أجل إفراغها من سكانها الأصليين وزرع مستعمرين مكانهم، كما أشار الباحث إلى مرور الاستيطان في وادي الأردن بعدة مراحل، بحلول عام 2005م، تحقق للاحتلال السيطرة على 50% من مساحة وادي الأردن بالإضافة إلى إغلاقه لمنطقة الوادي والسفوح الشرقية المحاذية لها بالكامل، وأوضح الباحث قيام سلطة الاحتلال بإنشاء المستعمرات في وادي الأردن على شكل سلسلتين متواصلتين إحداهما بمحاذاة نهر الأردن والأخرى بمحاذاة السفوح الشرقية، كما أشار الباحث إلى استمرارية هذه المستعمرات بتوسيع حدودها في المنطقة بالإضافة إلى ما يحدثه الاستيطان من آثار تدميرية لجميع نواحي الحياة.

دراسة **إسحاق، جاد وأخرون (2010)** عنوانها: **السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي في الأغوار** معهد الأبحاث التطبيقية – القدس

تناولت الدراسة الإجراءات السياسية الإسرائيلية في منطقة الأغوار والمخططات الإسرائيلية التي تسعى إسرائيل منذ عام 1967م، إلى فصل الأغوار عن بقية مناطق الضفة الغربية وذلك لما للمنطقة من أهمية سياسية واقتصادية وأمنية للاحتلال الإسرائيلي، ولذلك سعى الاحتلال إلى الاستيلاء على أراضي الأغوار، وذلك تحت مسميات وحجج متعددة وقام بإنشاء مستعمرات وبؤر استيطانية ومعسكرات تدريب وغيره.

أوضحت الدراسة الاتفاقيات التي تعنى بقضية الأغوار من اتفاقيات أوسلو الأولى عام 1993م، واتفاقية أوسلو الثانية عام 1995م، كما أوضحت الدراسة المخططات الإسرائيلية للاستيلاء على الأغوار قبل عام 1976م، كمخطط شارون الاستيطاني وذلك في عام 1982م، واتفاقية كامب ديفيد عام 2000م، واختتمت الدراسة بعرض مخططات أولمرت الاستعمارية عام 2008م.

دراسة **الجابري (2008)** عنوانها: **الوظيفة السياحية وأثرها على تغيير إستخدامات الأراضي في مدينة الطائف**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الوظيفة السياحية على التغيرات التي طرأت على إستخدامات الأرض في مدينة الطائف من خلال دراسة توزع المرافق السياحية في المدينة وتحديد المتغيرات المؤثرة فيه.
إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لدراسة واقع توزيع المرافق السياحية بمنطقة الدراسة، كما إعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توظيف بعض الأساليب الإحصائية التي أعانت الباحثة للوصول لعدد من النتائج، ومن أبرزها، تركز الخدمات السياحية بمدينة الطائف على محاور الطرق الرئيسية المؤدية لمنطقتي الشفا والهدا السياحيتين وطريق المطار مع زيادة المساحات المخصصة للإستخدامات الترفيهية مع البعد عن مركز المدينة، وكذلك تأثير مساحة الحي السكني على نسبة المساحة المخصصة للإستخدامات الترفيهية وعدم تأثير عدد السكان في الحي على المساحة المخصصة للإستخدامات الترفيهية فيها، بالإضافة إلى أن الوظيفة السياحية تركت بصمة واضحة على جميع إستخدامات الأرض في المدينة خصوصاً الإستخدامات السكنية.

2.12.1 الدراسات الأجنبية

دراسة **هارلاند بارثولوميو** عنوانها: **أنماط إستخدام الأراضي في المدن الأمريكية**

تعتبر هذه الدراسة من أولى الدراسات المقارنة لإستخدامات الأراضي، حيث درس نصيب كل مستخدم من إستخدامات الأراضي في سبعة وتسعين مدينة أمريكية معتمداً على مسح إستخدام الأراضي للطابق الأول فقط، نظراً لأن إدخال بقية الأدوار يتطلب عمليات حسابية معقدة.

أظهرت نتائج الدراسة وجود إرتباط موجب بين عدد السكان ونسبة الأرض المخصصة للصناعة الخفيفة وعدد السكان ونسبة الأرض المخصصة للملاعب والمنتزهات.

3.12.1 التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها

تشابهت الدراسات السابقة جميعها من حيث الهدف وهو تأثير الاستيطان والمستعمرات على الأغوار الفلسطينية والمشاكل التي يعاني منها سكان منطقة الدراسة، ونلاحظ أنها تعددت في تساؤلاتها ومحاورها ونتائجها، ونجد أن معظم هذه الدراسات ركزت على أثر الإستيطان والمستعمرات على منطقة الأغوار، أو أنماط الإستغلال الزراعي في منطقة الأغوار، أو السياسات الإسرائيلية المتبعة في منطقة الأغوار للسيطرة عليها، أو الإجراءات الواجب إتباعها من قبل الفلسطينيين لمواجهة السياسات الإسرائيلية في الأغوار، بالإضافة إلى التعرف على وظائف إستخدامات الأراضي لسد حاجات الإنسان المستقبلية من خلال التوزيع الأمثل لإستخدامات الأراضي.

أما الدراسة الحالية فتتميز على أنها دراسة متخصصة بموضوع أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر سكانها، وجاءت هذه الدراسة لتسد جزء من الفجوة البحثية العلمية، ولتفتح آفاق جديدة لدراسات تخص الموضوع على المستوى المحلي لما له من أهمية قصوى في حياتنا اليومية، وكذلك تحقيق حلمنا فيما يتعلق بقيام دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

لقد إستفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إعداد إطار نظري وإعداد أداة الدراسة، وكذلك الإستفادة من نتائجها في إعداد بعض التوصيات الملائمة لها.

1.2 الخصائص الطبيعية

منطقة الأغوار منطقة طبيعية دافئة يمكن استغلالها للزراعة طوال العام إضافة إلى خصوبة التربة وتوفر مصادر المياه فيها، فهي تتربع فوق أهم حوض مائي في فلسطين هو الحوض الشرقي والذي يبلغ إنتاجه السنوي نحو 174 مليون متر مكعب من المياه.

1.1.2 الموقع الجغرافي والمساحة

تمتد الأغوار الفلسطينية من بيسان حتى صفد شمالا، ومن عين جدي حتى النقب جنوبا، والتي احتلتها إسرائيل عام 1948م، ومن منتصف نهر الأردن حتى السفوح الشرقية للضفة الغربية غربا والتي تضم محافظتي أريحا وطوباس، وتقدر مساحة الأغوار المحتلة عام 1967م، نحو 840000 دونم، وقد يصعب الحديث عن حدود دقيقة لمنطقة الأغوار من الناحية الرسمية (معالي، 2018).

الأغوار: الأراضي المنخفضة، وهي تسمى محليا وادي الأردن، الذي يعد من أكثر أماكن الأرض انخفاضا عن مستوى سطح البحر، ويقصد بها في هذا البحث المنطقة الفلسطينية في منطقة غور الأردن، وتتمثل في محافظة أريحا والأجزاء الغورية في محافظة وطوباس (الموسوعة الفلسطينية، 1996).

وتشكل منطقة الأغوار ربع مساحة الضفة الغربية، احتلتها إسرائيل إثر حرب عام 1948م، وأكملت احتلالها إثر حرب عام 1967م، وتقع منطقة الأغوار على امتداد الممر من الشمال إلى الجنوب على خط حفرة الانهدام الأفرو أسيوي، وتقسم منطقة الأغوار إلى ثلاث مناطق وهي:

1. الأغوار الشمالية (بردلة، عين البيضاء، عاطوف، كردلة، العقبة، ابزيق، يرزة، الفارسية، المالح، الرأس الأحمر، حمصة)
2. الأغوار الوسطى (النصارية، العقربانية، بيت حسن، عين شبلي)
3. الأغوار الجنوبية (أريحا، مرج نعجة، الجفتلك، فصايل، العوجا، النويعمة، عين الديوك، مخيم عين السلطان، دير القلط، مخيم عقبة جبر، دير حجلة، النبي موسى) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

2.1.2 المناخ

يصنف المناخ العام لفلسطين التاريخية ومنها الأراضي الفلسطينية على انه مناخ شرق البحر المتوسط الذي يتكون من شتاء رطب يميل للبرودة أحيانا خاصة في المناطق الجبلية وصيف معتدل يميل إلى الحرارة خاصة في الأغوار، ويبلغ المتوسط السنوي العام لمعدلات درجة الحرارة في منطقة الدراسة 23 درجة مئوية، وسجلت أعلى درجة حرارة عام 1942 شمال شرق بيسان بعدة كيلو مترات وبلغت 53 درجة مئوية، حيث يسود المناخ الصحراوي في كافة الأغوار (معالي، 2018).

يتراوح معدل سقوط الأمطار السنوي من 100– 200 ملم في الأغوار، كما يسود المناخ السوداني الديكاني الذي يتمثل في الواحات المتكونة في الأغوار نتيجة الينابيع ومجاري الأودية (معالي، 2018).

1.2.1.2 درجة الحرارة

تدخل فلسطين ضمن مناخ البحر الأبيض المتوسط المعتدل والمناخ الحار والجاف في نهر الاردن حيث تكتسب منطقة الأغوار أهمية قصوى كونها دفيئة زراعية يمكن استغلالها للزراعة طيلة السنة وتعتبر من أكثر المناطق ارتفاعا في درجة الحرارة خاصة فصل الصيف، حيث تقع غالبيتها في وادي الأردن الذي يتميز بأنه أخفض منطقة في العالم، والذي ينعكس أثره على التضاريس وعلى الأحوال

المناخية الذي ينتمي إلى المناخ المداري الصحراوي، فبالرغم من صغر مساحة منطقة الدراسة إلا أن هناك اختلافاً كبيراً في درجات الحرارة كما تبين الخارطة رقم (2)، ويرجع ذلك إلى تنوع إقليمها الجغرافي، حيث يبلغ المتوسط السنوي العام لمعدلات درجات الحرارة في منطقة الدراسة 23 درجة مئوية (أبو حطب، 2021).

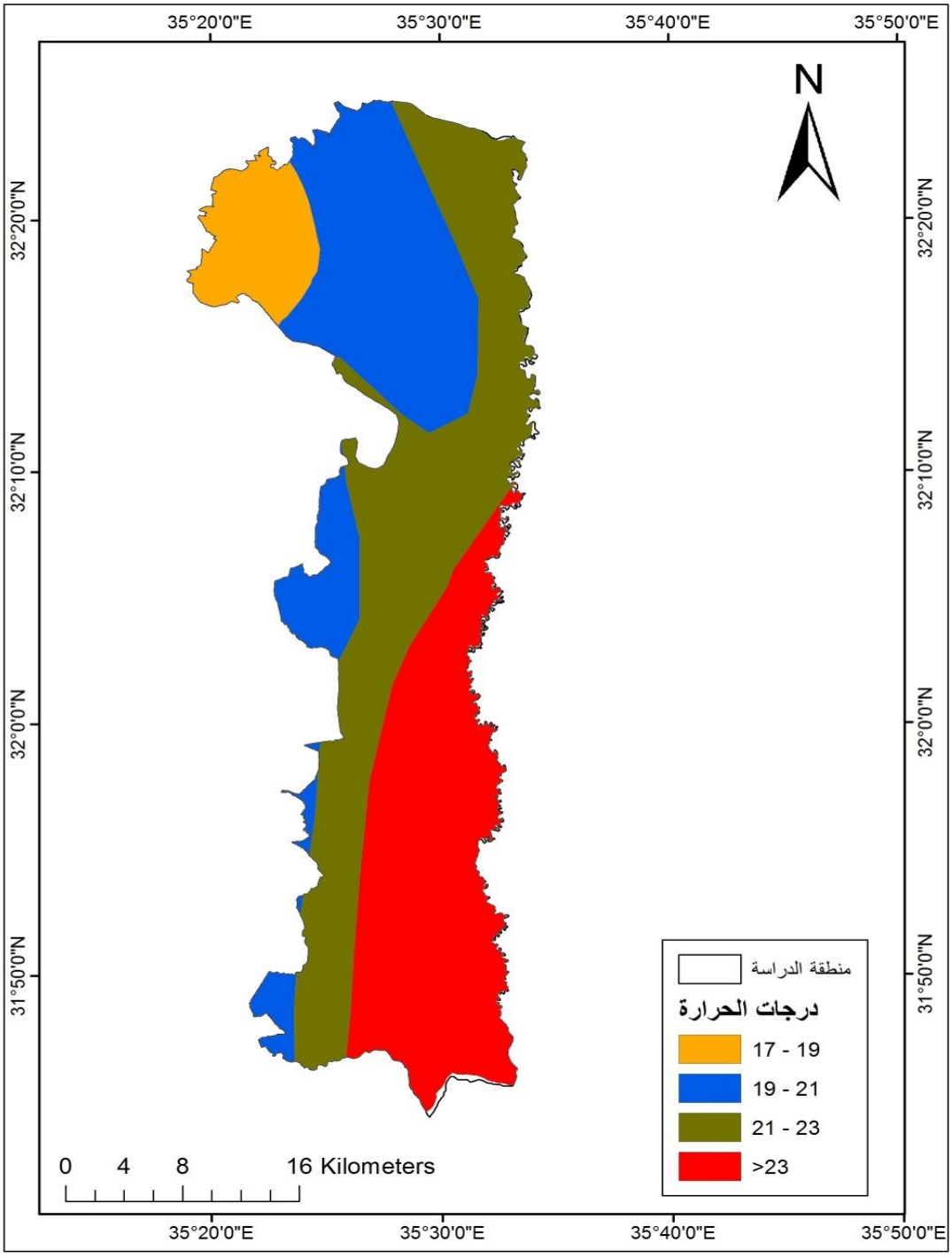

خريطة (2): خارطة توضح درجات الحرارة في منطقة الدراسة.

المصدر (وزارة الحكم المحلي، رام الله، دائرة المعلومات الجيومكانية في فلسطين، 2022).

2.2.1.2 الأمطار

تعتبر الأمطار من أبرز العناصر المناخية المؤثرة في منطقة الدراسة خاصة في المرتفعات، وتعتبر الأمطار الساقطة على فلسطين شتاءً أمطارا ناتجة عن المنخفضات الجوية والتي تجذب إليها الرياح الجنوبية الغربية المشبعة ببخار الماء.

حسب طبغرافية منطقة الدراسة تختلف أقاليم منطقة الدراسة بسبب الفرق بالارتفاع فيتراوح المتوسط السنوي للأمطار في منطقة الدراسة بين 100– 550 ملم، فيصل متوسط سقوط المطر بالقرب من البحر الميت إلى أقل من 100 ملم، بينما أعلاها 550 ملم في الأجزاء الشمالية الغربية المتمثلة في الجبال الغربية لمحافظة طوباس، وهذا الاختلاف جعل الأمطار تتركز داخل أحواض الأودية وخاصة وادي المالح ووادي الفارعة ووادي العوجا والخريطة رقم (3) تبين المعدل السنوي العام لهطول الأمطار في منطقة الدراسة (أبو حطب، 2021).

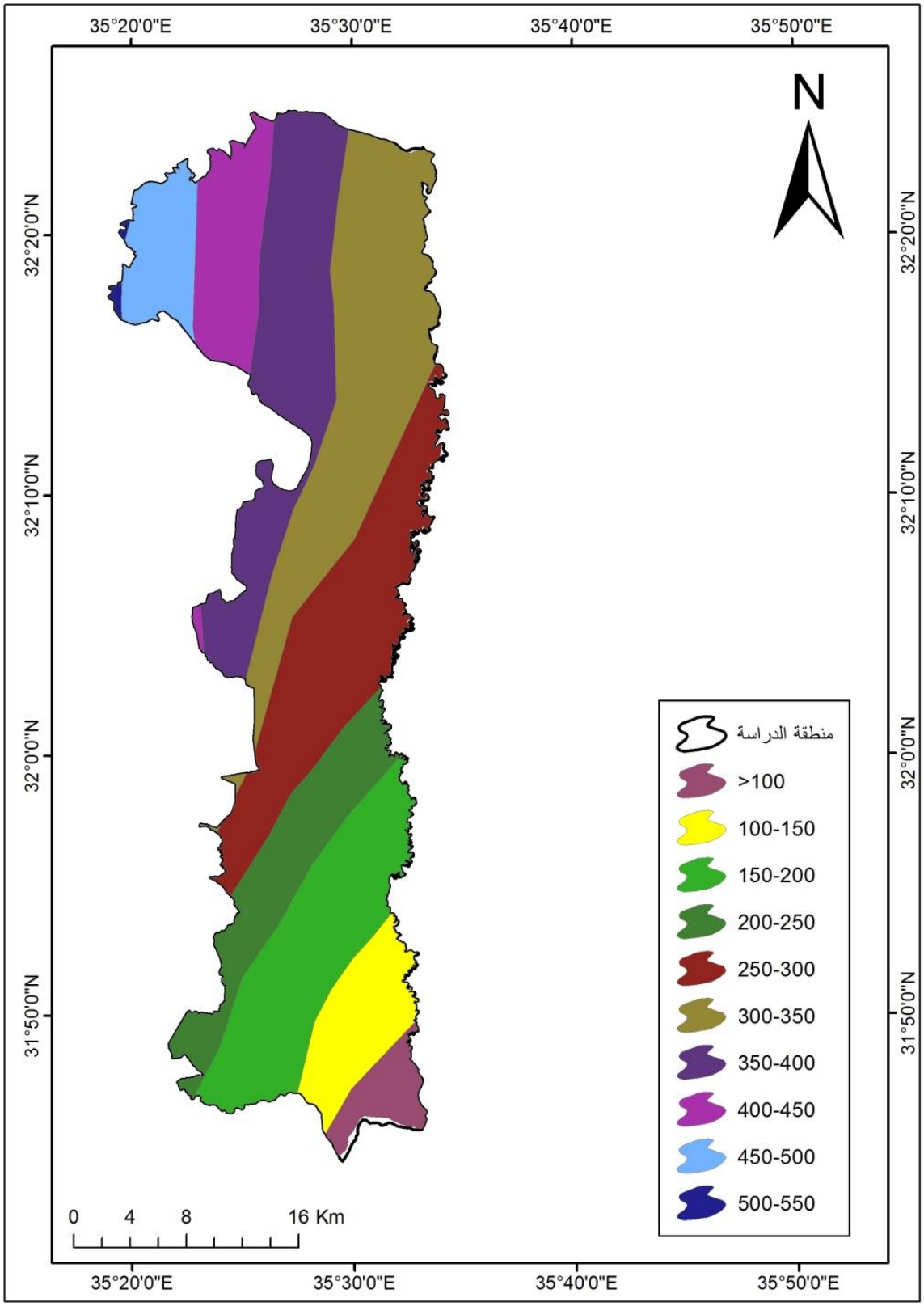

خريطة (3): المعدل السنوي العام لهطول الأمطار في منطقة الدراسة.

المصدر (أبو حطب، 2021).

3.1.2 التكوينات الجيولوجية

تعني كلمة الغور الأرض المنخفضة، وهي تسمية محلية لوادي الأردن الأدنى، الذي يعد من أكثر أماكن وادي الأردن انخفاضا عن مستوى سطح البحر، ويبلغ طول وادي الأردن من أبعد منابعه، وهو الحاصباني في لبنان، حتى البحر الميت نحو 368 كم، وهو جزء فرعي من نظام رئيس يشتمل على مجموعة من الأودية الإنهدامية (الأخدودية) المتقطعة. (العودات، 2014) وتشكل هذا المنخفض الواضح المستمر شمالا – جنوبا، بين سلسلتي جبال (الأردنية والفلسطينية) ترتفعان أكثر من 1000م فوق سطح البحر المتوسط على طرفيه، ويعتبر البحر الميت من أعمق نقاط الأغوار حيث يصل عمق منطقته إلى أكثر من 416م، تحت مستوى سطح البحر، وترتفع الأغوار إذا اتجهنا شمالا نحو طبرية والحولة، أو جنوبا في وادي عربة والعقبة (العودات، 2014).

وفسر ويلنغس Willis وويليس Willings نشأة الوادي بفرضية الضغط. وتعزو هذه الفرضية تباعد جانبي الوادي إلى حركات عصر الميوسين الضاغطة العنيفة، التي أدت إلى انهدام الأساس الحواري لطبقات الحجر الرملي الناعم، فتوسع قاع الوادي بفعل زحزحة الجانبين، وأدت أيضا إلى نهوض الأراضي في جانبي وادي الأردن.(العودات، 2014) وقد أتى معظم الضغط من الغرب دافعا كتلة البحر الميت شرقا تحت كتلة الهضبة الأردنية التي ارتفعت بدورها إلى أعلى، وارتفعت الهضبة الفلسطينية أيضا إلى أعلى نتيجة الدفع التي أحدثتها المصهورات الصخرية الواقعة تحت ضغط عال نشأ من الكتلة الوسطى الهابطة.

إن وادي الأردن لم ينشأ بشكله الإنهدامي (الأخدودي) المستمر الذي يعرف به الآن، بل شهد تطورا في البناء والتكوين عبر العصور الجيولوجية الأخيرة، ففي الميوسين الأسفل بدأ يظهر كمجموعة من الأحواض الضحلة المنعزلة الممتلئة بالمياه، وفي أواخر البلوستين كانت تشغله بحيرتان أو مجموعة من البحيرات، وفي أوائل البلايستوسين كانت هناك مجموعة من الأحواض المنعزلة مثل حوض العقبة في الجنوب، وحوض البحر الميت . الأردن، وحوض طبرية . بيسان، وحوض الحولة، وبعدئذ اتصل الحوضان الأخيران، ثم عادا فانفصلا بفعل تدفق البازلت في منتصف البلايستوسين، فتكون سد بازلتي كبير بين بحيرتي الحولة وطبرية.

وفي أواخر البلايستوسين الأوسط (العصر المطير) طرأ تغيير ملموس نتيجة هطول الأمطار الغزيرة على المنطقة، فتكونت بحيرة طويلة مستمرة داخل وادي الأردن، امتدت من شمال بحيرة طبرية إلى

مسافة 30 كم جنوب البحر الميت، وتفرعت منها خلجان وأذرع مائية داخل الأودية الجانبية المنحدرة إليها من المرتفعات، وتدل على ذلك بقايا الإرسابات البحرية لتكوينات مارل المنتشرة على أقدام المرتفعات التي يزيد ارتفاعها على 300 م فوق المستوى الحالي للبحر الميت، وكان الجزء الجنوبي من هذه البحيرة عذب المياه في بادئ الأمر، لكن مياهه أخذت تضرب إلى الملوحة تدرجا بسبب الأملاح الذائبة في مياه روافدها الجانبية (العودات، 2014).

لم يبق من مخلفات البحيرة الأردنية القديمة سوى بحيرة طبرية والبحر الميت، وكان اختفاؤها مبكرا بدليل الملوحة الشديدة لمياه البحر الميت، التي اكتسبها نتيجة انصباب المياه فيه من روافده الكثيرة، في زمن لا يقل عن 50.000 ألف سنة وتركت البحيرة بعد جفافها ثلاثة خطوط هامة من المصاطب البحرية، يترجح مستوى المصطبة الأولى بين منخفضي 200 م و210 م، ومستوى الثانية بين منخفضي 310 م و339 م، أما المصطبة الثالثة فبين 375 م و 380 م (العودات، 2014). لمن يبق من مخلفات البحيرة الأردنية القديمة والتي إنكمشت بفعل الجفاف، ظهرت إلى حيز الوجود بحيرة طبرية الحالية، أما البحر الميت فقد اتخذ شكله الحالي ما بين الجفاف النهائي لبحيرة اللسان، وقد اختفت رواسب هذه البحيرة الأردنية القديمة في تكوين المصاطب، وفي قاع البحر الميت الذي أدت عملية هبوطه المستمر إلى اختفاء الإرسابات البحرية في قاعه (العودات، 2014). تعرض وادي الأردن لتغيرات ملموسة عبر تاريخه الجيولوجي، ولا يزال بعيدا عن الثبات والاستقرار، وهذا ما تؤكده الهزات الأرضية الكثيرة، والهبوط البطيء جدا لقاع البحر الميت، وانغمار كل مدن تحت مياه البحر الميت في عهد لوط، بالإضافة إلى انتشار الأحجار البازلتية في المناطق المجاورة له، ووجود الينابيع المعدنية الحارة في حوض الأردن.

من الطبيعي مع هذه العمليات المعقدة التي تعرض لها وادي الأردن أن يتعقد بناؤه الجيولوجي تركيبا وتكوينا، فقاع الوادي يتكون بصورة رئيسية من الإرسابات البحرية القديمة تتكون جوانبه من الإرسابات البحرية والقارية التي تنتمي إلى عصور مختلفة تمتد من العصر الترياسي حتى عصر الهولوسين (الحديث) (العودات، 2014).

4.1.2 التضاريس

تتميز منطقة الدراسة بتنوع الأقاليم المناخية، فتضم أراضيها الجبال في الجزء الغربي والهضاب في الوسط والسهول بالقرب من نهر الأردن، والخريطة رقم (4) تبين أن أعلى قمة في منطقة الدراسة ترتفع 690 متراً فوق مستوى سطح البحر وأخفض منطقة يصل منسوبها إلى 421- م تحت مستوى البحر،

وبهذا يكون مقدار التضرس 1111م، مما أسهم ذلك في التنوع المناخي للمنطقة، وتضم المنطقة تضاريس وعرة ذات انحدارات شديدة، الأمر الذي يسهل انجراف التربة في منطقة الدراسة.

تعتبر منطقة الأغوار منطقة منخفضة (أرض منخفضة) دون مستوى سطح البحر تأخذ غالبا مسمى السهل الغائر أي المنخفض عما حوله لأنه يغلب عليها الطابع السهلي للمنطقة، وتظهر على طول الحدود الشرقية كشريط ضيق، حيث أن الأغوار الفلسطينية توجد على طول الحدود الشرقية مع كل من الأردن وسوريا تبدأ من سهل الحولة في أقصى الشمال وتنتهي عند خليج العقبة في أقصى الجنوب وتنقسم إلى ثلاثة أقسام، وهي حوض نهر الأردن وحوض البحر الميت الذي يصل انخفاض منطقته إلى أكثر من 416 م، تحت مستوى سطح البحر، والقسم الجنوبي وادي الجدي وواد عربه نسبة إلى كثرة الوديان التي تجري في هذه المنطقة (أبو حطب، 2021).

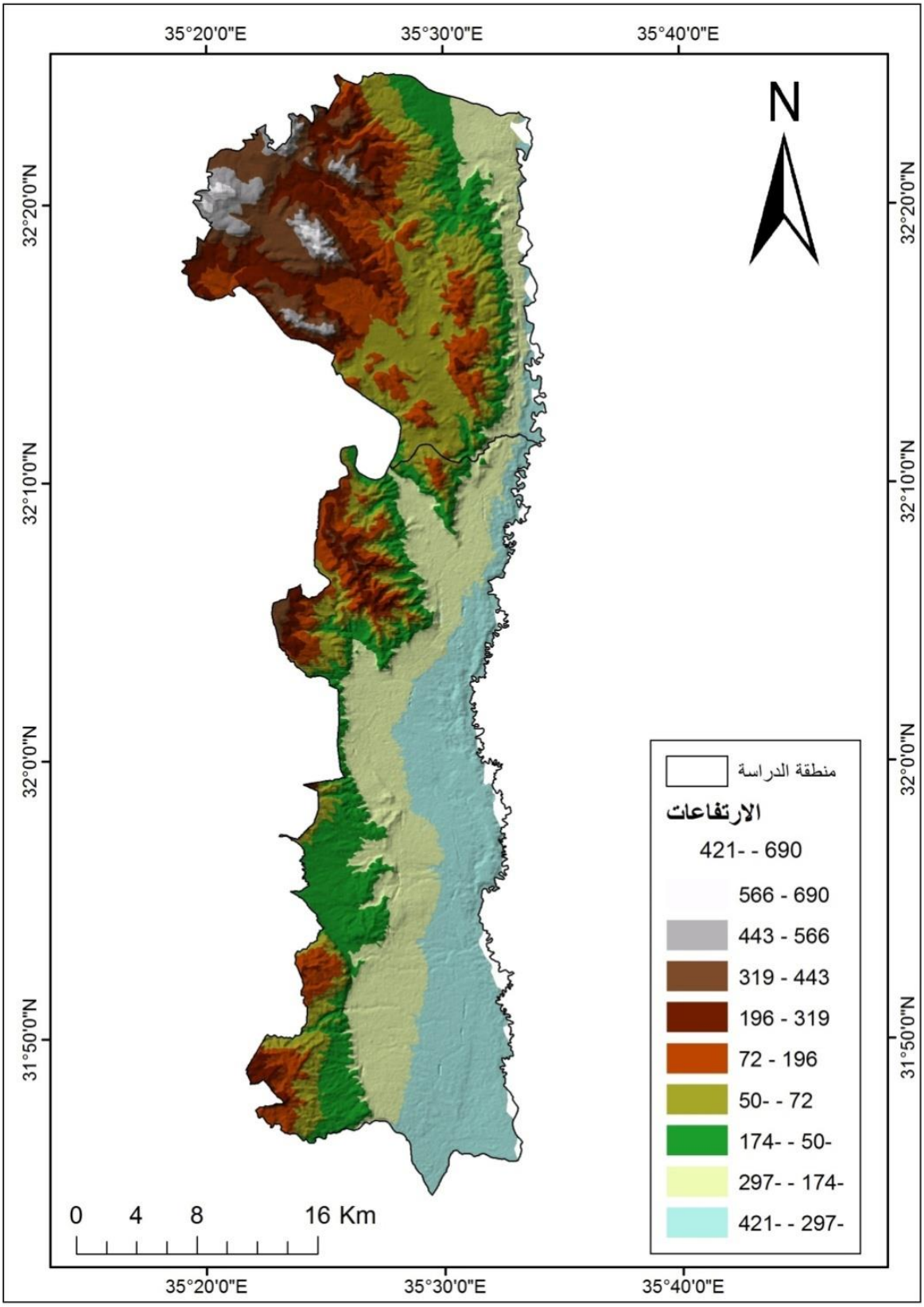

خريطة (4): توضح تضاريس سطح الأرض لمنطقة الدراسة.

المصدر (وزارة الأشغال العامة والإسكان، رام الله، دائرة نظم المعلومات الجغرافية، 2022).

5.1.2 المياه

تحتوي منطقة الأغوار على كميات كبيرة من المياه فهي تتربع على الحوض الشرقي الذي يصل إنتاجه السنوي إلى 174 مليون متر مكعب، ويعتبر أهم حوض مائي في فلسطين، وتحتوي منطقة الأغوار الجنوبية على 91 بئراً جوفياً، والأغوار الوسطى على 68 بئراً جوفياً، أما الأغوار الشمالية فتحتوي على 10 آبار جوفية (معالي، 2018).

تسيطر دولة الاحتلال على 85% من مياه الأغوار فيما يسيطر الفلسطينيون على 15% المتبقية، ولا تسمح سلطات الاحتلال بإعطاء تراخيص لحفر آبار من قبل الفلسطينيين مهما كان عمقه بينما تقوم شركة ميكروت موزع المياه الإسرائيلي في الضفة الغربية بحفر الآبار التي يصل بعضها إلى عمق 100 متر، (معالي، 2018) بهدف تزويد المستعمرات والمزارع التابعة لها بالمياه طوال العام، وقد أدت هذه السياسة إلى تجفيف عشرات الآبار والينابيع المنتشرة في منطقة الدراسة بفعل هذه الآبار العميقة، مما جعل التجمعات الرعوية تعاني من نقص المياه وقلة معدل حصة الفرد اليومية من المياه، وذلك بسبب استيلاء الاحتلال الإسرائيلي على مصادر المياه فيها لوقوعها ضمن المناطق المصنفة (ج)، بالإضافة إلى عدم توفير شبكة مياه فيها للسكان الفلسطينيين الذين يمارسون الزراعة وتربية المواشي من أجل العيش بكرامة في وطنهم فلسطين، وإجبارهم على ترك أراضيهم ومساكنهم في الأغوار، والرحيل إلى المناطق المجاورة كي يسهل السيطرة عليها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، الذي يسعى إلى إفراغ الأرض من السكان الفلسطينيين الأصليين وإحلال المستعمرين الإسرائيليين مكانهم.

6.1.2 التربة

تتميز فلسطين بتنوع أصناف التربة فيها بسبب تعدد الأقاليم المناخية بما فيها السواحل والجبال والصحاري والسهول والأغوار التي تتميز بخصوبة تربتها وتوفر مصادر المياه فيها، ويمكن استغلالها للزراعة طوال العام، حيث أنها تنتج نحو 50% من إجمالي الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية، ونحو 60% من إجمالي ناتج الخضروات الفلسطيني، إلا أن فلسطين تضم أعداداً كبيرة من أصناف التربة على الرغم من صغر مساحتها الجغرافية (أبو حطب، 2021).

التربة هي الطبقة الرقيقة الهشة التي تغطي سطح الأرض والتي يعيش عليها الكائنات الحية، فهي ليست شيئا جامدا بل هي وسط يعج بالحياة والحركة.

تصنف التربة في منطقة الدراسة بأصناف متعددة، ولكل صنف خصائص بيئية ومميزات زراعية خاصة تتحكم به تركيبات التربة وظروف نشأتها والعوامل السطحية والمناخية، وفيما يلي بعض الأصناف الرئيسية للتربة في منطقة الدراسة (أبو حطب، 2021).

1. التربة البركانية: تتواجد على طول نهر الأردن في المناطق الغورية بشكل عام وتشمل أكبر مساحة في منطقة الدراسة، تكونت أساسا من الطفل الرملي والطين وغطاؤها النباتي يتكون أساسا من المعمرات الصحراوية مثل الشنان والروثة، وتستخدم هذه التربة للرعي وتمتاز بارتفاع درجة الملوحة وكذلك ارتفاع درجات حرارة سطحها بالإضافة إلى زيادة نسبة انعكاس الشمس، وهي تتسم بسرعة امتصاص الرطوبة والصرف.
2. التربة الوردية الحمراء والتربة البنية الشاحبة: تسود هذه التربة في المناطق الجبلية الشمالية لمنطقة الدراسة وتعد ثاني نوع منتشر فيها، وتشكل نسبة الصخور فيها 30%– 50%، وتنمو فيها المجتمعات النباتية الطبيعية تحت ظروف إقليم البحر الأبيض المتوسط.
3. التربة الصخرية البنية والتربة الطفالية البنية: تواجد في المنحدرات الشديدة والمتوسطة والسفوح الشرقية للضفة الغربية، تكونت هذه التربة أساسا من الحجر الجيري الطباشير، والصوان، والدولوميت، ونباتاتها الحولية عشبية والمعمرة من الشجيرات الصحراوية وتتميز هذه الأنواع للرعي.

   كما ويوجد أنواع من التربة الكلسية التي تمدد جنوب السفوح الشرقية قرب البحر الميت، وتكونت أساسا من فيضانات نهر الأردن على مدى العصور، وتتكون من الحجر الجيري والطباشير والمارل، ويقتصر استعمالاتها على الرعي الشتوي.
4. التربة البنية الثقيلة: تتميز باحتوائها على نسبة عالية من المواد العضوية وتكثر في المستنقعات، وتوجد في سهل عين البيضا (أبو حطب، 2021).

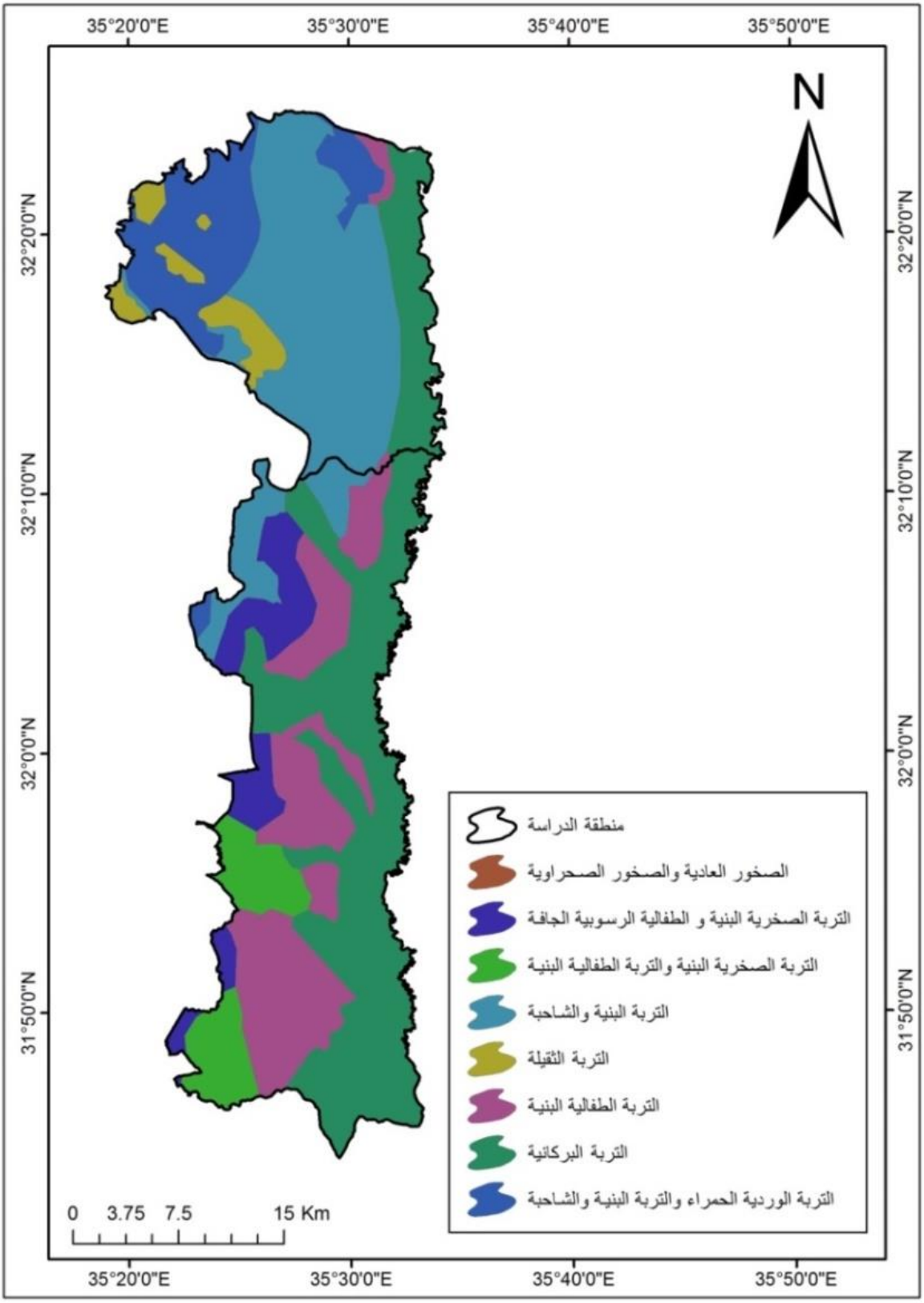

خريطة (5): خارطة توضح أصناف التربة في منطقة الدراسة.

المصدر: وزارة الحكم المحلي، رام الله، دائرة المعلومات الجيومكانية، 2022.

2.2 الخصائص الديموغرافية

تضم الأغوار 27 تجمعا سكانيا ثابتا على مساحة 10 آلاف دونم، وعشرات التجمعات الرعوية والبدوية، ويعيش فيها 114665 ألف مواطن وتقسم منطقة الأغوار إلى 27 تجمعاً سكانياً موزعة كالآتي:

1. الأغوار الشمالية وتشمل 11 تجمعا سكانيا، وهي (بردلة، عين البيضاء، عاطوف، كردلة، العقبة، إبزيق، يرزة، الفارسية، المالح، الرأس الأحمر، حمصة).
2. لأغوار الوسطى وتشمل 4 تجمعات سكانية، وهي (النصارية، العقربانية، بيت حسن، عين شبلي).
3. الأغوار الجنوبية وتشمل 12 تجمعا سكانيا، وهي (أريحا، مرج نعجة، الجفتلك، فصايل، العوجا، النويعمة، عين الديوك، مخيم عين السلطان، دير القلط، مخيم عقبة جبر، دير حجلة، النبي موسى) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

1.2.2 تطور أعداد السكان

تظهر نتائج التعداد السكاني لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني للعام 2017م، تزايدا في بعض تلك التجمعات، وتراجعا في بعضها الأخر، مقارنة بنتائج التعداد عام 2007م، إثر عوامل عديدة أبرزها إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، وعدم استثمار السلطة الفلسطينية في منطقة الأغوار وخاصة في المنطقة المصنفة (ج)، وكذلك فإن عمل العديد من أبناء منطقة الأغوار، خاصة المناطق المصنفة (ج) في أجهزة السلطة المدنية (الوزارات) وفي الأجهزة العسكرية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، قد ساعد على تركز العديد من الأسر في المدن وساعد على الهجرة من منطقة الأغوار.

جدول (1): أعداد سكان الأغوار حسب التجمع والمحافظة وفق التعداد السكاني للعام 2007 م ، والتعداد السكاني للعام 2017 م ، وتقديرات العام 2022 م .

الرقم	المحافظة	اسم التجمع	رمز التجمع	2007	2017	2022 المقدر
1	طوباس والأغوار الشمالية	بردلة	50420	1637	1593	1776
2	طوباس والأغوار الشمالية	عين البيضاء	50450	1163	1128	1258
3	طوباس والأغوار الشمالية	عاطوف	50790	171	214	239
4	طوباس والأغوار الشمالية	كردلة	50455	307	201	224
5	طوباس والأغوار الشمالية	العقبة	50560	104	167	186
6	طوباس والأغوار الشمالية	ابزيق	50490	211	128	143
7	طوباس والأغوار الشمالية	يرزة	-----	39	----	----
8	طوباس والأغوار الشمالية	الفارسية	50551	151	117	130
9	طوباس والأغوار الشمالية	المالح	50580	370	351	391
10	طوباس والأغوار الشمالية	الرأس الأحمر	----	179	----	----
11	طوباس والأغوار الشمالية	حمصة	----	133	----	----
12	طوباس والأغوار الشمالية	سلحب	50525	----	25	28
13	طوباس والأغوار الشمالية	عقابا	50535	----	8168	9106
14	طوباس والأغوار الشمالية	تياسير	50550	----	2853	3181
15	طوباس والأغوار الشمالية	طوباس	50610	----	21245	23687
16	طوباس والأغوار الشمالية	رأس الفارعة	50670	----	1239	1382
17	طوباس والأغوار الشمالية	مخيم الفارعة	50700	----	5576	6217
18	طوباس والأغوار الشمالية	وادي الفارعة	50740	----	3963	4419
19	طوباس والأغوار الشمالية	طمون	50755	----	13003	14498
20	طوباس والأغوار الشمالية	الحديدية	50871	----	181	202
21	طوباس والأغوار الشمالية	تجمعات أخرى	----	----	246	274
22	أريحا / الأغوار الجنوبية	الزبيدات	351110	----	1664	1823
23	أريحا / الأغوار الجنوبية	مرج الغزال	351116	----	241	264
24	أريحا / الأغوار الجنوبية	مرج نعجة	351045	715	821	899
25	أريحا / الأغوار الجنوبية	الجفتلك	351140	3714	3073	3366

26	أريحا / الأغوار الجنوبية	فصايل	351510	1078	1623	1777
27	أريحا / الأغوار الجنوبية	العوجا	351690	4120	5179	5672
28	أريحا / الأغوار الجنوبية	النويعمة	351840	1245	1778	1948
29	أريحا / الأغوار الجنوبية	عين الديوك	351845	821	877	961
30	أريحا / الأغوار الجنوبية	مخيم عين السلطان	351865	3160	4346	4760
31	أريحا / الأغوار الجنوبية	أريحا	351920	18346	20726	22699
32	أريحا / الأغوار الجنوبية	دير القلط	----	4	----	----
33	أريحا / الأغوار الجنوبية	مخيم عقبة جبر	351975	7176	8882	9728
34	أريحا / الأغوار الجنوبية	دير حجلة	----	8	----	----
35	أريحا / الأغوار الجنوبية	النبي موسى	352075	309	340	372
36	أريحا / الأغوار الجنوبية	تجمعات أخرى	----	----	18	20
37	الأغوار الوسطى	النصارية	----	1585	1873	2060
38	الأغوار الوسطى	العقربانية	----	1001	931	1024
39	الأغوار الوسطى	بيت حسن	----	1121	1585	1744
40	الأغوار الوسطى	عين شبلي	----	335	310	341

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)

1. يتبين لنا من خلال قراءة الجدول أن هناك تحديث في آلية تسمية التجمعات السكنية في منطقة الأغوار، من قبل جهاز الإحصاء المركزي، مما أدى إلى تطور أعداد السكان في منطقة الأغوار 2017 –2022، بالإضافة إلى اضطرار العائلات القاطنة في التجمعات السكانية في الأغوار التي تقل فيها الخدمات إلى ترك مساكنهم والذهاب للعيش في المدن القريبة منهم، كخدمة الكهرباء التي لا تتوفر في فصل الصيف بسبب الانقطاع المستمر، الأمر الذي يدفع السكان إلى الذهاب للإقامة عند أقاربهم بالمدن المجاورة في فصل الصيف هربا من شدة الحر، ومن ثم العودة إلى مساكنهم في فصل الشتاء، وكذلك عمل سكان الأغوار في المستعمرات الإسرائيلية القريبة من مناطق سكناهم، أو قيام بعض سكان الأغوار في الانتقال للعيش بمناطق قريبة من المستعمرات الإسرائيلية من أجل ضمان سهولة الوصول لمكان العمل بالوقت المحدد، وكذلك العودة بسلام إلى منازلهم، بسبب انعدام وسائل النقل في بعض مناطق الأغوار، وصعوبتها في

مناطق أخرى، حيث أن هناك مناطق معزولة بالأغوار للأسباب متعددة أهمها الإجراءات الميدانية اليومية التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي اتجاه التجمعات السكانية الفلسطينية في الأغوار.

2. يقوم الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة الأراضي من وقت لأخر، وكذلك عدم السماح للسكان بشق الطرق للوصول إلى أراضيهم الزراعية، وإجبارهم على المشي في المناطق الوعرة، وحرمانهم من أبسط مقومات الحياة لإجبارهم على ترك أراضيهم، بالإضافة إلى دفع السكان الذين لا يستطيعون العمل في أراضيهم بسبب ما يعانوه من قمع همجي من قبل الاحتلال الإسرائيلي، أو الذين لا يستطيعون الوصول للمستعمرات الإسرائيلية الجاثمة على أراضي المواطنين في الأغوار من أجل العمل بها، للتفكير بالهجرة إلى خارج فلسطين من أجل العمل والدراسة، أو الانتقال للعيش في المناطق المجاورة خاصة المناطق المصنفة (أ) بحثا عن الأمن والأمان والعمل، أو الذهاب إلى العيش في المدن الرئيسية كمدينة رام الله، حيث أن معظم سكان الأغوار فضل الالتحاق بوظيفة يضمن من خلالها تأمين لقمة العيش، مستغلين قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1993م، لتحقيق ذلك فألتحق الكثير منهم في وظائف مدنية (وزارات)، فضلاً عن إلتحاقهم بوظائف عسكرية (أجهزة أمنية)، مما أثر سلباً على التطور السكاني في بعض التجمعات السكانية في الأغوار، الأمر الذي أدى إلى تراجع أعداد السكان في تلك التجمعات السكانية، وعلى العكس تماما هناك أصبح زيادة في أعداد السكان بالتجمعات الأخرى في منطقة الأغوار كمدينة أريحا مثلاً التي تعتبر من أقدم مدن العالم.

أيضا التصنيفات الجيو سياسية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي، حيث تم تقسيم مناطق الأغوار إلى مناطق (أ)، ومناطق (ب)، ومناطق (ج)، حسب اتفاقية أوسلو، بالإضافة إلى عدم وجود مشاريع تنموية واستثمارات من قبل الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، أو القطاع الخاص يعزز من خلالها صمود المواطنين في أراضيهم بمنطقة الأغوار.

لذا يجب علينا الاهتمام بالوضع الديموغرافي في منطقة الأغوار، لتكريس وتعزيز الوجود الفلسطيني هناك، من خلال إقامة مشاريع إنتاجية في مختلف القطاعات (الزراعة، والصناعة، والتجارة، والصحة، والتعليم).

2.2.2 الكثافة السكانية

إن الكثافة السكانية الفلسطينية المحدودة في منطقة الأغوار تعتبر أحد الأسباب وراء سيطرة الاحتلال على هذه المنطقة والذي عمل طوال عقود من السيطرة على تصعيب الحياة أمام الفلسطينيين وتهجيرهم.

ولذا فإن على الفلسطينيين بشكل معاكس أن يقوموا بزيادة التواجد السكاني الفلسطيني في المنطقة خلال الفترة القادمة، وتعزيز التجمعات السكانية في الأغوار للوقوف في وجه السياسات الإسرائيلية الرامية إلى تفريغ الأغوار من السكان العرب الأصليين.

بالنسبة إلى السكّان، فإنّ سكان الأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية كافة حسب تعداد السكان العام 2017 م، حوالي 114665 ألف نسمة، كما يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد سكان الأغوار في العام 2022 م، بحوالي 126798 ألف نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022).

إن عملية احتساب الكثافة السكانية في منطقة ما تتم من خلال تطبيق المعادلة الآتية:

دليل التركز السكاني = نصف مجموع الفارق النسبي بين السكان والمساحة

حيث أن دليل التركز السكاني: هو تركز السكان في منطقة جغرافية معينة بنسبة أكبر عن مناطق جغرافية أخرى، ضمن حدود الدولة الواحدة، ويكون التركيز بناء على عدد الساكنين إلى مساحة الأرض المعلومة، بحيث يكون نسبة العدد إلى مساحة الأرض أكبر من تلك النسبة في مناطق أخرى للدولة (وزارة الحكم المحلي 2017 م، نظام وزارة الحكم المحلي المتكامل لإدارة المعلومات الجيومكانية بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين).

جدول (2): الكثافة السكانية للتجمعات الفلسطينية في منطقة الدراسة

الرقم	المحافظة	اسم التجمع	عدد السكان المقدر 2022	المساحة/ (دونم)	الكثافة (شخص لكل دونم)
1	طوباس والأغوار الشمالية	بردلة	1776	20000	0.089
2	طوباس والأغوار الشمالية	عين البيضاء	1258	15000	0.084
3	طوباس والأغوار الشمالية	عاطوف	239	23614	0.01
4	طوباس والأغوار الشمالية	كردلة	224	14000	0.02
5	طوباس والأغوار الشمالية	العقبة	186	10000	0.02
6	طوباس والأغوار الشمالية	ابزيق	143	800	0.18
7	طوباس والأغوار الشمالية	يرزة	-----	20000	----
8	طوباس والأغوار الشمالية	الفارسية	130	7200	0.02
9	طوباس والأغوار الشمالية	المالح	391	19000	0.021
10	طوباس والأغوار الشمالية	الرأس الأحمر	----	20000	----
11	طوباس والأغوار الشمالية	حمصة	----	----	----
12	طوباس والأغوار الشمالية	سلحب	28	5000	0.01
13	طوباس والأغوار الشمالية	عقابا	9106	----	----
14	طوباس والأغوار الشمالية	تياسير	3181	27250	0.12
15	طوباس والأغوار الشمالية	طوباس	23687	295123	0.08
16	طوباس والأغوار الشمالية	رأس الفارعة	1382	4000	0.35
17	طوباس والأغوار الشمالية	مخيم الفارعة	6217	225	27.63
18	طوباس والأغوار الشمالية	وادي الفارعة	4419	12000	0.37
19	طوباس والأغوار الشمالية	طمون	14498	81000	0.18
20	طوباس والأغوار الشمالية	الحديدية	202	5236	0.04
21	طوباس والأغوار الشمالية	تجمعات أخرى	274	----	----
22	أريحا / الأغوار الجنوبية	الزبيدات	1823	4123	0.44
23	أريحا / الأغوار الجنوبية	مرج الغزال	264	4917	0.05
24	أريحا / الأغوار الجنوبية	مرج نعجة	899	4872	0.2
25	أريحا / الأغوار الجنوبية	الجفتلك	3366	185032	0.02

26	أريحا / الأغوار الجنوبية	فصايل	1777	46826	0.04
27	أريحا / الأغوار الجنوبية	العوجا	5672	106398	0.05
28	أريحا / الأغوار الجنوبية	النويعمة	1948	65882	0.03
29	أريحا / الأغوار الجنوبية	عين الديوك	961	65882	0.015
30	أريحا / الأغوار الجنوبية	مخيم عين السلطان	4760	853	5.58
31	أريحا / الأغوار الجنوبية	أريحا	22699	58701	0.4
32	أريحا / الأغوار الجنوبية	دير القلط	----	----	----
33	أريحا / الأغوار الجنوبية	مخيم عقبة جبر	9728	1859	5.23
34	أريحا / الأغوار الجنوبية	دير حجلة	----	----	----
35	أريحا / الأغوار الجنوبية	النبي موسى	372	----	----
36	أريحا / الأغوار الجنوبية	تجمعات أخرى	20	----	----
37	الأغوار الوسطى	النصارية	2060	8203	0.25
38	الأغوار الوسطى	العقربانية	1024	13574	0.1
39	الأغوار الوسطى	بيت حسن	1744	4281	0.41
40	الأغوار الوسطى	عين شبلي	341	567	0.60

إعداد الطالب، مصدر المعلومات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقديرات، 2022 ومعهد الأبحاث التطبيقية – القدس – أريج، 2014.

ويتبين مما سبق أن الاحتلال يسعى جاهداً لضم أوسع مساحة ممكنة من منطقة الأغوار، مع أقل عدد من السكان، وزج الفلسطينيين في مساحات ضيقة جدا، بهدف الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية لبناء المستعمرات، وإقامة المشاريع الزراعية والصناعية الإسرائيلية، بحيث أصبح عدد المستعمرات في الأغوار يصل إلى 31 مستعمرة يقطنها حوالي 11ألف مستعمر يهودي.

3.2.2 عدد المباني والمساكن

بينت نتائج التعداد العام للمباني والمساكن 2017، أن عدد المباني في محافظة طوباس والأغوار الشمالية 11131 مبنى، وأن عدد المباني في محافظة أريحا والأغوار 11317 مبنى، وتشمل الخيمة والبراكية والكرفان والبركس والمباني الأخرى(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

وفي عام 2020، بلغت عدد المساكن في محافظة طوباس والأغوار الشمالية 15977 مسكن، وكذلك بلغت عدد المساكن في محافظة أريحا والأغوار 14499 مسكن (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2020).

جدول (3): يبين عدد المباني في منطقة الدراسة، المحافظة ونوع المبنى، 2017

المحافظة	فيلا	دار	عمارة	منشأة	مبنى تحت التشييد	أخرى	غير مبين	المجموع
طوباس والأغوار الشمالية	217	7847	1664	677	342	342	42	11131
أريحا والأغوار	645	8005	832	736	636	366	97	11317

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2020).

جدول (4): يبين عدد المباني المكتملة في منطقة الدراسة، المحافظة، واستخدام المبنى 2017م

المحافظة	للسكن فقط	للسكن والعمل	للعمل فقط	مغلق	خالي	مهجور	تحت التشطيب	غير مبين	المجموع
طوباس والأغوار الشمالية	8097	786	607	455	135	142	567	صفر	10789
أريحا والأغوار	7200	386	701	1367	180	223	624	صفر	10681

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

جدول (5): ويبين عدد المساكن في منطقة الدراسة، المحافظة، واستخدام المسكن 2017

المحافظة	للسكن فقط	للسكن والعمل	للعمل فقط	مغلقة	خالية	مهجورة	تحت التشطيب	المجموع
طوباس والأغوار الشمالية	12458	39	59	1130	439	157	1695	15977
أريحا والأغوار	9927	48	11	2015	851	242	1405	14499

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2020).

جدول (6): ويبين عدد المساكن في منطقة الدراسة، المحافظة وملكية المسكن، 2017

المحافظة	خاص، مالك مقيم	خاص، مالك غير مقيم	حكومي	سلطة محلية	هيئة أو جمعية خيرية	وقف	وكالة الغوث	أخرى	غير مبين	المجموع
طوباس والأغوار الشمالية	15636	292	صفر	صفر	1	3	صفر	صفر	45	15977
أريحا والأغوار	14185	196	صفر	صفر	8	6	صفر	2	102	14499

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2020).

يتبين لنا من خلال قراءة الجداول أن هناك انتشاراً واسعاً للبناء العشوائي وغير المنظم في منطقة الأغوار وخاصة في بلدات الأغوار بسبب عدم التزام سكان الأغوار بالبناء حسب المخططات الهيكلية المعدة من قبل الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، وأصبح نمو قطاع الإسكان الشعبي محصورا على القطاع الخاص، وذلك نتيجة عدم وجود السلطة المخولة والمؤسسات المالية المشجعة لنمو هذا القطاع، لذلك كان قطاع الإسكان محدودا جدا، وبعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، بدأت ظاهرة قطاع الإسكان الشعبي بالظهور، الأمر الذي شجع القطاع الخاص (المستثمرين الأفراد) للاستثمار في منطقة الأغوار من خلال بناء الفلل والبيوت وعمل قرى سياحية خاصة في مدينة أريحا التي تعتبر أقدم مدينة بالتاريخ، على حساب الأراضي الزراعية التي تتميز بها منطقة الأغوار، وأدى ذلك إلى تقليص رقعة الأراضي الزراعية على حساب التمدد العمراني غير المدروس، حيث كان سكان الأغوار يبيعون أراضيهم الزراعية لأسباب اجتماعية كالزواج أو الدراسة أو الهجرة الداخلية بحثا عن العمل أو الهجرة الخارجية، أو لأسباب اقتصادية كالبناء على أراضٍ أخرى مجاورة في الأغوار أو إقامة مشاريع تنموية في المنطقة، ولأن عملية البناء بحاجة إلى تكاليف كان سكان الأغوار والمستثمرون (الأفراد) يقومون بعملية البناء من دون الحصول على رخصة بناء من الجهات المختصة والتهرب الضريبي، حيث أن هناك تساهلاً من قبل الحكومات الفلسطينية المتعاقبة بعملية البناء في الأغوار من أجل تعزيز صمود المواطنين على أراضيهم المهددة بالمصادرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي شجع السكان والمستثمرين (الأفراد) باستغلال ذلك لتشييد المزيد من المباني المختلفة والمساكن من دون تدخل حكومي مباشر في ذلك، على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، حيث تعتبر منطقة الأغوار السلة الغذائية للسكان الفلسطينيين، فالاستمرار بعملية البناء في الأغوار بطريقة غير مدروسة يعتبر تهديد مباشر للأمن الغذائي الفلسطيني.

أيضا إن خضوع منطقة الأغوار للاحتلال الإسرائيلي الذي استغل الموقع الجغرافي للمنطقة، حيث شهدت المنطقة تناميا مطردا في الأنشطة الاستعمارية المختلفة من أجل تعزيز الوجود الإسرائيلي في منطقة الأغوار تمهيداً لضمها لدولته، أثر بشكل مباشر على التواجد الفلسطيني في منطقة الأغوار حيث اضطر السكان في بعض مناطق الأغوار إلى ترك مساكنهم والانتقال للعيش في مناطق مجاورة للأغوار بسبب الممارسات القمعية من قبل الاحتلال الإسرائيلي اليومية اتجاه سكان الأغوار، فنجد أن هناك مناطق في الأغوار خاصة مراكز المدن يوجد فيها كثافة سكانية عالية، وأن هناك مناطق أخرى في الأغوار لا يوجد فيها كثافة سكانية عالية، بالإضافة عدم وجود تنظيم للأنشطة السياحية في منطقة الأغوار فيما يتعلق بالمباني والمساكن السياحية من قبل الحكومة الفلسطينية، لان هناك توجه كبير من المستثمرين أن يستثمروا في الفلل السياحية، فالهوية القادمة للمنطقة هي السياحة الداخلية.

4.2.2 البنية التحتية

تشمل البنية التحتية شبكات مياه الشرب والصرف الصحي والتعليم والاتصالات والصحة والكهرباء والطرق والمواصلات.

1.4.2.2 مياه الشرب

على الرغم أن الأغوار تتربع على حوض مائي يقدر إنتاجه السنوي 174 مليون متر مكعب إلا أن الفلسطينيين يستهلكون فقط للشرب 37 مليون متر مكعب من الماء في منطقة الأغوار، وذلك بسبب استيلاء الاحتلال على جميع المصادر الجوفية من خلال حفر أكثر من أربعين بئرا جوفيا لصالح المستعمرات وبذات الوقت تمنع الفلسطينيين من الوصول للمياه، وإغلاق أبارهم الجوفية، الأمر الذي دفع سلطة المياه الفلسطينية إلى أن تشتري من شركة ميكوروت الإسرائيلية نحو 87.5 مليون متر مكعب من المياه وللاستخدام المنزلي فقط (سلطة المياه الفلسطينية، 2019).

2.4.2.2 المياه العادمة

تفتقر كافة التجمعات السكانية في الأغوار إلى وجود شبكات الصرف الصحي ومحطات التنقية، وتستعيض عنها بالحفر الامتصاصية، الأمر الذي يؤثر على المياه الجوفية ويلوثها وخاصة أن الحفر غير صماء، أي أنها نافذة إلى باطن الأرض، وتقدر كميات المياه العادمة في تلك الحفر غير

الصماء بنحو 51 ألف متر مكعب، وهذا إذا علمنا أن مجموع الوحدات السكنية في محافظة أريحا يبلغ نحو عشرة آلاف وحدة سكنية بواقع حفرة امتصاص سعتها 5 متر مكعب لكل وحدة سكنية، ولا يقتصر الأمر على تلوث المياه الجوفية بل يتعداه إلى فقدان كميات كبيرة من المياه المعالجة والتي يمكن استخدامها بالزراعة خاصة الأشجار الحرجية، ولتفادي هذه المشكلة تم البدء بمشروع شبكة مياه صرف صحي لمدينة أريحا عام 2012م (محطة تنقية)، والهدف هو تكرير مياه الصرف الصحي لتصبح صالحة لري المزروعات، وكذلك أنشئت في قرية كردلة في الأغوار الشمالية شبكة مياه صرف صحي، وأنشئت كذلك محطة تياسير للتنقية بقيمة بلغت 52 مليون دولار، حيث تم تشغيلها في شهر أذار من العام 2021 م، وهي تخدم عشرين تجمع فلسطيني من منطقة الأغوار الشمالية، وتستخدم مياه المحطة المعالجة في ري أشجار النخيل والمزروعات في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، أما باقي التجمعات السكانية في منطقة الأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية فتعتمد على الحفر الامتصاصية (سلطة المياه الفلسطينية، 2021).

3.4.2.2 الاتصالات

يعاني قطاع الاتصالات في منطقة الأغوار الفلسطينية من ضعف الشبكات الخلوية الفلسطينية بسبب سيطرة إسرائيل على منطقة الأغوار وحظر شبكة الاتصالات الفلسطينية من إقامة أبراج تقوية أو السماح بخطوط خلوية جديدة تغطي المنطقة، وإجبار السكان في منطقة الأغوار على استعمال الشبكات الإسرائيلية المتواجدة في المنطقة على هيئة (partner) بتكاليف باهظة، وهذه السياسة المتبعة من قبل الاحتلال الإسرائيلي من اجل إبقاء السيطرة على منطقة الأغوار وتعزيز الوجود الإسرائيلي فيها، حيث أنها تقوم بمنح المستعمرين خطوط اتصالات خلوية عالية الجودة بتكاليف زهيدة من أجل تعزيز عملية التوطين لهم في منطقة الأغوار التي تصنفها الأوساط الإسرائيلية بأنها نائية، حيث تغطي شبكة الاتصالات الإسرائيلية الأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية بشكل كامل بينما يحظر على شبكة الاتصالات الفلسطينية ذلك، ويسمح لها بتغطية مناطق محدودة في منطقة الأغوار الفلسطينية، مثال ذلك تنقطع شبكة الاتصالات الفلسطينية بعد بلدة العقبة باتجاه الأغوار الشمالية، وكذلك تنقطع الشبكة بعد الأغوار الجنوبية إلى حدود البقيعة بينما تنقطع في الأغوار الوسطى حتى منطقة شرقي فصايل.

هناك 35 تجمعا سكانيا في منطقة الأغوار منها تجمعات سكانية بدون خدمات هاتف وهي (الجفتلك، بردلة، عين البيضاء، فروش بيت دجن، مرج الغزال)، إن حقيقة عدم وجود خدمات هاتف له نتائج كثيرة منها عدم المساهمة في تشجيع الاستثمار في هذه المناطق، عدا عن صعوبة الاتصال بالعالم

الخارجي لهذه القرى. (موقع الجزيرة نت. (2021) الاتصالات الإسرائيلية... تهديد استراتيجي واجتياح تقني للمناطق الفلسطينية).

4.4.2.2 الكهرباء

تعتمد الأغوار الجنوبية على شركة كهرباء القدس وشركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية في تزويد التجمعات السكانية بالكهرباء، حيث قامت السلطة الفلسطينية بتخفيض أسعار التعرفة إلى 50% من أجل دعم صمود المواطنين وتثبيتهم على أراضيهم في منطقة الأغوار الجنوبية. أما في منطقة الأغوار الشمالية والوسطى، فتقوم شركة كهرباء الشمال بتزويد التجمعات السكانية بالكهرباء، بالإضافة إلى محطة طوباس لتوليد الكهرباء والتي تغطي 6% من التجمعات السكانية في محافظة طوباس والأغوار الشمالية.

أما باقي التجمعات السكانية في منطقة الأغوار الوسطى والشمالية، فتقوم شبكة الكهرباء الإسرائيلية القطرية بتزويدها بالكهرباء لأنها تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة حسب اتفاقية أوسلو (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

5.4.2.2 الطرق والمواصلات

تعتبر شبكة الطرق والمواصلات الشريان الرئيسي لربط محافظات مناطق السلطة الفلسطينية في جميع نواحي الحياة ومنها القطاع الاقتصادي (الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة). ولكن التحدي الذي يواجهه الواقع الفلسطيني، والذي لا يشابه في خصوصيته وتحدياته أي من الدول المجاورة، نتيجة وقوعه تحت الاحتلال المباشر، وتقسيم مناطق السلطة الفلسطينية إلى مناطق جيوبوليتيكية متعددة، يشكل طوقا للوجود والتواصل وهو ما يعرف بمناطق (ج)، وكذلك لربط التجمعات الفلسطينية في منطقة الأغوار من أجل تحقيق الترابط والتواصل فيما بينها من حيث تشجيع المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية للنهوض بالاقتصاد الوطني الفلسطيني، ولكن هذه الشبكات (الطرق) تبقى تحت السيادة الإسرائيلية بسبب التصنيفات الجيوسياسية حسب اتفاق أوسلو، الأمر الذي يجعل قدرة الحكومة الفلسطينية في تنفيذ مشاريع بنية تحتية أمراً معقداً جدا، الأمر الذي يؤدي إلى جعل أي تقدم فلسطيني في منطقة الأغوار فيما يتعلق بتحقيق مشاريع تنموية مربوط بالموافقة الإسرائيلية المباشرة.

تخضع الطرق في منطقة الأغوار إلى السيطرة الإسرائيلية الكاملة، ويمنع الفلسطينيون من إقامة مشاريع تستهدف النهوض بقطاع الطرق فيها، حيث رفض الاحتلال الإسرائيلي إنشاء طريق الجفتلك المستنبتة، وكذلك رفض الاحتلال إنشاء طريق تياسير المالح ومدخل عين البيضا في الأغوار الشمالية، وكذلك مدخل فصايل في الأغوار الوسطى، كما رفض الاحتلال الإسرائيلي إنشاء مدخل العوجا في الأغوار الجنوبية وطريق النبي موسى (البقيعة) لدواعي أمنية مما يعيق الحكومة الفلسطينية ومؤسساتها من النهوض بقطاع الطرق في منطقة الأغوار، الأمر الذي يزيد من صعوبة العيش ويثقل كاهل السكان الذين يعانون من قلة الطرق الرئيسة الرابطة بين القرى والبلدات الفلسطينية في منطقة الأغوار، وكذلك شبكة الطرق الداخلية المتهالكة والتي تحتاج إلى صيانة وإعادة تأهيل، مما يضطر السكان إلى استخدام الحيوانات للوصول إلى أراضيهم الزراعية وخاصة البعيدة منها. يبلغ طول شبكة الطرق في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، طرق معبدة 107 كيلو متر (رئيسي 13 كيلو متر، إقليمي 41 كيلو متر، محلي 53 كيلو متر)، وطرق غير معبدة 24 كيلومتر، ليصبح المجموع الكلي يساوي 131 كيلو متر.

أما في محافظة أريحا والأغوار فيبلغ أطوال شبكة الطرق المعبدة 244 كيلو متر (رئيسي 129 كيلو متر، إقليمي 53، محلي 62 كيلو متر)، وطرق غير معبدة 7 كيلو متر، ليصبح المجموع الكلي يساوي 251 كيلو متر.(الإدارة العامة للطرق، وزارة الأشغال العامة والإسكان، 2021، رام الله فلسطين).

باعتقاد الباحث أن قيام الاحتلال بطرح مشروع لإنشاء شبكة طرق تربط المستعمرات الإسرائيلية في الأغوار، ما هو إلا لتعزيز ربط المستعمرات بشكل فاعل مع بعضها البعض من جهة، وربطها بشبكة طرق المستعمرات في بقية أنحاء الضفة الغربية من جهة أخرى، الأمر الذي يساعد الاحتلال الإسرائيلي على المضي قدما في تنفيذ خطة الضم التي أعلن عنها رئيس وزراء إسرائيل السابق بنيامين نتنياهو عام 2020م، لمنطقة الأغوار الفلسطينية.

1.3 تصنيفات الأراضي في منطقة الأغوار

يعرف تصنيف الأراضي وفقا لجودتها لغرض معين في الاستخدام (زراعي، صناعي، تجاري، سياحي..الخ).

وأهم شروط تصنيف أي استخدام للأراضي حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الجغرافية 2005، كالتالي:

1. القدرة على تصنيف الأرض وهي الجودة المادية والإمكانات الزراعية من طبيعة ونوعية التربة ودرجة الحرارة وهطول الأمطار والقدرة على الاحتفاظ بالمياه وملمس التربة.
2. الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة وتكلفة العمل وتوفر الري ومدخلات رأس المال ومستوى التكنولوجيا واستقرار الأسعار.

وتصنف الأراضي في الأغوار الشمالية حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الإحصاءات الجغرافية، 2005) كالتالي:

1. أراضي ذات قيمة زراعية مرتفعة: تشكل هذه الأراضي ما نسبته 20% من المساحة الكلية للأراضي في الأغوار الشمالية حيث تكون تربتها خصبة وتستخدم في الإنتاج الزراعي الرئيسي للمواد الغذائية.

2. أراضي ذات قيمة زراعية متوسطة: تشكل هذه الأراضي ما نسبته 30% من المساحة الكلية للأراضي في الأغوار الشمالية.
3. أراضي ذات قيمة زراعية منخفضة: تشكل هذه الأراضي ما نسبته 40% من المساحة الكلية للأراضي في الأغوار الشمالية.
4. أراضي أخرى: تشكل هذه الأراضي ما نسبته 10% من المساحة الكلية للأراضي في الأغوار الشمالية (مراعي، محميات طبيعية، أراضي سكنية).

وتصنف الأراضي في الأغوار الوسطى حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الإحصاءات الجغرافية، 2005) كالتالي:

1. أراضي ذات قيمة زراعية عالية: تشكل هذه الأراضي ما نسبته 30% من المساحة الكلية للأراضي في الأغوار الوسطى.
2. أراضي ذات قيمة زراعية متوسطة: تشكل هذه الأراضي ما نسبته 5% من المساحة الكلية للأراضي في الأغوار الوسطى.
3. أراضي ذات قيمة زراعية منخفضة: تشكل هذه الأراضي ما نسبته 60% من المساحة الكلية للأراضي في الأغوار الوسطى
4. أراضي أخرى: تشكل هذه الأراضي ما نسبته 5% من المساحة الكلية للأراضي في الأغوار الوسطى.

وتصنف الأراضي في الأغوار الجنوبية حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (الإحصاءات الجغرافية، 2005) كالتالي:

1. أراضي ذات قيمة زراعية عالية: تشكل هذه الأراضي ما نسبته 15% من المساحة الكلية للأراضي في الأغوار الجنوبية.
2. أراضي ذات قيمة زراعية متوسطة: تشكل هذه الأراضي ما نسبته 15% من المساحة الكلية للأراضي في الأغوار الجنوبية.
3. أراضي ذات قيمة زراعية منخفضة: تشكل هذه الأراضي ما نسبته 65% من المساحة الكلية للأراضي في الأغوار الجنوبية.
4. أراضي أخرى: تشكل هذه الأراضي ما نسبته 5% من المساحة الكلية للأراضي في الأغوار الجنوبية، وقد تم تخصيصها لأغراض سكنية فقط.

يتبين لنا مما سبق أن الأراضي في منطقة الأغوار هي أراضي زراعية خصبة، حيث تعتبر السلة الغذائية لفلسطين، لوفرة المياه فيها خاصة في الأراضي الزراعية ذات القيمة العالية التي تحتوي على الحوض المائي الشرقي، وتعتبر الأراضي ذات القيمة الزراعية المتوسطة والمنخفضة مهمة جدا أيضا، ولكنها بحاجة إلى عملية ري للمزروعات عكس الأراضي الزراعية ذات القيمة العالية.

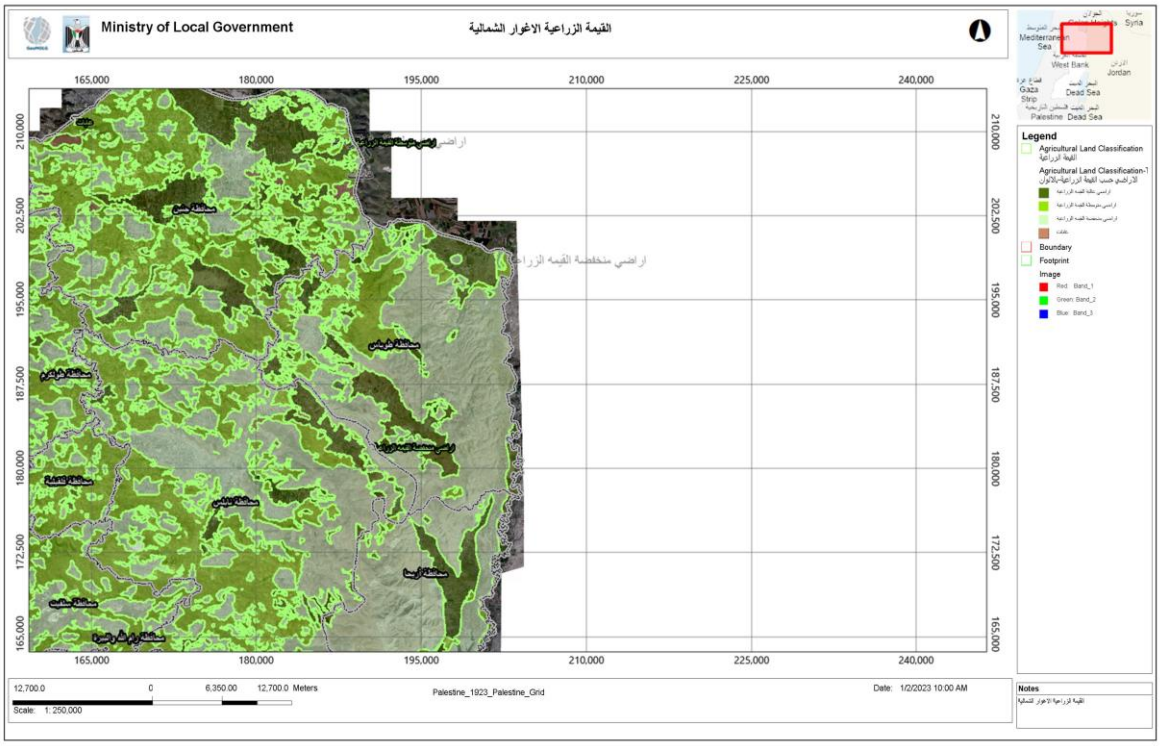

خريطة (6): خريطة توضح القيمة الزراعية للأراضي في منطقة الدراسة.

المصدر: الحكم المحلي، دائرة المعلومات الجيومكانية، 2022، رام الله.

2.3 استخدامات الأراضي في الأغوار

يتناول مصطلح إستخدامات الأراضي جميع الجوانب المكانية من كافة الأنشطة الإنسانية على سطح الكرة الأرضية والطريقة المثلى التي يتم بها تعديل سطح الأرض من أجل الإستغلال الإيجابي لخدمة إحتياجات الإنسان اليومية وتطلعاته المستقبلية وتحقيق أعلى درجات الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون إلحاق الضرر بمستقبل الأجيال القادمة.

1.2.3 أثر التصنيف الجيوسياسي على استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار

تصنف الأراضي في الأغوار أراضي (أ) ويبلغ مساحتها 66900 دونم، وأراضي (ب) ويبلغ مساحتها 3800 دونم، وأراضي (ج) ويبلغ مساحتها 770200 دونم، وحسب اتفاقية أوسلو فإن مناطق (ج) والتي تشكل نسبة 70% من مساحة الأغوار تبقى تحت السيطرة الإدارية والعسكرية الإسرائيلية مما يمنع حرية اتخاذ القرار أو تنفيذ مشاريع تنموية في منطقة الأغوار، وخاصة مناطق (ج)، مما يؤدي إلى استحالة تنفيذ خطة التنمية لرفع المستوى المعيشي والتجاري والصناعي والزراعي والسياحي في هذه المناطق، والتي تعتبر من أكبر المساحات التي تشكل الدخل الوطني للسلطة الفلسطينية، لذلك لا تستطيع أي حكومة فلسطينية تنفيذ الخطط التنموية في منطقة الأغوار سواء كانت قصيرة الأمد أو طويلة الأمد، لذا فإن الحكومات الفلسطينية تعاني بشكل عام وسكانها الأغوار بشكل خاص في الحصول على الأذونات والتراخيص من سلطات الاحتلال، وخاصة التراخيص المتعلقة بحفر الآبار الجوفية أو حتى في استغلال الينابيع العيون في منطقة الأغوار، وعادة تكون التراخيص والأذونات مقرونة بتزويد سلطات الاحتلال للهيئات المحلية عن طريق الشبكة الإسرائيلية (ميكروت) وحتى السيطرة الرئيسية على مصادر المياه من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وفيما يتعلق بشبكة الكهرباء يشترط التزويد من السلطات الإسرائيلية للمجالس المحلية، ويمنع إنشاء محطات توليد الطاقة في منطقة الأغوار، وفيما يتعلق بمنشآت البنية التحتية (مراكز الأمن، مستشفيات، المدارس، المراكز الثقافية، حدائق) تتبع التراخيص بشكل مباشر إلى الإدارة المدنية والعسكرية الإسرائيلية ضمن شروط معقدة خاصة في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية.

أما البلديات والمجالس القروية فينحصر دورها في الأراضي المصنفة (أ) التي تكون تحت السيطرة الإدارية والأمنية للسلطة الفلسطينية حسب اتفاقيات أوسلو، وأما المحميات الطبيعية في منطقة الأغوار والثروة الحيوانية والنباتية فهي تحت السيطرة الإسرائيلية البحتة ضمن ما يعرف بهيئة حماية البيئة الإسرائيلية، مثال ذلك الأغوار الشمالية (محمية تياسير والمالح) والأغوار الوسطى (محمية وادي فصايل وعيون فصايل) والأغوار الجنوبية (محمية قمران وعين جدي)

2.2.3 أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار

1.2.2.3 الاستخدام الزراعي

تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الأغوار 280 ألف دونم، أي ما نسبته 33.3% من المساحة الكلية للأغوار (إسحاق، وأخرون، 2010).

تعتبر منطقة الأغوار الفلسطينية منطقة غنية من حيث أنها السلة الغذائية للضفة الغربية ذات مساحات كبيرة صالحة للزراعة وغنية بالمياه، حيث تنتج الأراضي الزراعية في منطقة الأغوار بالدرجة الأولى الخضراوات، وذلك حسب إحصائيات وزارة الزراعة الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من خلال عمل مسح زراعي عام 2021، ومن ثم الحمضيات وبعض أصناف الفواكهة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021).

كما تشمل الأراضي الزراعية، الأراضي التي تقام عليها الأبنية الزراعية المتناثرة والحظائر وملحقاتها والأراضي غير المزروعة بشكل دائم، مثل الرقع المزروعة والممرات الزراعية والقنوات والبروزات والأكتاف.

أما الأراضي البعلية والتي تشكل نسبة 26.9% من مساحة الأراضي المزروعة في منطقة الأغوار تعتمد على مياه الأمطار فقط، أما الأراضي المروية التي تشكل نسبة 73.1% من مساحة الأراضي التي تزود عادة وبشكل متعمد بالماء من غير المطر وذلك بهدف تحسين إنتاج المحاصيل والمراعي، حيث تشكل النسبة الأكبر من الأراضي المزروعة في منطقة الأغوار، وذلك حسب إحصائيات وزارة الزراعة الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2021 ومن الأمثلة عليها أراضي المحاصيل ذات الطابع المتكرر لنفس المحصول (الأراضي المزروعة لفترة زمنية طويلة)، وأراضي المحاصيل المؤقتة (المحاصيل الزراعية دورة نموها أقل من سنة) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021).

أدى توجيه الزراعة في الأغوار نحو التركيز على زراعة الخضروات إلى ضرورة تكثيف استخدام الأيدي العاملة الزراعية، مع العلم بأن الكثير من العمال يعملون في المستعمرات الإسرائيلية كون هذه الزراعة تتطلب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة، ولا سيما خلال مرحلتي الزراعة وقطف المحصول، حيث أن أغلب الزراعة في وادي الأردن تعتمد على الأيدي العاملة التي توفرها الأسرة: "زراعة أسرية".

ويبين الجدول رقم (7) مساحة الأراضي المزروعة بالخضروات في منطقة الأغوار، حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2021، حيث لا يوجد تحديث لهذه الإحصائيات من قبل الجهات الرسمية أو الغير الرسمية ذات العلاقة.

جدول (7): مساحة الأراضي المزروعة بالخضراوات في منطقة الأغوار

الرقم	المحافظة	المساحة بالدونم
.1	طوباس والأغوار الشمالية	36711
.2	أريحا والأغوار	21661

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021).

يشير الوضع الحالي في الأغوار أن الزراعة لم تعد المكون الرئيسي للقرى والتجمعات الفلسطينية لا من حيث مستوى الدخل ولا من حيث نوع أو حجم الإنتاج، لذا نجد أن ظاهرة إزدواج المهنة (فلاح / عامل) أخذت تنتشر بين السكان كنوع من الانسجام مع الوضع الراهن تحت الاحتلال الإسرائيلي، يمارسه الفلسطينيون من أجل البقاء والاستمرار في قراهم في الأغوار، فنجد أن الفلسطيني يمارس بجانب عمله في الزراعة وظائف ومهن أخرى تساعده على الحياة وإعادة إنتاج مزرعته من الدخل العائد من خارج الزراعة، ولم يأت تطوير هذه الأنشطة غير الزراعية في الأغوار إلا نتيجة لمبادرة السكان التلقائية غير المخططة أو المدعومة من الجهات الفلسطينية الرسمية، ولا حتى من منظمات المجتمع المدني أو القطاع الخاص الفلسطيني (فريجات، 2020).

تم توجيه الزراعة في منطقة الأغوار، خلال السنوات العشر الأخيرة لتخدم هدفين أساسيين:

1. تقليل استخدام العمالة الزراعية.
2. تعزيز استخدام أصناف زراعية للتعويض عن نقص المياه والتي تخضع للتحكم الإسرائيلي هو التوجه نحو زراعة أشجار النخيل.

تسارعت زيادة المساحات المزروعة بالنخيل في منطقة الأغوار خلال العام الزراعي 2016/2015، والعام الزراعي 2019/2018 حيث تم زراعة 311 ألف شجرة نخيل حسب إحصائية وزارة الزراعة الفلسطينية في شهر أيلول عام 2021 م، وزيادة هذه المساحات لم يكن إلى جانب المساحات المزروعة بالخضروات، بل قام العديد من المزارعين الفلسطينيين باستبدال المساحات التي تزرع بالخضروات بالنخيل، إذ يتحمل النخيل تدني جودة المياه التي تخرجها الآبار الارتوازية المملوكة

للفلسطينيين وكذلك محطات التنقية، وبالتالي قام السكان بدلا من الانتفاض على قلة المياه بالتأقلم مع هذا الوضع عبر زراعة أصناف تتكيف مع قلة المياه وتدني كفاءتها.

جدول (8): مساحة الأراضي المزروعة بالنخيل لوحده في قرية الجفتلك / بالدونم

الرقم	العام الزراعي	مساحة الأراضي المزروعة
.1	2015 /2016	3650
.2	2018/2019	5187

(حنيطي، أحمد، الأغوار الفلسطينية: الزراعة والديمغرافيا والضم، بيروت، لبنان، الناشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تاريخ النشر 2020/6/19).

يتبين من الجدول رقم (8) السابق أن زراعة النخيل أحدثت تغيرا في البنيتين الاقتصادية والاجتماعية في الأغوار، فبالنسبة إلى البنية الاقتصادية، أدت زراعة النخيل إلى تدهور في الأوضاع الاقتصادية لأسر المزارعين، إذ احتكر بعض الشركات تسويق إنتاج التمور في الأغوار، وفرضت هذه الشركات على المزارعين أسعارا متدنية، ويبلغ عدد الشركات التي تصدر التمور إلى الخارج شركتين فقط، وهما شركة نخيل فلسطين (باديكو القابضة) وشركة بال جاردنز سنقرط القابضة). وقد رفض العديد من المزارعين هذه الأسعار المنخفضة للتمور لأن ذلك يؤدي إلى تراجع مدخولاتهم ونتيجة ذلك يحاول العديد من المزارعين التخلص من أشجار النخيل للعودة إلى زراعة الخضروات من جانب آخر، يقتصر العمل الزراعي في النخيل على العمالة الذكورية خلال السنة، وتشغل مصانع التعبئة النساء لفرز أصناف التمر، حيث لا يوجد إحصائيات رسمية موثقة صادرة عن الجهات ذات العلاقة كالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لتبيان حجم العمالة النسوية في مصانع التمور حيث أن هناك تغيراً دائماً ومستمراً في حجم العمالة الزراعية النسوية، وقد أدى اقتصار العمل في النخيل خلال السنة على الذكور إلى تراجع الأيدي العاملة الزراعية النسوية، وأضف إلى ذلك، أن العمل في النخيل لا يحتاج إلى كثافة الأيدي العاملة كما هو الحال في زراعة الخضروات، وبالتالي أدى اتساع المساحات المزروعة في النخيل إلى تراجع عدد الأيدي العاملة في الزراعة، كما أن العديد من ملاك الأراضي المزروعة بالنخيل يفضلون استخدام عمال بأجر يومي بدلا من شراكات زراعية مع الأسر، وبالتالي تراجعت أعداد الأسر المقيمة بالأغوار، وهو ما أدى إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل الزراعي ولا سيما بين النساء.

اتخذ المنحنى الزراعي توجهين رئيسيين:

1. عودة العديد من الأسر التي قدمت إلى الأغوار للعمل في الزراعة إلى قراها الأصلية.
2. توجه فائض العمالة الزراعية إلى العمل في المستعمرات الإسرائيلية، وبالتالي نلحظ في السنوات

الأخيرة زيادة عدد الفلسطينيين المقيمين بالأغوار والذين يعملون في المستعمرات، وأصبح توجه النساء من القرى المشرفة على الأغوار إلى العمل في المستعمرات أمرا طبيعيا، ولم تتمكن الجهات ذات العلاقة كالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من الحصول على إحصائيات رسمية موثقة تبين فيها عدد العاملين من الذكور والإناث في المستعمرات الإسرائيلية، كونها تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، بالإضافة إلى التغير الدائم في حجم العمالة الفلسطينية في المستعمرات الإسرائيلية. إن التحسن النسبي للأوضاع الاقتصادية للعديد من الأسر في منطقة الأغوار يأتي كون الأسرة تعمل في قطاع الزراعة بالمستعمرات الإسرائيلية الجاثمة على أراضي المواطنين في منطقة الأغوار وبالتالي يصبح جميع أفرادها، أطفالا وكبارا، وذكورا وإناثا، منتجين زراعيين(حنيطي، 2020).

1.1.2.2.3 أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع الزراعة

سلك الاحتلال الإسرائيلي طرقاً مختلفة ومتعددة لضرب قطاع الزراعة الفلسطيني في منطقة الأغوار، تمثلت بمصادرة الأراضي، والسيطرة على مصادر المياه الجوفية، وشق الطرق لربط المستوطنات مع بعضها البعض، والسيطرة على دخول المواد اللازمة للزراعة بشقيها الحيواني والنباتي، ومنع المراعي بحجة حماية البيئة أو بحجة التدريبات العسكرية الإسرائيلية التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي في منطقة الأغوار للتضيق على السكان الفلسطينيين الأصليين ودفعهم إلى ترك مساكنهم والانتقال للعيش في مناطق أخرى.

لا تزال سياسة إسرائيل التدميرية لقطاع الزراعة الفلسطينية مستمرة في منطقة الأغوار، حيث سعت إلى تدمير البنية التحتية للزراعة عبر مصادرة الأراضي الزراعية لصالح الاستيطان واقتلاع الأشجار وإلقاء نفايات المستوطنات في الأراضي الزراعية الفلسطينية، وقيام المستعمرين القاطنين في المستعمرات الإسرائيلية بالعمل وفق سياسة ممنهجة لها أبعاد سياسية احتلالية قاتلة، بتهريب المبيدات السامة والممنوعة دوليا (الفوليدور) إلى التجار العرب دون رقابة، مما انعكس سلبا على جودة المحصول وصحة المواطن الفلسطيني، مما أثر سلبا على البيئة الفلسطينية وتدميرها بشكل ممنهج وهدد المنتج الفلسطيني بالأمراض، وأدى كذلك إلى نفوق العديد من المواشي بسبب انتشار الأمراض والأوبئة، كما

منع الاحتلال الإسرائيلي الفلاح الفلسطيني من الوصول إلى أرضه من خلال رفضه لشق الطرق الزراعية التي تخدم السكان الفلسطينيين وتساعدهم في الوصول إلى أراضيهم، وبالتالي تصبح الأراضي مع مرور الوقت غير صالحة للزراعة بسبب السياسات الإسرائيلية المجحفة، الأمر الذي يسهل عملية مصادرتها لصالح الاستيطان الذي ينهش الجسم الفلسطيني الأصيل سعيا لإشباعه.

إن السياسات التي اتبعتها إسرائيل في منطقة الأغوار فيما يتعلق في القطاع الزراعي حد من تطوره وازدهاره، وحرم المزارعين من مصدر دخلهم الرئيسي، حيث قام بخلق أجواء المنافسة غير عادلة، كتخفيض أسعار المنتوجات الزراعية، والقضاء على الأصناف البلدية من الإنتاج الحيواني بكافة أنواعه، وإغراق السوق الفلسطيني بالمنتوجات الزراعية الإسرائيلية، ناهيك عن قيام الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق عدد من المواقع الزراعية الفلسطينية بحجة أنها تصنف مواقع أثرية مغلقة، مما ساعد الاحتلال الإسرائيلي على تجميد ومنع النشاط الزراعي الفلسطيني في تلك المناطق، وكذلك يحد أيضا من تواجد المواطنين الفلسطينيين ويمنع أعمال الرعي فيها.

2.2.2.3 الاستخدام العمراني

ينتشر البناء في منطقة الأغوار وخاصة البناء العشوائي بسبب الوضع الجيوسياسي الذي تفرضه إسرائيل على أرض الواقع، الأمر الذي يؤثر سلبا على التطور العمراني في منطقة الأغوار في ظل غياب عملية تخطيط إقليمي لاستخدامات الأراضي في منطقة الأغوار.

يعتمد موقع البناء العشوائي إلى تقسيمات الأراضي سياسيا (أ، ب، ج) حسب اتفاقيات أوسلو، فالأراضي التي تخضع إلى السلطة الوطنية الفلسطينية من المحتمل أن يعاد تنظيم هذا البناء العشوائي ضمن رؤية وتخطيط شمولي بشرط ألا يكون لوجود هذا البناء العشوائي تأثيرات كارثية على المخطط الهيكلي للمنطقة والتي يجب تطبيق القانون على بعضها في حالة عدم إمكانية إعادة تنظيمها أو تأهيلها لتتناسب مع المخطط الهيكلي الجديد لخلق حالة من التنظيم في عملية البناء لتصبح منسجمة مع التوسع العمراني المستقبلي للمنطقة، كون أن الجهات الرسمية (الحكومة) تغض الطرف عن عمليات البناء التي تتم في الأغوار، التي يقوم بها المواطنين والمستثمرين على حدا سواء من دون الحصول على التراخيص اللازمة لذلك، حيث تعتبر أراضي الأغوار أراضٍ زراعية ذات قيمة عالية يمنع البناء عليها، ولكن بسبب استهداف الاحتلال الإسرائيلي للأراضي في الأغوار، تنفذ عملية البناء بشكل متسارع لتثبيت المواطن الفلسطيني على أرضه من جهة، ومن جهة أخرى استغلال المستثمرين الوضع الجيوسياسي، حيث قاموا ببناء شاليهات ومنتجعات من أجل تحقيق مردود مادي خاصة وأن

هذه الشاليهات والمنتجعات (المباني) لا يتم دفع عليها ضرائب للجهات الرسمية، ولا يوجد أي إحصائيات رسمية تفيد عن عدد هذه الشاليهات والمنتجعات المقامة في الأغوار، أو حجم الإيرادات المالية (الأرباح) التي يجنيها المستثمرون عند تنفيذ هذا النوع من المشاريع كونها لا تخضع للرقابة المباشرة من قبل جهات الاختصاص في الحكومة الفلسطينية.

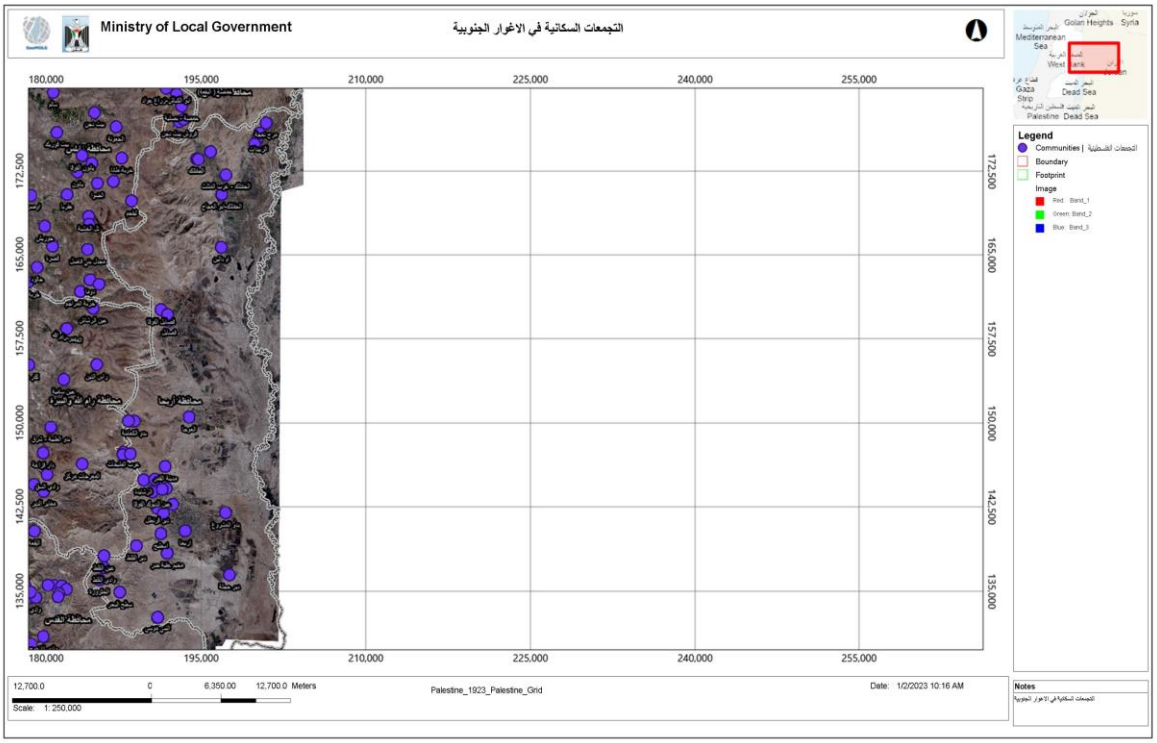

خريطة (7): التجمعات السكانية في منطقة الدراسة.

المصدر: الحكم المحلي، دائرة المعلومات الجيومكانية، 2022، رام الله.

1.2.2.2.3 أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع البناء والإنشاءات

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بعمليات هدم متواصلة ومتكررة في منطقة الأغوار الفلسطينية بشكل كلي وجزئي، كما حدث في خربتي الرأس الأحمر وعاطوف والفارسية، حيث إن الهدف من عمليات الهدم هو تهجير المواطنين الفلسطينيين وتشريدهم لتسهيل السيطرة على الأراضي في منطقة الأغوار بعد تطهيرها عرقيا. بخصوص التجمعات السكانية والخرب المرتجلة في غور الأردن لم يكن وضع سكانها أفضل حالا من الخرب المهجر قاطنوها، حيث تعرضت بالتزامن مع تلك المرحلة لحملات مداهمة لهدم وتكرار عمليات الهدم المسبوقة بإخطارات بهذا الخصوص والمرفقة أيضا بالترحيل، ووجود السكان الفلسطينيين فيها لا يعني بالمطلق ثبات الوضع القائم للخرب وسكانها، فقد تعرضت العديد من الخرب المرتجلة . إن جاز التعبير . ومن فيها من مربي ماشية للخطوات التي سبقت تهجير

الخرب المرحلة، حيث أخطرت العديد من الخرب في الأغوار الشمالية تحديدا بكاملها بالترحيل بعد أ نفذت مضامين هذه الإخطارات بالفعل، والسكان بانتظار تنفيذ سلطات الاحتلال لقرارات الترحيل بالفعل خاصة وأن الأهالي هناك تهيّأوا من تطابق تسلسل مجريات الأحداث في الخرب المرحلة والمهجر سكانها مع ما يجري بحقهم من إجراءات.

خربة الحديدية: يبلغ عد سكان خربة الحديدية الواقعة في الأغوار الشمالية إلى الشرق من بلدة طمون حوالي 150 نسمة، ويزيد عدد سكان الخربة في فصل الربيع والصيف، حيث تنشط الحركة من قبل الرعاة الوافدين إلى الخربة بحثا عن الربيع والكلأ باعتبارها منطقة رعوية ، إضافة إلى عودة أبناء الخربة من الطلبة في مدارس طمون لانعدام المدارس في الخربة.

وقد استمرت حركة السكان في الخربة حتى يومنا هذا تخللها الكثير من الضغوطات والممارسات من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق السكان كان أكثرها ضراوة بعد الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية في العام 1967، وفي العام 1997، حيث هدمت أكثر من 100 منشأة سكنية وحظيرة ماشية مرورا بالعام 2000 حيث شقت سلطات الاحتلال خندق العزل وعزلت الأهالي عن محيطهم، وصولا للعام 2006 وما رافق ذلك من إخطارات للأهالي للرحيل عنا، وعدم المبيت وبناء بيوت الشعر ومضايقات كان الهدف منها تفعيل مضامين الإخطارات القاضية بترحيل الأهالي من خلال عدة إجراءات على أرض الواقع.

خربة أم قطن: يبلغ عدد سكان خربة أم قطن 10 عائلات، هدم الاحتلال خمس منازل مشيدة من ألواح الصفيح والخيش ملحقة بحظائر للماشية وترحيلهم منها في العام 2008، وبقي في الخربة خمس عائلات مخطرة منازلهم بالهدم وبالتالي الترحيل، ويعيش أهالي أم قطن في ظروف صعبة نتيجة الإجراءات التي يفرضها الاحتلال لحثهم على الإخلاء من طلقاء أنفسهم، علما أن المنطقة معزولة بشكل جزئي بسبب خندق العزل الذي شقه الاحتلال في العام 2000، ويعتمد الأهالي في مياه الشرب على صهاريج بسعة 4 كوب لنقلها من بئر طمون، ويعملوا على تفريغها في براميل مكشوفة من البلاستيك بسعة 200 لتر، ويضطر الأهالي لنقل صهريج مياه واحد وأحيانا اثنين يوميا، الأمر الذي يكبدهم ما يقرب من 60 شيكلاً بدل تكاليف النقل فقط عن الصهريج الواحد.

خلة جديعة: هو من التجمعات العشوائية لمربي الماشية الذين لاحقتهم سلطات الاحتلال، وقام قسم منها بالرحيل بعد توجيه إخطارات لمجمل القاطنين فيها، وتقع خلة جديعة بمحاذاة خندق العزل من جهة خربة عاطوف خارج الخندق، وقد بدأت الإخطارات للأهالي في العام 2002 بحجة إقامة بيوت

الشعر التي يسكنها المواطنون في منطقة عسكرية مغلقة يحظرعلى الفلسطينيين التواجد فيها، وبلغ عدد المواطنين القاطنين في خلة جديعة والمخطرين بالهدم 6 مواطنين، رحل ثلاثه منهم إلى منطقة الرأس الأحمر الرعوية عام 2008 تخوفا من تنفيذ الاحتلال لمضامين الإخطارات، وما يترتب من خسائر نفسية ومادية بسبب المضايقات تحديدا، وبقي 3 آخرين من المواطنين.

خلة مكحول، رغم عدم توجيه إنذارات وإخطارات بالهدم للقاطنين في تجمع خربة مكحول والبالغ عددهم حوالي 9 عائلات، إلا أن سلطات الاحتلال تتبع ذات السياسة مع الأهالي المقيمين مع مواشيهم على ما مساحته 200 دونم من الأراضي الواقعة بين أراضي طوباس وطمون في شق الأراضي الغورية الشمالية، حيث تعمل على ملاحقة الرعاة وتضييق حركتهم في مساحات ضيقة كما تعمل على شن حملات مداهمة ليلية للقاطنين في المنطقة، ويقيم الأهالي في خلة مكحول في بيوت مشيدة من الخيش والشعر وبعضها من ألواح الصفيح المستندة على دعامات من الخشب والحديد، وتعود جذور القاطنين في المنطقة لمدينة طوباس وبلدة طمون (شريدة، عبد الستار، الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب، دراسة بحثية فلسطينية، مركز الشرق العربي – لندن، ص 19، 18، 17، 16، 15 تاريخ النشر 8/ 2010 م).

بالإضافة إلى الخرب المهجرة كليا كخربة حمصه فبعد الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية في العام 67، وضعت سلطات الاحتلال يدها على مساحات شاسعة من أراضي غور الأردن بما فيها بعض التجمعات والخرب منها خربة حمصه الواقعة في الأغوار الشمالية إلى الشرق من بلدة طمون. خربة الرواق: في العام 2007 داهمت قوة للجيش الإسرائيلي خربة الرواق الواقعة شرق سهل البقيعة والمعتمد قاطنوها على تربية الماشية، وأخطرت سلطات الاحتلال 7 عائلات متواجدة في بالإخلاء والهدم، لتنفيذ القرار في ذات العام بحق 5 منازل مشيدة من ألواح الصفيح واالشعر وترحيل قاطنيها الذين توزعوا في نزوحهم بين خربة الحديدية في سهل البقيعة وخربة مرج نعجة في الأغوار الوسطى بمحافظة أريحا، وفي العام 2002 أتت سلطات الاحتلال على منزلين كانا قد أخطرا بالهدم مع المنازل المهدمة عام 2009 وترحيل قاطنيها من المنطقة، وبذلك تكون سلطات الاحتلال قد أنهت التواجد الفلسطيني في خربة الرواق نهائيا (شريدة، عبد الستار، الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب، دراسة بحثية فلسطينية، مركز الشرق العربي – لندن، ص13، 14، تاريخ النشر 8/ 2010 م).

وقد سعت سلطات الاحتلال ومنذ احتلالها لأراضي غور الأردن إلى إحداث خلل ديمغرافي مفتعل لصالح مستعمريها من خلال زيادة مساحة وسكان المستعمرات في الأغوار على حساب الأراضي والسكان الفلسطينيين في المنطقة من خلال التهجير ومنع تشييد الأبنية في التجمعات الفلسطينية في

منطقة (ج) بالأغوار (شريدة، عبد الستار، الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب، دراسة بحثية فلسطينية، مركز الشرق العربي – لندن، ص 20، 19 تاريخ النشر 8/ 2010 م). ووفق معطيات معهد بتسليم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) قامت الإدارة المدنية بمساعدة جيش الاحتلال الإسرائيلي بهدم 698 وحدة سكنية على الأقل في بلدات فلسطينية في منطقة الأغوار، حيث أن المباني التي هدمت كان يسكنها 2948 فلسطينياً بينهم على الأقل 1334 قاصراً، في الفترة ما بين 2006م، وأيلول 2017م (معهد بتسليم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة).

هذا بالإضافة إلى تعرض التجمعات السكانية الفلسطينية في منطقة الأغوار إلى عمليات إخلاء متكررة بحجة التدريبات العسكرية، وما يرافق ذلك من عمليات تدمير ومصادرة لممتلكات المواطنين، وتولي إسرائيل منطقة الأغوار أولوية قصوى لتنفيذ عمليات الهدم للمباني والمنشأت التابعة للفلسطينيين فيها، مما يقيد النمو الديمغرافي الطبيعي للفلسطينيين في منطقة الأغوار.

إن السياسات الإسرائيلية فيما يتعلق بقطاع البناء والإنشاءات تهدف إلى تقيد العمل والسكن والبناء والتملك للفلسطينيين في منطقة الأغوار، وتمنع السكان الفلسطينيين المقيمين في الأغوار منعا شبه تام من البناء، وترفض منحهم تراخيص من أجل تشيد مباني لهم رفضا قاطعا بغض النظر عن نوع البناء المنوي تشيده سواء للسكن أو منشأت تجارية وصناعية، كما وتمنع المستثمرين والمطورين العقاريين من الاستثمار في قطاع البناء والإنشاءات بمنطقة الأغوار من أجل تعزيز سيطرتها عليها، مما يضطر السكان إلى ترك مساكنهم في الأغوار بحثا عن سكن جديد في المناطق المحيطة، لأن الاحتلال الإسرائيلي يمعن في هدم المساكن بشكل يومي، والتضيق على السكان بحرمانهم من أبسط مقومات الحياة، عدا عن ذلك يتعمد الاحتلال الإسرائيلي إلى إجراء تدريباته العسكرية بالذخيرة الحية بين مساكن المواطنين لنشر الخوف والذعر في قلوب السكان خاصة الأطفال منهم، مما يساعد الاحتلال الإسرائيلي على الاستيلاء على أكبر مساحة ممكن من أراضي الأغوار لتعزيز الوجود الإسرائيلي هناك وتقليص الوجود الفلسطيني في الأغوار.

3.2.2.3 الاستخدام الصناعي

تقوم إسرائيل بالسيطرة شبه الكاملة على الأغوار الفلسطينية من أجل منع الفلسطينيين من تحقيق نمو اقتصادي من خلال منعهم من إقامة مناطق صناعية في منطقة الأغوار كون أنها منطقة جذب للاستثمار، حيث أن إسرائيل تبقي هذه المنطقة تحت السيادة الإسرائيلية، وتقترح بالمقابل بأن تنشأ

مشاريع زراعية وصناعية وسكنية (مخططات التعايش) على حسابها من أجل تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية والإسرائيلية جنبا إلى جنب في سبيل تحقيق سياسة التعايش وتجريد الفلسطينيين من فكرة إيجاد تنمية مستقلة تتبع للحكومة الفلسطينية، هذا ما تضمنته الخطة الإسرائيلية من أجل ضم الأغوار، حسب دراسة أعدها معهد بيتسيلم الإسرائيلي بهذا الخصوص، فعلى سبيل المثال الأغوار الشمالية مقترح المنطقة الصناعية على أراضي كردلة وبردلة على الحدود الجنوبية لبيسان، والأغوار الوسطى مقترح مزارع النخيل ومزارع الطيور، والأغوار الجنوبية مقترح المنطقة الصناعية شرقي العوجا على حدود نهر الأردن، وهي ما أعلن عن مقترحاتها في مخطط إسرائيل لضم الأغوار والتعايش المشترك بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكذلك مدينة أريحا الصناعية التي تعتبر مشروع صناعي زراعي مهم جدا، حيث تأسس عام 2012م، بمساحة 615 دونم في جنوب أريحا تحديدا في أراضي النبي موسى (السيح)، وهو مشروع يهدف لإحياء الأغوار الفلسطينية المهددة بالمصادرة والاستيطان والمشروع بدعم من الحكومة اليابانية تحت عنوان (ممر السلام والازدهار)، وهو نموذج هام وقصة نجاح في تنمية المشاريع الاقتصادية، والهدف من المشروع أيضا هو خلق بيئة استثمارية تجذب وتنظم قطاع الصناعة الزراعية وخلق 5000 آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وكذلك استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية ذات العلاقة بالصناعة الزراعية (هي تعليب المنتجات الزراعية ومنتجات الألبان واللحوم وحفظ التمور.... الخ)، مما يحث المزارعين الفلسطينيين ويشجعهم على زيادة إنتاجهم الزراعي واستيعاب الفائض منه في مصانع المدينة الصناعية.

1.3.2.2.3 أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع الصناعة

قامت إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية بما فيها منطقة الأغوار بعد حرب عام 1967م، إلى إنشاء مناطق صناعية داخل المستعمرات التي أقامتها في منطقة الأغوار، حيث تعتبر هذه المناطق إحدى وسائل نهب الأراضي الفلسطينية، وتخلق فرص عمل مما تجذب المزيد من المستعمرين إلى المنطقة لتعزيز وجودهم فيها، وخلق واقع ديمغرافي جديد.

تعتبر المناطق الصناعية المقامة داخل المستعمرات الإسرائيلية في منطقة الأغوار، مخرجا لنقل بعض الصناعات الإسرائيلية الخطرة إلى الأراضي الفلسطينية للإفلات والتحرر من الرقابة البيئية الإسرائيلية، وكذلك تتسم النشاطات الصناعية التي تمارس في المستعمرات المقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين بالخطورة الشديدة، لان معظم هذه الصناعات شديدة الخطر على البيئة والصحة العامة، وتؤدي إلى انتشار الأمراض كمرض السرطان، وكذلك تحتوي النفايات الناتجة عن هذه الصناعات على عناصر سامة كالرصاص والخارصين والنيكل.

لا يوجد على أراضي محافظة طوباس والأغوار الشمالية منطقة صناعية إسرائيلية، حيث تتركز العديد من الصناعات والمصانع والرش الإسرائيلية داخل المستعمرات المقامة على أراضيها، أهمها مصانع التمور التي تقوم هذه المصانع بتنقية وتعبئة وتغليف التمور، ثم تسويقها في الأسواق المحلية الإسرائيلية والفلسطينية وتصديرها إلى الأسواق العالمية.

يوجد في معظم المستعمرات الإسرائيلية المقامة على أراضي محافظة طوباس والأغوار الشمالية (مستعمرات الغور عموما)، صناعة زراعية تتمثل في تربية المواشي بمختلف أنواعها، والطيور والبركسات، والبيوت البلاستيكية الزراعية.

كما تتوفر خدمة التوصيل والتغليف للمنتجات الزراعية في مستعمرات غور الأردن، كما تقوم بتصدير بعض التمور لإسرائيل وخارجها.

أما في محافظة أريحا والأغوار، فيوجد منطقة صناعية واحدة فقط على أراضيها، وهي المنطقة الصناعية معالي أفرايم، تتبع هذه المنطقة إلى مستعمرة معالي أفرايم، وتبلغ مساحتها تقريبا حوالي 133 دونما، وتقع شرق المستعمرة.

تشتهر هذه المنطقة بصناعة الأقنعة ضد الغازات والأسلحة الكيميائية، ومنتجات صناعية حربية، وصناعة أكياس البلاستيكية، وتعبئة منتجات غذائية، وتصنيع المطاط والبلاستيك، وتكرير وإعادة تصنيع المواد الطبية وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الأوبئة والأمراض الخبيثة داخل التجمعات الفلسطينية المحيطة بالمنطقة الصناعية الإسرائيلية.

لا توجد استثمارات فلسطينية في الأغوار، بسبب السيطرة الإسرائيلية المباشرة على قطاع الصناعة والقطاعات الأخرى، مما يكرس التبعية الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي، وقتل الميزة التنافسية للصناعات الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية.

تحاول دولة الاحتلال بشكل مستمر إثارة الجدل والحديث الجدل والحديث المستمر عن السلام الاقتصادي المزعوم خاصة على موائد الحوار مع الجانب الفلسطيني والعربي والدولي، حيث لا يخفى على أحد الارتباط الاقتصادي العضوي بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967م خاصة في سوق العمل.

تعتبر العمالة الفلسطينية بمثابة الرئة التي يتنفس بها الاقتصاد الإسرائيلي وعلى وجه الخصوص، العمالة الفلسطينية الصناعية رخيصة الثمن التي تمنح الصناعات الإسرائيلية قدرة أعلى على المنافسة السعرية محليا ودوليا.

4.2.2.3 الاستخدام الصحي والتعليمي

أثر التصنيف الجيوسياسي في منطقة الأغوار (أ، ب، ج) بشكل مباشر على القطاع الصحي والتعليمي، حيث منع التجمعات السكانية من الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية على حد سواء، فمنطقة الأغوار تفتقر إلى وجود المستشفيات يستطيع من خلالها السكان تلقي الخدمة الصحية، بسبب منع الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين من إقامة مستشفيات أو مراكز صحية فيها، إلا أن في السنوات الأخيرة استطاع الفلسطينيون إقامة بعض المراكز الصحية في بعض التجمعات السكانية، حيث تم إقامة مركز صحي في منطقة عين البيضاء تابع لوزارة الصحة الفلسطينية، وكذلك عيادة صحية في منطقة تياسير تابعة أيضا لوزارة الصحة الفلسطينية، وكذلك تمكنت الحكومة الفلسطينية من إقامة مستشفى في محافظة طوباس بدعم من الحكومة التركية من أجل تقديم الخدمة الصحية للسكان في المحافظة والتجمعات السكانية المحيطة بها، بالإضافة إلى وجود مستشفى حكومي في محافظة أريحا والأغوار من أجل تقديم الخدمة الصحية للسكان في المحافظة والتجمعات السكانية المحيطة بها. أيضا تفتقر منطقة الأغوار إلى وجود منشأت تعليمية حيث يظهر التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) في منطقة الأغوار حسب تعداد 2017م الحالة التعليمية، كما هو موضح في الجدول رقم (9) أدناه:

جدول (9): الحالة التعليمية في منطقة الأغوار

المحافظة	أمي	ملم	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس فأعلى	المجموع
طوباس والأغوار الشمالية	%4.7	%6.5	%12.3	%31.4	%22.1	%4.3	%18.7	%100
أريحا والأغوار	%5.1	%6.8	%15.4	%32.2	%18.5	%3.6	%18.4	%100

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

يتبين من هذه الأرقام أن الأمية والإلمام بالقراءة والاكتفاء بالتعليم الابتدائي والإعدادي تصل نسبتها في المحافظتين إلى نحو 55% بسبب التسرب المدرسي المبكر والعمل في المنشأت الإسرائيلية منذ

سبعينيات القرن الماضي الذي كان يشكل عائداً اقتصادياً كبيراً للعديد من العائلات الفقيرة في المحافظتين، حيث أن قطاع التعليم يعاني في منطقة الأغوار من التضيقات المستمرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، كون أن العملية التعليمية أحد أوجه الحياة الرئيسية المستهدفة من قبل الاحتلال الذي يعمل ليلا ونهارا على تفريغ أراضي الأغوار من أجل الاستيلاء عليها وضمها، إن واقع الحال الذي يعيشه سكان الأغوار واقع مرير حيث أن طلبة المدارس في منطقة الأغوار يقطعون مسافات طويلة من اجل الذهاب إلى مدارسهم والعودة منها إلى بيوتهم، فعلى سبيل المثال يسير الطلبة من منطقة المالح والمضارب البدوية مسافات تصل إلى أكثر من (15) كم في الاتجاه الواحد من أجل الوصول إلى مدارسهم الأمر الذي يسبب لهم التعب والمشقة والإرهاق البدني والنفسي، إلا أن هناك إصراراً كبيراً من الطلاب لقطع مسافات طويلة من أجل الوصول إلى مدارسهم، وكذلك في منطقة المضارب البدوية ينطلق الطلاب منذ الصباح الباكر من أجل الذهاب إلى مدارسهم البعيدة عن مكان سكنهم لضمان وصولهم الى مدارسهم في الوقت المحدد لبدء اليوم الدراسي. ينتظر الطلاب في مناطق البرج وعين الميتة والمالح الحافلة التي وفرتها وزارة التربية والتعليم من أجل نقل الطلبة إلى مدارسهم في قرية تياسير مرورا بالحاجز العسكري الإسرائيلي (تياسير)، الذي يفصل منطقة الأغوار الشمالية عن محافظة طوباس.

باعتقاد الباحث إن التحديات الحالية التي يفرضها الاحتلال على سكان الأغوار فيما يتعلق بحياتهم المعيشية بشكل عام وحياتهم التعليمية بشكل خاص، من إقامة حواجز ومنع توسعة المدارس المقامة أو بناء مدارس جديدة خاصة في منطقة المضارب البدوية والحديدية والفارسية وغيرها، أنها ستفشل أمام إصرار سكان الأغوار على البقاء في مساكنهم وكذلك إصرارهم إلى الذهاب إلى مدارسهم البعيدة والمرور من خلال الحواجز المنتشرة في منطقة الأغوار، وكذلك الصمود في مدارسهم المهددة بالهدم من قبل الاحتلال الإسرائيلي الذي يدعي أنها لدواعي أمنية، وكذلك قيام السكان في منطقة الأغوار بتنظيف البيوت القديمة والمهجورة في الأغوار وجعلها رياض أطفال ومدارس لأطفالهم كي يستطيعوا التعلم بكل سهولة ويسر كما حصل في منطقة المالح في الأغوار الشمالية، وبناء مدرسة التحدي 19 في رأس العوجا التي تخدم 120 طالبا في هذه المنطقة المهددة من المشروع الاستيطاني، حيث قامت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بتوفير الكادر التعليمي لتحقيق هذه الغاية، ومع ذلك تبقى منطقة الأغوار بحاجة ماسة للمزيد من المراكز الصحية والتعليمية من أجل تعزيز صمود المواطنين على أراضيهم، وتوفير كل مستلزمات الصمود، خاصة في القطاع الصحي والقطاع التعليمي اللذان يعتبران أساساً مهماً، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، علماً بأن التوزيع الجغرافي في منطقة الأغوار فيما يتعلق بتوزيع الخدمات الصحية والتعليمية، لا يتناسب مع الواقع المرير الذي يعيشه سكان الأغوار، حيث تتركز الخدمات في مراكز المدن والقرى المحيطة بها، أما باقي المناطق في الأغوار لا يوجد

فيها مراكز صحية وتعليمية، مما يضطر سكانها إلى قطع مسافات طويلة من أجل تلقي الخدمة الصحية والتعليمية، فمستقبل الخدمات الصحية والتعليمية في الأغوار سيء جدا، حيث أنه يؤثر على مستقبل بقاء السكان في مناطقهم السكنية والاستمرار في العيش هناك، فعلى سبيل المثال في ظل جائحة كورونا، أصبح التعليم عن بعد إجباريا وفرض واقع جديد على سكان الأغوار، حيث يحتاج الطلاب إلى استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية سواء في المدارس أو الجامعات، حيث أن العديد من التجمعات السكانية هناك لا تتوفر فيها خدمة الاتصالات أو الإنترنت، لأن المنطقة خاضعة بشكل شبه كامل للسيطرة الإسرائيلية مما يشكل عائقاً كبيراً في عملية النهوض بالقطاع الصحي والتعليمي في منطقة الأغوار، لأن ذلك يحتاج إلى تدخل دولي عاجل من أجل فرض واقع جديد في المنطقة يتمثل بالسماح للفلسطينيين بالبناء في مناطق (ج)، وبالتالي يصبح الفلسطينيون قادرون على تلبيه احتياجاتهم الملحة من الخدمات الصحية والتعليمية، وكذلك النهوض بالتعليم المهني الذي يعتبر مهم جدا في وقتنا الحاضر.

1.4.2.2.3 أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على القطاع الصحي والتعليمي

يعاني القطاع الصحي والتعليمي في منطقة الأغوار من الإهمال والتهميش المتعمد من قبل الاحتلال الإسرائيلي، الذي يقوم بهدم المدارس والمرافق الصحية من أجل الضغط على السكان لإجبارهم على ترك مساكنهم والرحيل إلى المدن الرئيسية القريبة من الأغوار، كي يتسنى له مصادرتها وبناء عليها مستعمرات إسرائيلية.

إن أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بقطاع الصحة والتعليم لا يمكن أن يتحققان في منطقة الأغوار بسبب الإجراءات التعسفية التي تقوم بها إسرائيل اتجاه السكان، حيث أن طلاب المدارس يقطعون مسافات طويلة من أجل الذهاب من وإلى المدرسة ويمرون يومياً على الحواجز العسكرية المنتشرة في منطقة الأغوار وتكون حياتهم معرضة للخطر الشديد من قبل قوات الاحتلال المتواجدة على الحواجز، بالإضافة إلى اضطرار المواطنين إلى السير على الأقدام والتنقل بين الحواجز العسكرية من أجل الوصول إلى أقرب مركز صحي من أجل تلقي الرعاية الصحية اللازمة، أما الحالات الحرجة فيصيبهم الموت قبل وصولهم إلى المستشفى أو المركز الصحي أو يموتون على الحواجز العسكرية الإسرائيلية التي تمعن في عملية إذلال المواطن الفلسطيني الأعزل بسبب الانتظار لساعات طويلة على الحواجز كي يسمح له بالمرور من قبل الجنود المتواجدون على الحاجز العسكري.

إن الممارسات اليومية التي يقوم بها جنود الاحتلال الإسرائيلي في منطقة الأغوار تندرج تحت مسمى التطهير العرقي، حيث أن هذه الممارسات هدفها الأساسي تفريغ الأرض الفلسطينية من السكان الأصليين تمهيدا لمصادرتها والاستيلاء عليها وتغير معالمها التاريخية.

5.2.2.3 الأراضي والاستخدام السياحي

تعتبر السياحة من العناصر الأساسية في دعم الاقتصاد الوطني، ومنها السياحة الدينية والسياحة العلاجية والسياحة الترفيهية والسياحة الداخلية، وجميعها تصب في تعزيز الناتج القومي.

تتميز السياحة في منطقة الأغوار بتنوعها المناخي والبيئي والمناظر الطبيعية الخلابة، التي تجعلها محط أنظار السياح من داخل الوطن وخارجه.

يتطلب القطاع السياحي في أي منطقة الاهتمام بالنواحي التالية (أبو رباح، عبد الرحمن، السياحة الفلسطينية (مفاهيم . رؤيا . أفاق، 1998، منشورات المجلس الأعلى للسياحة، القدس، مطبعة الأمل، ط1، ص 98):

1. الإطار الطبيعي، والذي يعرف بالاحتياجات الضرورية للنشاط السياحي مثل الصناعات، المواد الأولية، الزراعة...الخ.
2. إمكانية الوصول إلى المنطقة واستغلال مواردها السياحية.
3. مشروعات التنمية الاقتصادية بوجه عام، والتي تنتمي إلى سياسات الدولة في التنمية المستدامة.
4. السوق السياحي محليا ودوليا، حيث توجد الكثير من المواقع ذات اهتمام وطني محلي وأخرى ذات اهتمام دولي (المحلي مثل الآثار والترفيه، والدولي مثل الحج والتعميد النصراني).

لا بد من مراعاة المراحل والخطوات التالية في التنمية السياحية، من خلال التعرف على أهداف خطة التنمية الاقتصادية بحيث تشكل الخطة السياحية جزءا أصيلا منها، وتحديد أهداف التنمية في قطاع السياحة، والأسس التي تحدد طرق اختبار الأهداف ونوع وحجم الاستثمارات في المناطق السياحية من (مرافق عامة، مرافق سياحية)، وتحديد أولويات الاستثمار بناء على سياسات الدولة في تحقيق التنمية المستدامة.

لنجاح عملية التخطيط السليم للتنمية والتخطيط السياحي يجب الاسترشاد بالدراسات الاقتصادية والإحصائية والأساليب الفنية، أي ما يسمى بالدراسة الاستطلاعية (هي الدراسة التي تهدف إلى الحصول على حقائق من أرض الواقع للدراسة قيد البحث عن طريق المقابلات الميدانية، وكذلك عن طريق طرح أسئلة مجتمعية في مواقع الدراسة) وتشتمل على (أبو رباح، عبد الرحمن، السياحة الفلسطينية (مفاهيم . رؤيا . أفاق، 1998، منشورات المجلس الأعلى للسياحة، القدس، مطبعة الأمل، ط1، ص 98):

1. التعرف على طرق اختيار المناطق الصالحة للاستغلال السياحي.
2. التعرف على الأساليب التي يتم على أساسها وضع النماذج التخطيطية والعمرانية في المنطقة.
3. التعرف على التكاليف الإجمالية للبرامج التعميرية والنسب المختلفة لكل المشروعات العامة والمشروعات المتنوعة... الخ.
4. دراسة الطرق والنظم الإدارية والمالية في إدارة المشروعات في ضوء التغيرات الحديثة في التسويق السياحي.
5. التعرف على النتائج المباشرة وغير المباشرة لتنفيذ مشروعات التنمية السياحية.

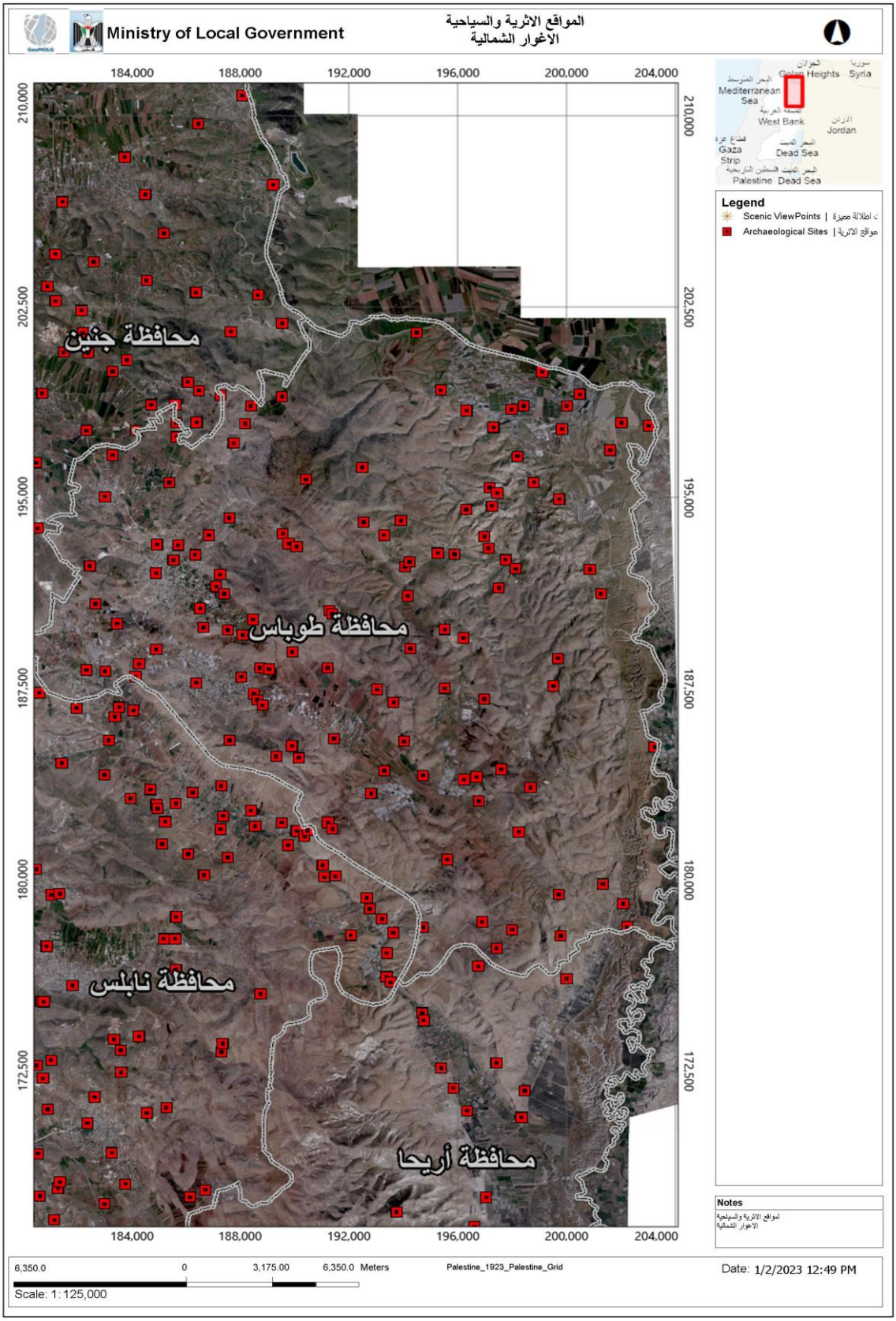

خريطة (8): المواقع الأثرية والسياحية في منطقة الدراسة.

المصدر: الحكم المحلي، دائرة المعلومات الجيومكانية، 2022، رام الله.

1.5.2.2.3 أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع السياحة

تعرضت السياحة الفلسطينية إلى تضيقات كثيرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، حيث استولت إسرائيل على المقدرات السياحية الفلسطينية من خلال إصدار الأوامر العسكرية التي تخدم مصالحها مما أدى إلى انحسار القطاع السياحي الفلسطيني وضعف الاستثمار به.

ساعدت سيطر إسرائيل على الحدود والمعابر مع الدول المجاورة إلى تحكمها في عملية الدخول والخروج من وإلى الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي قيد حركة السياح في الدخول إلى الأراضي الفلسطينية والخروج منها، وكذلك قام الاحتلال الإسرائيلي بتدمير العديد من الأماكن الأثرية والدينية والتاريخية في منطقة الأغوار من أجل شق طرق التفافية لربط المستعمرات الإسرائيلية مع بعضها البعض، بالإضافة إلى الممارسات الإسرائيلية من خلال الدعاية ضد السياحة الفلسطينية، بتسريب معلومات غير صحيحة للسياح حين دخولهم نقاط العبور، من خلال تخويفهم وتحذيرهم من دخول الأراضي الفلسطينية لانعدام الأمن فيها، وكذلك إجبار السياح للمبيت في الفنادق الإسرائيلية، مما أثر سلبا على القطاع السياحي الفلسطيني وألحق به خسائر فادحة.

تخضع معظم المناطق السياحية في الأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية للسيطرة الإسرائيلية بإستثناء مدينة أريحا التي تخضع للسلطة الوطنية الفلسطينية حسب اتفاقية أوسلو.

من الأمثلة على ذلك، الأغوار الشمالية والوسطى (مغارة تياسير)، حيث رفضت إسرائيل تأهيلها سياحيا، وأجبرت وزارة السياحة والآثار الفلسطينية على إغلاقها، وكذلك سيطرة إسرائيل على نبع المالح المتمثل بالسياحة العلاجية وجعلته منطقة عسكرية، كما سيطرت إسرائيل على عين الساكوت ووادي الفئران ومسار الكهف وسرطبة الإسكندرون (القرم) التي تقع شمال غرب فصايل، وكذلك حدائق القصب التي تقع شمال غرب منطقة الفارسية.

أما في الأغوار الجنوبية فقد سيطرة إسرائيل على السياحة الدينية مكان تعميد سيدنا عيسى عليه السلام (المغطس) على نهر الأردن وأطلقت عليه اسم قصر اليهود، وكذلك عين دير حجلة المائية وموقع كنيسة دير حجلة، كما سيطرت إسرائيل على منطقة النبي موسى وجعلها منطقة تدريب عسكري، علما بأن مقام النبي موسى يخضع لوزارة الأوقاف الفلسطينية من الناحية الإدارية فقط، كما سيطرت إسرائيل على خربة مرد في منطقة الأغوار الجنوبية.

سيطرت إسرائيل أيضا على فندق الليدو الذي يعود ملكيته للفلسطينيين، وهو من أشهر المواقع السياحية الترفيهية في المنطقة الجنوبية، كما سيطرت على جميع شواطىء البحر الميت، وعيون المياه العذبة مثل (عين جدي، وعين قاليا، وعين الفشخة)، كما سيطرت على المناطق الأثرية مثل (منطقة قمران ومساده) ومحمية وادي القلط، وتقوم بوضع يافطات إرشادية للسائحين، وتزوير أسماء المناطق السياحية الفلسطينية إلى أسماء باللغة العبرية على اعتبار أنها إرث تاريخي إسرائيلي. إن جميع المناطق السياحية في منطقة الأغوار تخضع للسيطرة الإسرائيلية تحت مسمى الحدائق الوطنية، الأمر الذي يؤثر سلبا من الناحية الاقتصادية على قطاع السياحة الفلسطينية، حيث لا يوجد أي مردود مالي وطني سوى من المناطق التي تخضع للسيطرة الفلسطينية، وهي محصورة في مدينة أريحا وتخضع للرقابة والتشديد الإسرائيلي، حيث تعتبر الإجراءات التعسفية الإسرائيلية مبعث قلق وتشاؤم لدى الفلسطينيين.

2.5.2.2.3 مستويات التخطيط السياحي

يعتبر التخطيط السياحي من العناصر الأساسية في توظيف السياحة تحت إطار الدخل القومي في ظل وجود دولة مستقلة لا تخضع لقيود الاحتلال، فمستويات التخطيط السياحي التي تتمثل بالمستوى القومي (مستوى الدولة ككل)، والمستوى الإقليمي (مستوى المناطق، الحلقات المحلية)، ومستوى المشروعات التجارية، (أبو رباح، عبد الرحمن، السياحة الفلسطينية (مفاهيم . رؤيا . أفاق، 1998، منشورات المجلس الأعلى للسياحة، القدس، مطبعة الأمل، ط1، ص 100) لا تنطبق على مناطق الأغوار الفلسطينية، التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية، حيث تمنع إسرائيل تنفيذ مخططات التنمية الخاصة بالقطاع السياحي في منطقة الأغوار من أجل إبقاء السيطرة الإسرائيلية عليها، وحرمان الفلسطينيين من تعزيز مدخولاتهم الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع السياحي.

مسؤوليات التخطيط السياحي (أبو رباح، عبد الرحمن، السياحة الفلسطينية (مفاهيم . رؤيا . أفاق، 1998، منشورات المجلس الأعلى للسياحة، القدس، مطبعة الأمل، ط1، ص 101):

1. تطوير المواصلات والنقل والدائرة السياحية.
2. تطوير وتوسيع الخدمات والإنشاءات في المناطق السياحية المعينة.
3. الحفاظ على استغلال واستعمال المصادر التاريخية والثقافية والجمالية.
4. تطوير وترويج العمل السياحي.

6.2.2.3 الاستيطان الإسرائيلي في منطقة الأغوار

بدأ الاستيطان الإسرائيلي في الأغوار مبكرا، وذلك لأسباب أمنية بالدرجة الأولى، ثم تحولت فيما بعد إلى سياسة اقتصادية، حيث تسارع مباشرة بعد حرب 1967م، بسبب موقعها على امتداد أطول جبهة عربية مع إسرائيل لفرض الأمر الواقع وفي محاولة لرسم الحدود الشرقية لدولة الاحتلال الإسرائيلي واعتبارها حدا فاصلا مع العرب، ووضع لتطبيق ذلك معظم النظريات الأمنية والإستراتيجية الإسرائيلية (معالي، 2018).

إن عملية الاستيطان تشوه البنية التحتية والبنية الفوقية للسكان العرب وتمنع التواصل الجغرافي بين التجمعات السكانية العربية، حيث تغتصب منهم أراضيهم ومياههم ومراعيهم، ويحرم عليهم التنقل في المناطق المغتصبة، ويحاربون في لقمة عيشهم وفي وجودهم ودينهم وحضارتهم وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم ليس في منطقة الأغوار فحسب بل في جميع أنحاء الضفة الغربية.

مرَ المشروع الاستيطاني بالضفة الغربية بعدة مراحل، كان أبرزها مشروع ألون، ومشروع دروبلس ومشروع شارون "الكنتونات"، وآخرها مشروع نتنياهو والذي يمكن تسميته "مشروع ترامبياهو"، القائم على ضم مستوطنات الضفة الغربية وغور الأردن وأعدت إسرائيل المشاريع والمخططات لضمان استمرار سيطرتها على غور الأردن أبرزها:

مشروع ألون:

كانت خطة ألون خطة لتقسيم الضفة الغربية بين إسرائيل والأردن، إقامة دولة درزية في هضبة الجولان الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وإعادة غالبية شبه جزيرة سيناء إلى السيطرة العربية، وصيغت الخطة من قبل الوزير الإسرائيلي إيغال ألون بعد فترة وجيزة من حرب 1967 في يونيو 1967، وكان الهدف العام للخطة هو ضم معظم غور الأردن من النهر إلى المنحدرات الشرقية لحافة تلال الضفة الغربية، والقدس الشرقية، وكتلة عتصيون إلى إسرائيل وتضيق مجال الخيارات المتاحة لأي حل أو تسوية بشأن السيادة على الأرض، للأجزاء المتبقية من الضفة الغربية، التي يقطن فيها غالبية السكان الفلسطينيين، كانت ستصبح أراضي تحت الحكم الذاتي الفلسطيني، أو ستعود إلى الأردن، بما في ذلك ممر إلى الأردن من خلال أريحا لضمان نجاح مشروعه، رفض الملك الأردني الحسين بن طلال الخطة .

توفي ألون في عام 1980، وفي السنة التالية صادقت الحكومة الإسرائيلية على قانون هضبة الجولان، لتضم فعلياً غالبية المحافظة (عوض، خالد، أريحا سجل مصور (1967-1896)- من أواخر العهد العثماني حتى الاحتلال الصهيوني، إصدار بلدية أريحا 2010، شركة مطبعة إدكيدك الحديثة – القدس، ط1، ص269).

الخطة التي أعدتها الأجهزة الأمنية:

تتلخص الخطة باعتبار غور الأردن حاجزا أمنيا أمام الجبهة الشرقية بحيث يحيط عمق الضفة الغربية من خلال حاجزين شرقي يضم غور الأردن وغربي هو جدار الفصل العنصري، كما بينت الخطة طموح دولة الاحتلال في إعادة بناء غور الأردن بإنشاء مشاريع صناعية وزراعية مرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي، والسيطرة على الأحواض المائية والفصل الجغرافي بين فلسطينيي الضفة الغربية وفلسطينيي الأردن الذين يمثلون عمقا ديمغرافيا لأي كيان فلسطيني قادم حسب واضعي الخطة (الهندي، عليان، مشاريع الاستيطان وتأثيرها في تشكيل مستقبل الضفة الغربية، دراسات سياسية وأبحاث، موقع منظمة التحرير الفلسطينية، www. Prs.ps).

مشروع غوش أمونيم:

اعتمد هذا المشروع على خطين متوازيين يتمثل الأول بإقامة عدد من الكتل الاستيطانية الهائلة في مناطق فلسطينية آهلة (كما هو الحال في مدينة الخليل ومدينة القدس على سبيل المثال)، بينما اعتمد الثاني على إقامة عدد كبير من المستعمرات الصغيرة والمتناثرة على أكبر مساحة أرض ممكنة (كما هو الحال في غور الأردن) (شريدة، عبد الستار، الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب، دراسة بحثية فلسطينية، مركز الشرق العربي – لندن – ص 8، تاريخ النشر 8/ 2010 م).

مشروع شارون:

قدم البروفيسور أبراهام فوخمان المدرس في معهد الهندسة التطبيقية في حيفا عام 1974م، مشروعا للاستيطان على ظهور الجبال في الضفة الغربية بهدف عدم تحويل دولة إسرائيل لدولة في مدينة، لكن رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك إسحاق رابين رفض المخطط بسبب صعوبة تطبيقه على أرض الواقع، غير أن شارون الذي عمل مستشارا للأمن القومي الإسرائيلي اطلع على الخطة، وتبناها

كبرنامج عمل عندما تولى منصب وزير الزراعة في حكومة مناحيم بيغن عام 1977م، متطلعا إلى إسكان مليون يهودي حتى عام 2000م.

أضاف شارون فلسفة جديدة للاستيطان وهي محاربة الإرهاب، حين قال: أن خطة ألون جاءت لتستجيب للمخاطر الإستراتيجية القادمة من الشرق، وخطته هي لمقاومة الإرهاب الفلسطيني من داخل المناطق الفلسطينية نفسها، بالإضافة إلى ذلك تحدثت خطة شارون عن شق شوارع في جميع أنحاء الضفة الغربية بلغ طولها أكثر من 350 كيلومتر، نفذت في فترة حكم الليكود الأولى، حيث بنيت المستوطنات فوق قمم جبال الضفة الغربية وسهولها والمناطق ذات الأهمية الإستراتيجية (الهندي، عليان، مشاريع الاستيطان وتأثيرها في تشكيل مستقبل الضفة الغربية، دراسات سياسية وأبحاث، موقع منظمة التحرير الفلسطينية، www. Prs.ps).

مشروع نتنياهو:

يقوم هذا المشروع على التصور الذي وضعه بنيامين نتنياهو للحل النهائي والذي اعتبر أن نهر الأردن سيكون الحدود الشرقية لدولة إسرائيل وسيكون هذا الخط حدودا دائمة بين دولة إسرائيل والأردن مبديا تحمل مسؤولية بقاء وأمن المستعمرات والمستعمرين ومعتبرا أن المصالح الحيوية لدولة إسرائيل في الضفة الغربية وغور الأردن على وجه التحديد سوف تشكل الأساس في أي اتفاق مرحلي ودائم مع الفلسطينيين (شريدة، عبد الستار، الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب، دراسة بحثية فلسطينية، مركز الشرق العربي – لندن – ص 9، تاريخ النشر 8/ 2010 م).

مشروع الخطوط الحمراء (خارطة الجيش للمصالح الإستراتيجية):

وهي كشف النقاب عنها عام 1997م، وتتعلق أساسا بما تعتبره إسرائيل خطوطا حمراء خاصة فيما يتعلق بمصادر المياه الجوفية والتي تعتبر أنه لا يمكن لإسرائيل الانسحاب منها لوجود المياه الجوفية فيها، إضافة لخطوط حمراء تمنع الانسحاب كاعتبارات الأمن والاستيطان (شريدة، عبد الستار، الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب، دراسة بحثية فلسطينية، مركز الشرق العربي – لندن – ص 9، تاريخ النشر 8/ 2010 م).

خطة دروبلس:

دعت الخطة سنة 1980، التي وجهت سياسة الاستيطان الحكومية في الضفة الغربية في ذلك الوقت وارتكزت على خطط سابقة، حيت يتم التركيز على الاستيطان في الأراضي الواقعة بين مراكز الأقليات العربية والمناطق المحيطة بها، بحيث يتم إقامة نحو 70 مستعمرة مجتمعية في الضفة الغربية، بمعدل 12–15 مستعمرة سنويا مشيرة إلى إن ذلك سيصعب على الفلسطينيين خلق امتداد جغرافي ووحدة سياسية، وسيزيل أي اثر للشك في نيتنا للسيطرة على يهودا والسامرة إلى الأبد (الهندي، عليان، مشاريع الاستيطان وتأثيرها في تشكيل مستقبل الضفة الغربية، دراسات سياسية وأبحاث، موقع منظمة التحرير الفلسطينية، www. Prs.ps).

باعتقاد الباحث إن إسرائيل نجحت إلى حد كبير في تنفيذ سياساتها خلال السنوات الماضية فيما يتعلق بالسيطرة على الأراضي في الأغوار، وأن ذلك يعيق إقامة دولة فلسطينية، بالإضافة إلى استفادة إسرائيل اقتصاديا من خلال استغلال الأراضي بالأغوار لصالحها.

يبلغ عدد المستعمرات في الأغوار 31 مستعمرة معظمها مستعمرات زراعية، أنشئت على مساحة 12 ألف دونم وحوالي 60 ألف دونم ملحق بها لأغراض زراعية، وتستغل هذه المستعمرات مثالية المنطقة لزراعة النخيل والموز والخضروات والأعشاب الطبية وغيرها من المنتجات الزراعية، وتقع معظم المستعمرات في غور الأردن لسيطرة المجالس الاستيطانية الإسرائيلية الإقليمية المعروفة بإسم (عرفوت هيردن) و(مجيلوت) ما أتاح للمستعمرات وقاطنيها غير الشرعيين استهلاك المصادر الفلسطينية الضئيلة على حساب السكان الفلسطينيين.

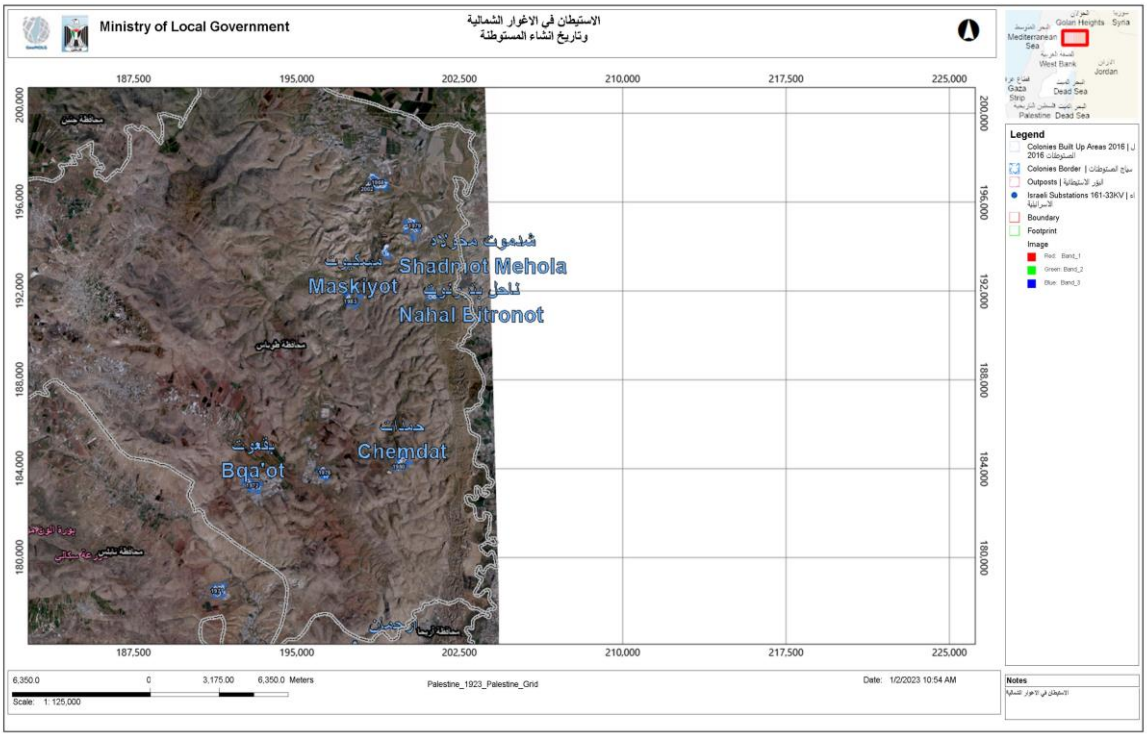

خرطة (9): المستعمرات في منطقة الدراسة.

المصدر: الحكم المحلي، دائرة المعلومات الجيومكانية، 2022، رام الله.

جدول (10): المستعمرات في الأغوار وسنة التأسيس

اسم المستعمرة	سنة التأسيس	نوع المنتجات
ميخولا	1969	أعشاب طبية، خضروات
سيليت	2003	تتبع في أراضيها الزراعة لميخولا
شيدموت ميخولا	1983	حمضيات، أعشاب طبية
روتم	1984	أعشاب طبية، خضروات
حمدات	1982	أعشاب طبية، ورود
روعي	1978	عنب، ورد، أعشاب
بقعوت	1972	عنب، ورد، أعشاب
حمرا	1971	عنب، ورد، أعشاب
ميخورا	1973	عنب، ورد، أعشاب
ارجمان	1971	ورد، أعشاب
مسواه	1969	عنب، تمور

يافيت	1980	خضار، نخيل
معاليه إفرايم	1970	مدينة صناعية
جيتيت	1972	أعشاب، ورد، عنب
بيت زايل	1972	ورد، عنب
تومر	1978	خضار، نخيل، موز
جلجال	1973	مستوطنة مدنية
هجدود	1975	عنب، خضار
نيران	1977	عنب، نخيل، موز
يتاف	1969	نخيل، عنب، خضروات
شيلو متصيون	1977	مستوطنة مدنية
هاشاخور	1975	تعاونية
اليشع		مستوطنة مدنية
نعما	1979	أعشاب طبية، نخيل
مول نيفو	1983	نخيل
متسبية جريكو	1978	خضروات، ورد
فيريد جريكو	1979	خضروات، ورد
مول نيفو	1983	برادات تخزين
بيت هعارافا	1980	نخيل، بطيخ، شمام، عنب
الموج	1977	بطيخ، خضار نخيل
جاليا	1974	نخيل، عنب، بطيخ، خضار

(شريدة، عبد الستار، الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب، دراسة بحثية فلسطينية، مركز الشرق العربي – لندن – ص 10، 11، تاريخ النشر 8/ 2010 م).

جدول (11): المستعمرات في الأغوار(المساحة وعدد السكان)

اسم المستعمرة	المساحة (بالدونم)	عدد السكان (تعداد 2013)
ميخولا	1772	436
سيليت	----	----
شيدموت ميخولا	1237	549
روتم	72	131
حمدات	334	196
روعي	1587	167
بقعوت	2559	178
حمرا	1582	184
ميخورا	927	136
ارجمان	1111	185
مسواه	2247	191
يافيت	1578	141
معاليه إفرايم	1416	1574
جيتيت	1188	324
بيت زايل	1448	303
تومر	1134	260
جلجال	1129	191
هجدود	1274	195
نيران	445	71
يتاف	538	252
شيلو متصيون	1613	2948
هاشاخور	----	----
اليشع	----	----
نعما	5125	114
مول نيفو	90	----
متسبية جريكو	1174	2164

فيريد جريكو	627	221
بيت هعارافا	809	132
الموج	486	175
جاليا	879	374

(معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، 2015).

1.6.2.2.3 أثر الاستيطان الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار

إن الهدف الرئيسي من ممارسات الاحتلال في منطقة الأغوار بالدرجة الأولى هو تهجير السكان لصالح التوسع الاستيطاني في منطقة الأغوار التي تعد منطقة إستراتيجية لما تحظى به من أهمية اقتصادية وجغرافية قصوى تكتمل به أركان الدولة الفلسطينية المستقلة، الأمر الذي ترفضه دولة الاحتلال الصهيوني.

نجحت دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى حد كبير في تنفيذ سياساتها في منطقة الأغوار من خلال ممارساتها اليومية على الأرض من تدمير المنشات الزراعية والصناعية وإقامة المستعمرات المتناثرة لمنع التواصل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية والتضييق على سكان المنطقة الأصليين بمنعهم من أبسط الخدمات الأساسية الضرورية للعيش الكريم مما دفع إلى الهجرة إلى المدن الرئيسية بحثا عن حياة كريمة، بالإضافة إلى إقامة العديد من الحواجز العسكرية، وتصنيفات الأراضي إلى مناطق عسكرية وتدريب ومحميات طبيعية، وكذلك مصادرة المياه الجوفية والأحواض المائية في المنطقة مستغلة بذلك الدعم الدولي لها، وضعف الفلسطينيين في الدفاع عن حقوقهم المشروعة طوال 74 عاما، ويعزى ذلك إلى الانحياز الدولي (الدول العظمى) لصالح إسرائيل، في حين انحاز العالم بأسره إلى جانب أوكرانيا خلال يوم واحد فقط بعد دخول القوات الروسية إلى أراضي دولة أوكرانيا، وكذلك عجز الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في تنفيذ خطط تنموية على أرض الواقع لتعزيز صمود المواطنين في منطقة الأغوار على أراضيهم، ولعل من أهم أسباب عجز الحكومات الفلسطينية المتعاقبة ما يلي:

1. سيطرة الاحتلال على نسبة كبيرة من الأراضي والموارد في الأغوار
2. ضعف الاهتمام من قبل الحكومات الفلسطينية بمنطقة الأغوار من خلال إعداد الخطط التنموية ودعم صمود السكان وخاصة المزارعين من خلال مشاريع تنموية وخدماتية.
3. عدم توفر التمويل الكافي لتنفيذ مشاريع تنموية.

4. عدم إدراك الأهمية التنموية (الزراعية والمائية والسياحية والإسكانية) التي تتمتع بها منطقة الأغوار.
5. الحكومات الفلسطينية المتعاقبة حكومات خدماتية فقط، كما أردت لها إسرائيل ذلك من خلال الاتفاق المبرم بين الطرفين بما يعرف باتفاقية أوسلو المؤرخة في 1993/9/13م

بالإضافة إلى سعي إسرائيل إلى تحويل التجمعات الفلسطينية في منطقة الأغوار إلى كنتونات محاطة بالمستعمرات حيث تتحكم إسرائيل بظروفهم المعيشية بشكل كامل، ويصبحوا عمال لديها في المستعمرات بأسعار رخيصة في القطاعات الإنتاجية بحيث تستطيع إسرائيل تحقيق تنمية اقتصادية في جميع القطاعات الإنتاجية لديها بأقل تكلفة، الأمر الذي يسهل عملية ضم الأغوار إلى إسرائيل وتدمير فكرة إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا وذات سيادة بحيث يبقى الفلسطينيون معزولون في كنتونات تحت السيطرة الإسرائيلية، وباعتقاد الباحث بان إسرائيل تسير في خطى مخطط لها مسبقا من أجل تحقيق هذه الغاية، حيث كان إعلان رئيس وزراء إسرائيل عن الضم الفعلي للأغوار بمساعدة أمريكا نتاج لممارسات إسرائيل على الأرض في السنوات الماضية، فالإعلان لم يكن عبثيا أو مناورة سياسية وإنما كان حقيقة واقعة، وإن كان الظروف الحالية غير مواتية لتنفيذ عملية الضم الفعلي لمنطقة الأغوار لإسرائيل، فإن إسرائيل سوف تعمل جاهدة لتنفيذه بأسرع وقت ممكن.

إسرائيل تسعى جاهدة لتطبيق نظام الفصل العنصري الأبرتهايد في فلسطين، فالطبقة السياسية في إسرائيل مقتنعة تمام الاقتناع بأن جميع الأراضي الفلسطينية هي من الناحية الفعلية أراضي دولة إسرائيل وان الفلسطينيين هم عبارة عن عمال يسكنون في تجمعات معزولة وظيفتهم العمل لدى إسرائيل مقابل العيش والغذاء تحت وصاية الاحتلال، بحيث تكون إسرائيل قد نجحت في استغلال اتفاقية أوسلو من أجل تكريس الاحتلال من دون تكلفة، وأن الفلسطينيين سيبقون تحت الاحتلال مدى الحياة، وقد تمكنت إسرائيل من خلق واقع جديد في الأراضي الفلسطينية من خلال بناء كيان للمستوطنين على الأراضي الفلسطينية من أجل تحقيق رؤيتها المنشودة في إطالة الاحتلال للأراضي الفلسطينية على اعتبار أنها أراض تابعة لدولة إسرائيل.

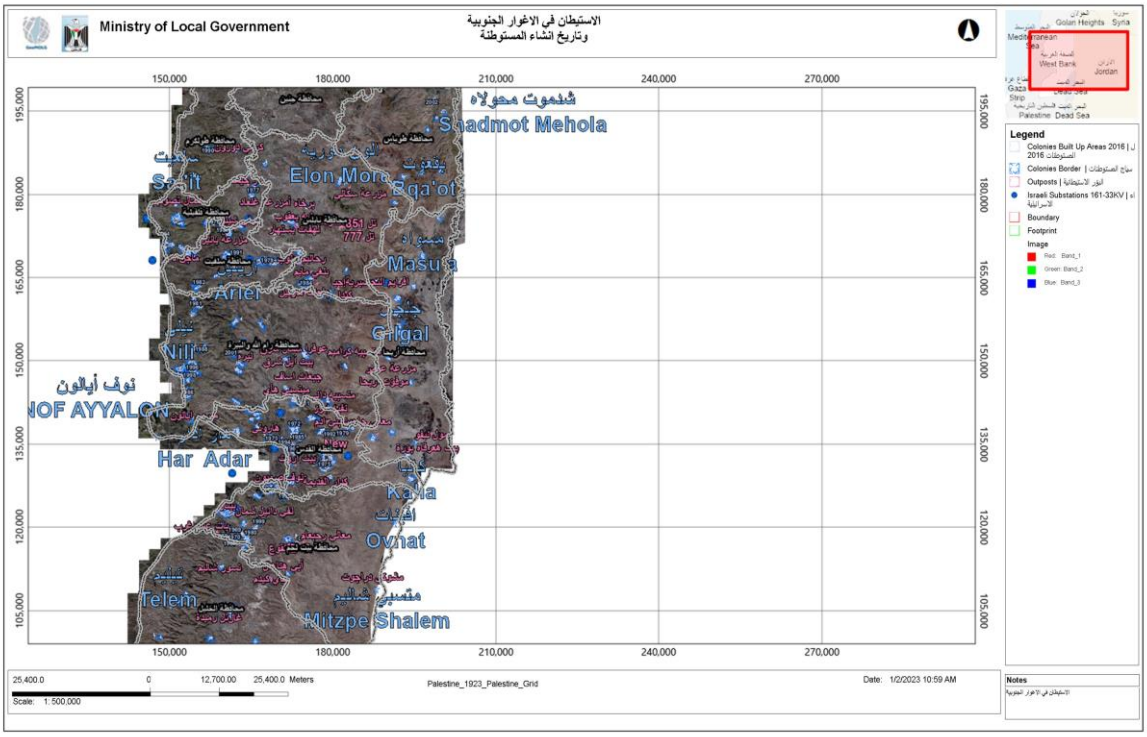

خريطة (10): الاستيطان في منطقة الدراسة.

المصدر: الحكم المحلي، دائرة المعلومات الجيومكانية، 2022، رام الله.

يتبين من الخريطة السابقة ان الاحتلال الاسرائيلي يسابق الزمن في إنشاء المزيد من المستعمرات الاسرائيلية في منطقة الأغوار بهدف فصلها عن الضفة الغربية والسيطرة عليها ومنع التواصل الجغرافي بين التجمعات السكانية الفلسطينية.

3.3 الأهمية الاقتصادية للأغوار

تدعي دولة الاحتلال أن سبب سيطرتها على الأغوار هو لدواعي أمنية فقط مع العلم أن الحدود مع الأردن آمنة منذ أحداث أيلول وخروج المقاومة الفلسطينية من الأردن إلى لبنان عام 1970، والحقيقة أن خلف هذا الإدعاء الزائف تقع دوافع اقتصادية لدولة الاحتلال، حيث أنها تعتبر منطقة الأغوار منطقة حيوية ذات أهمية اقتصادية، يسهل على إسرائيل التعامل معها وخاصة باعتبارها ذات كثافة سكانية منخفضة مقارنة مع مناطق أخرى في الضفة الغربية، وقد شكلت لجانا لهذا الغرض من أجل تنفيذ مخططاتها الاستعمارية، وبدأت بتطبيقها على الأرض منذ سبعينيات القرن الماضي، تتعارض السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأغوار مع طموحات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، حيث أن الأغوار التي تمثل ربع الضفة الغربية تشكل عمقا إستراتيجيا ورافدا اقتصاديا واستثماريا كبيرا للفلسطينيين، وتعتبر الأغوار بالنسبة للفلسطينيين هي الورقة المنقذة اقتصاديا وسياسيا لكونها المنطقة

الغنية لاحتوائها على الموارد الطبيعية وكبر مساحة الأراضي الزراعية فيها، كما تشكل أيضا حدود الدولة الفلسطينية الشرقية مع الجوار، وبدون الأغوار لا يمكن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. أما بالنسبة لدولة الاحتلال، فهي تعتبر بوابة التواصل مع الدول العربية، بالإضافة إلى اعتبارها منطقة تطوير اقتصادي، من خلال إنشاء مناطق زراعية صناعية وسياحية، وربطها بدولة الاحتلال عن طريق جعلها مترابطة مع سهل مرج ابن عامر، حيث تعتبر ذلك بعدا استراتيجيا بالنسبة لها.

وتتمثل الأهمية الاقتصادية للأغوار بما يلي (صبرة، عمر رمضان، مستقبل الأغوار الفلسطينية إلى أين؟، وكالة سما الإخبارية، وكالة أنباء فلسطينية مستقلة، 26 / 5 / 2020 م):

1. الاستيلاء على المياه الجوفية في منطقة الأغوار حيث أن المستعمرات الإسرائيلية تستهلك 41 مليون متر مكعب من الماء سنويا علما بأن عدد سكانها لا يتجاوز 8000 نسمه وبحد أقصى 11000 نسمه، ويستهلك السكان الفلسطينيين ما يعادل 37 مليون متر مكعب من الماء، علما بأن السكان الفلسطينيين أكثر من ثمانية أضعاف المستعمرين.
2. تلجأ إسرائيل بشكل دائم إلى إغلاق الآبار بالمناطق الفلسطينية والقيام بحفر الآبار بالمناطق المسيطرة عليها عسكريا، مع العلم أنها أخذت في الأونة الأخيرة تغض الطرف عن بعض الفلسطينيين الذين يقومون بحفر آبار صغيرة دون تراخيص، وخاصة في الحوض السفلي في بلدة العوجا، وخاصة أنها لا تؤثر على الآبار الإسرائيلية في الحوض العلوي في المنطقة، وربما يكون ذلك في إطار تعزيز فكرة التعايش المشترك، وتستطيع دولة الاحتلال إغلاقها متى شاءت.
3. تقوم إسرائيل بالسيطرة على الموارد المائية الأساسية، ومنها نهر الأردن ومنابعه في الأغوار.
4. تقوم إسرائيل بالاستغلال الكامل للأملاح والمواد الطبيعية من البحر الميت وصناعة منتجاته وبيعه حول العالم مما يرفد لها استثمارات كبيرة ماليا.
5. تستغل إسرائيل الأرض بالزراعة حيث تقوم إسرائيل بإنتاج زراعي والعمل على تسويقه وبيعه خارج وداخل فلسطين ويقدر عائد الاستثمار الزراعي السنوي بحدود 700 – 800 مليون شيكل سنويا.

4.3 المشاكل التي تواجه القطاعات الاقتصادية

من أهم المشاكل التي تواجه القطاعات الاقتصادية ما يلي:

1. قامت سلطات الاحتلال بتهجير تجمعات فلسطينية في الأغوار تهجيرا كليا وأخرى تهجيراً جزئياً، وعلى طريق إفراغها من قاطنيها في حال استمرت السياسة المتبعة بحق الأهالي في هذه

التجمعات، وفي حال استمرت السلطة الوطنية الفلسطينية بتعداد التجاوزات دون اتخاذ خطوات عملية صارمة لوقف عمليات تهجير مواطنيها ووقف تهريب وتسريب مزيد من أراضي غور الأردن للاحتلال الذي يستغل عامل الوقت لتغيير ملامح المنطقة، وتحويل الوجود الفلسطيني فيها إلى أشبه ما يكون بتجمعات عشوائية يقطنها مجموعة من الرعاة الرحل والمنتفعين من الزراعة الموسمية، وليسوا مواطنين فلسطينيين على أراضيهم (شريدة، عبد الستار، الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب، دراسة بحثية فلسطينية، مركز الشرق العربي – لندن، ص11، تاريخ النشر 8/ 2010 م).

2. التصنيف الجيوسياسي لاستخدامات الأراضي في منطقة الأغوار، حيث تشكل مناطق (ج) النسبة الأكبر وهي تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي.
3. منع إسرائيل الفلسطينيين من تنفيذ أي نوع من المشاريع التنموية في منطقة الأغوار وخاصة في منطقة (ج) حتى يبقى الفلسطينيون تابعين للاقتصاد الإسرائيلي.
4. تمارس إسرائيل سياسة الضم الفعلي للأغوار منذ عام 1967م، من خلال سياسة هدم البيوت والقرى البدوية والترحيل القسري للسكان ومنع حرية التنقل والحركة ومنع الاستصلاح الزراعي والتعمير والبناء في منطقة الأغوار.
5. تزايد الأطماع الصهيونية في منطقة الأغوار بالإضافة إلى الأسباب السياسية في قضية رسم الحدود مع أي دولة ستقام مستقبلا بالضفة الغربية جعلتها ذات أفضلية قومية بالنسبة للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وهي سياسة صهيونية بدأت منذ تأسيس دولة الاحتلال الإسرائيلي.
6. التركيز من قبل السلطات الإسرائيلية خلال الأعوام الماضية على عملية الاستيطان في منطقة الأغوار التي تعتبر من الناحيتين المائية والاقتصادية مستقبل الدولة الفلسطينية، مما يقوض فكرة حل الدولتين.
7. أصدرت إسرائيل أمرا عسكريا لتنظيم دخول الفلسطينيين داخل المناطق المعزولة والمحاصرة والمغلقة في منطقة الأغوار.
8. إعلان إسرائيل مساحات واسعة من الأراضي في منطقة الأغوار (كأراضي عسكرية مغلقة) لا يسمح للسكان الفلسطينيين الوصول إليها لاستغلالها في الزراعة أو السكن أو أي نشاط اقتصادي أو حياتي، والتي تتمثل في أراضي تياسير والعقبة والفارسية، وكذلك في أراضي إبزيق.
9. تعمل إسرائيل ليلا نهارا على خلق واقع معيشي يصعب تحمله إلى حد اليأس منه، مما يدفع الفلسطينيين إلى الرحيل عن منازلهم بمحض إرادتهم.
10. فرض إسرائيل منع على الفلسطينيين من أجل تشييد المباني السكنية أو المباني العامة في منطقة الأغوار، كما ورفضت وصلها بالمرافق الأساسية كالكهرباء والماء وكذلك الامتناع عن شق طرق تسهل الوصول إليها.

11. تسعى إسرائيل إلى فرض وقائع ثابتة على الأرض والسيطرة على كافة المناطق في الأغوار، الأمر الذي يسهل ضم هذه الأراضي إلى حدود دولة إسرائيل قانونيا في إطار تسوية مستقبلية.
12. إقامة الحواجز العسكرية في منطقة الأغوار، حيث تشكل عائقا أمام حرية الحركة ووصول المزارعين والتجار الزراعيين بمنتجاتهم إلى الأسواق المحلية والعربية.
13. دفع الاحتلال الإسرائيلي الشباب الفلسطيني على وجه التحديد لهجرة الأرض وحوله لجيش من العاملين لصالح تطوير القطاع الزراعي الاستعماري في منطقة الأغوار.
14. إن شركات التسويق الزراعي لمستعمرات الأغوار ساهمت بتنمية قطاع الزراعة في المستعمرات الجاثمة على أراضي الأغوار الفلسطينية المحتلة، ولعبت هذه الشركات دورا بارزا في ترسيخ الواقع الاستيطاني في الأغوار وأتاحت مستوى اقتصادي رغيد للمستعمرات وقاطنيها.
15. نجحت إسرائيل منذ احتلالها لمنطقة الأغوار عام 1967م، إلى عزل المناطق ذات الكفاءة بتخزين الماء بحجة أنها مناطق عسكرية مغلقة ووضعت يدها على جوف الأرض ومخزونها من المياه، ما أثر على الطاقة الإنتاجية لعيون المياه في منطقة الأغوار.
16. عمل الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلال الأغوار الفلسطينية عام 1967م، على شق الطرق للمستعمرات في المنطقة، وربطها بشبكة الطرق الرئيسية داخل دولة الاحتلال.

الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات

1.4 تمهيد

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للطريقة والإجراءات التي تمّ اتباعها في تنفيذ الدراسة، التي من ضمنها تعريف منهج الدراسة، وصف مجتمع الدراسة، تحديد العينة، إعداد أداة الدراسة (الإستبانة) والتأكد من صدقها وثباتها، بيان إجراءات الدراسة والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج، فيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

2.4 منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المناهج التالية:

أولاً: المنهج الوصفي: ويتمثل في دراسة واقع منطقة الأغوار الفلسطينية ووصفها وصفاً دقيقاً مع التعبير عن البيانات التي يتم جمعها كيفياً وكمياً.
ثانياً: المنهج التحليلي: يتضمن تحليل البيانات التي تم جمعها بهدف تحليل أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية من خلال تحديد عدة متغيرات لها تأثير مباشر على موضوع الدراسة.
ثالثاً: المنهج التاريخي: يتضمن جمع المعلومات والبيانات من الدراسات السابقة والعمل على ترتيبها وتصنيفها ومعالجة المشكلات الحاضرة بالاعتماد على الدراسات السابقة، ومن ثم عرضها في صورة حقائق موثقة من أجل الخروج بنتائج تساعد على فهم موضوع الدراسة.

رابعاً: المنهج الكيفي (النوعي): يشمل في وصف الواقع بحيث يعطينا وصفاً موضحاً للواقع وخصائصه نظرياً، أي القيام بجمع البيانات وتحليلها بطريقة استقرائية.

3.4 إجراءات الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
2. تحديد أفراد عينة الدراسة.
3. قام الباحث بتوزيع الأداة على عينة الدراسة واسترجاعها، إذ تم توزيع (400) إستبانة وتم استرجاع (364) إستبانة وتحليلها وجميعها إستبانات صالحة للتحليل، وهي التي شكلت عينة الدراسة.
4. إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss.
5. استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

4.4 مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع المواطنين الفلسطينيين القاطنين في منطقة الأغوار (سكان الأغوار) وعددهم 114665 ألف نسمة، حيث قام الباحث باختيار عينة طبقية عشوائية مؤلفة من (364) منهم، وفيما يلي وصف الخصائص عينة الدراسة حسب متغيراتها.

جدول (12): توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	282	77.5
	أنثى	82	22.5
	المجموع	364	100.0
العمر	أقل من 20 سنة	36	9.9
	20 وأقل من 40 سنة	171	47.0
	40 وأقل من 60 سنة	132	36.3
	60 سنة فأكثر	25	6.9
	المجموع	364	100.0

المستوى التعليمي	توجيهي فأدنى	187	51.4
	دبلوم متوسط	30	8.2
	بكالوريوس	130	35.7
	دبلوم عالي	6	1.6
	ماجستير	7	1.9
	دكتوراه	4	1.1
	المجموع	364	100.0
مكان السكن	مدينة	72	19.8
	قرية	282	77.5
	مخيم	10	2.7
	المجموع	364	100.0
نوع السكن	بيت باطون	305	83.8
	بيت شعر	40	11.0
	براكية زينكو	15	4.1
	خيمة	4	1.1
	المجموع	364	100.0
العمل الحالي	القطاع الزراعي	129	35.4
	موظف حكومي	128	35.2
	مؤسسة شبه حكومية أو أهلية أو خاصة	20	5.5
	أعمل في أراضي 48	10	2.7
	عاطل عن العمل	14	3.8
	في التجارة	20	5.5
	طالب متفرغ للدراسة	28	7.7
	ربة منزل	15	4.1
	غير ذلك	____	____
	المجموع	364	100.0
في حالة ضم الأغوار لدولة الإحتلال الإسرائيلي	ستبقى في مكانك	338	92.9
	ستنتقل إلى منطقة أخرى	7	1.9
	الانتقال للعيش في المدن الرئيسية	5	1.4
	الانتقال للعيش في التجمعات القريبة من الأعوار	14	3.8
	المجموع	364	100.0

يتضح من الجدول رقم (12) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة، حيث يبين الجدول المستويات الخاصة بكل متغير من متغيرات الدراسة، وتكرار كل مستوى ونسبته المئوية من النسبة الكلية للعينة.

4.5 أداة الدراسة

1.5.4 الإستبانة

استخدم الباحث الإستبانة أداة لدراسته على سكان الأغوار، وتضمنت الإستبانة بالإضافة إلى المتغيرات الديمغرافية خمسة مجالات هي (الآثار الاجتماعية، البيئة الاقتصادية، الآثار الصحية والتعليمية، البيئة والمصادر الطبيعية، الآثار على استخدامات الأراضي) وقد قام الباحث بتصميمها وتطويرها كأداة لجمع المعلومات، وذلك وفقاً للخطوات الآتية:

1. مراجعة الأدب النظري المتعلق بواقع استخدامات الأراضي.
2. مراجعة الأبحاث والدراسات والكتب التي بحثت في موضوعي أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي من وجهة نظر سكان الأغوار.
3. المناقشات والأفكار مع المتخصصين في مجال الدراسة.

وقد تكونت أداة الدراسة (الإستبانة) من جزأين:

الجزء الأول: ويشمل المعلومات الأولية عن المستجيب الذي سيقوم بتعبئة الإستبانة.
الجزء الثاني: واشتمل على (45) فقرة موزعة على خمسة مجالات هي (الآثار الاجتماعية، البيئة الاقتصادية، الآثار الصحية والتعليمية، البيئة والمصادر الطبيعية، الآثار على استخدامات الأراضي)، من خلال مقياس ليكرت الخماسي، يبدأ بالدرجة (أوافق بشدة) وتعطى (5) درجات، ثم (أوافق) وتعطى (4) درجات، ثم (لا أعلم) وتعطى (3) درجات، ثم (لا أوافق) وتعطى درجتين، ثم (لا أوافق بشدة) وتعطى درجة واحدة.

والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (13): مفتاح تصحيح فقرات أداة الدراسة حسب مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم	لا أوافق	لا أوافق يشده
التقدير	5	4	3	2	1

وقد تكونت الأداة من (45) فقرة كما يبين الجدول رقم (14)

جدول (14): فقرات الإستبانة تبعاً لمجالاتها

الرقم	المحور	عدد الفقرات
1	الآثار الاجتماعية	10
2	البيئة الاقتصادية	17
3	الآثار الصحية والتعليمية	9
4	البيئة والمصادر الطبيعية	5
5	الآثار على استخدامات الأراضي	4
المجموع الكلي لفقرات الأداة		45

2.5.4 المقابلات

تم إجراء مجموعة من المقابلات للتعرف على أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على إستخدامات الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية، حيث تم مقابلة مجموعة من المخططين والمختصين في مجال إستخدامات الأراضي والبالغ عددهم (6) مبحوثين.

6.4 صدق وثبات الأداة

تم التحقق من دلالات صدق أداة الدراسة وثباتها باستخدام دلالات الصد والثبات الآتية:

1.6.4 صدق المحتوى

تم عرض الأداة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين المتخصصين في هذا المجال وعددهم (13) متخصص، كما هو ظاهر في ملحق رقم (2)، وذلك لتعديل ما يرونه مناسباً على بنود المقياس، إما بالحذف أو الإضافة أو التعديل، وقد كانت نسبة موافقة المحكمين على فقرات الأداة لا تقل عن (85%) مما يعني أن الأداة صالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

2.6.4 صدق البناء

للتحقق من صدق بناء الأداة باستخدام معامل ارتباط بيرسون تم استخراج قيم معاملات ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للمجالات التي تنتمي إليها، كما هو مبين في الجداول التالية.

جدول (15): قيم معاملات ارتباط الفقرات بدرجتها الكلية (ن = (364)

رقم الفقرة	معامل ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية للمجال	رقم الفقرة	معامل ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية للمجال	رقم الفقرة	معامل ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية للمجال
الآثار الاجتماعية		6	0.737^{**}	**البيئة والمصادر الطبيعية**	
		7	0.670^{**}		
		8	0.228^{**}		
		9	0.582^{**}		
		10	0.624^{**}		
		11	0.698^{**}	**1**	0.773^{**}
1	0.808^{**}	12	0.595^{**}	**2**	0.752^{**}
2	0.797^{**}	13	0.314^{**}	3	0.882^{**}
3	0.580^{**}	14	0.578^{**}	4	0.867^{**}
4	0.814^{**}	15	0.648^{**}	5	0.852^{**}
5	0.819^{**}	16	0.363^{**}		
6	0.863^{**}	17	$^{**}0.386$	**الآثار على استخدامات الأراضي**	
7	0.814^{**}	**الآثار الصحية والتعليمية**		1	0.781^{**}
8	0.846^{**}	1	0.830^{**}	2	0.789^{**}
9	0.804^{**}	2	0.857^{**}	3	0.859^{**}
10	0.846^{**}	3	0.857^{**}	4	0.871^{**}
البيئة الاقتصادية		4	0.789^{**}		
1	0.495^{**}	5	0.862^{**}		
2	0.527^{**}	6	0.833^{**}		
3	0.692^{**}	7	0.884^{**}		
4	0.708^{**}	8	0.891^{**}		
5	0.701^{**}	9	0.869^{**}		

دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) ، دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)

جدول (16): قيم معاملات ارتباط الأداة بدرجتها الكلية

المجال	معامل ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية للأداة
الآثار الاجتماعية	0.867^{**}
البيئة الاقتصادية	0.773^{**}
الآثار الصحية والتعليمية	0.847^{**}
البيئة والمصادر الطبيعية	0.752^{**}
الآثار على استخدامات الأراضي	0.882^{**}

دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) ، دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)

يلاحظ من البيانات الواردة في الجداول (15) و (16) أن قيم الارتباط بين فقرات الأداة لدرجة مجالاتها الكلية، وكذلك مع الدرجة الكلية للأداة تزيد عن (0.25) (ريست 1979)، وبذلك يتحقق صدق بناء الأداة باستخدام معامل ارتباط بيرسون وأن الأداة تفي بأغراض الدراسة.

3.6.4 ثبات الأداة

لقد تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا والجدول (6) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

جدول (17): معامل ثبات الأداة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا

الرقم	المحور	عدد الفقرات	درجة الثبات
1	الآثار الاجتماعية	10	95.4
2	البيئة الاقتصادية	17	84.9
3	الآثار الصحية والتعليمية	9	96.1
4	البيئة والمصادر الطبيعية	5	88.8
5	الآثار على استخدامات الأراضي	4	90.4
المجموع الكلي لفقرات الأداة		45	97.1

يتضح من الجدول رقم (17) السابق أن معاملات الثبات لمحوري الإستبانة تراوحت بين (84.9 – 96.1)، للمحور الثاني (البيئة الاقتصادية) والثالث (الآثار الصحية والتعليمية) في حين بلغ الثبات الكلي للأداة (97.1) وهي معاملات ثبات عالية وتفي بأغراض البحث العلمي.

7.4 المتغيرات الإحصائية

تضمن تصميم الدراسة المتغيرات الآتية:

أولاً: المتغيرات الديمغرافية (المستقلة):

1. الجنس: وله مستويان (ذكر، أنثى)
2. العمر: وله أربعة مستويات (أقل من 20 سنة، و20 سنة وأقل من 40 سنة، و40 سنة وأقل من 60 سنة، و60 سنة فأكثر)

3. المستوى التعليمي: وله ستة مستويات (توجيهي فأدنى، ودبلوم متوسط، وبكالوريوس، دبلوم عالي، وماجستير، ودكتوراه).
4. مكان السكن: وله ثلاثة مستويات (مدينة، وقرية، ومخيم).
5. نوع السكن: وله أربعة مستويات (بيت باطون، وبيت شعر، وبراكية زينكو، وخيمة).
6. العمل الحالي: وله تسعة مستويات (القطاع الزراعي، وموظف حكومي مع السلطة الوطنية الفلسطينية، ومؤسسة شبه حكومية أو أهلية أو خاصة، وأعمل في أراضي 1948م، وعاطل عن العمل، وفي التجارة، وطالب متفرغ للدراسة، وربة منزل، غير ذلك).
7. في حالة ضم الأغوار: وله أربع مستويات (ستبقى في مكانك، وستنتقل إلى منطقة أخرى، والانتقال إلى العيش في المدن الرئيسية، والانتقال إلى العيش في التجمعات القريبة من الأغوار).

ثانياً: المتغير التابع:

ويتمثل في استجابات المبحوثين من سكان الأغوار على فقرات أداة الدراسة التي تتعلق بأثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي من وجهة نظر سكان الأغوار في فلسطين.

8.4 المعالجات الإحصائية

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب تم تمت معالجة البيانات إحصائيا باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة) (SPSS):

1. التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقدير الوزن النسبي لفقرات الإستبانة.
2. اختبار العينتين المستقلتين: لفحص الأسئلة المتعلقة بمتغير الدراسة المستقل هو الجنس Independent sample T- test.
3. تحليل التباين الأحادي، لفحص الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة وهي: العمر، One – wayANOVA والمستوى التعليمي، ومكان السكن، ونوع السكن، والعمل الحالي، وفي حالة الضم.
4. مصفوفة بيرسون للارتباط بين فقرات الإداة ودرجة مجالاتها الكلية، ومجالات الإداة ودرجاتها الكلية لاستخراج الصدق البنائي لأداة الدراسة.
5. معادلة كرونباخ – ألفا لقياس ثبات الاختبار.

الفصل الخامس: تحليل أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار

1.5 نتائج الدراسة

تهدف هذه الدراسة للتعرف إلى أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي من وجهة نظر سكان الأغوار في فلسطين، ومن أجل تحقيق ذلك استخدم الباحث إستبانة مؤلفة من خمسة مجالات و(45) فقرة تم توزيعها على عينة مؤلفة من (364) من سكان الأغوار في فلسطين.

1.1.5 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

فيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة التي تتضمن الإجابة عن التساؤلات التي وضعت أساساً للبحث وهي النتائج المتعلقة لسؤال الدراسة الأول:

ما أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر سكانها؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لمجالات (**أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر سكانها**)، وقد قام الباحث بتحديد خمس فترات للفصل بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة، إذ حسبت طول المدى وهو (5−1 = 4) ثم قسمته على 5 فترات (5/4 = 0.8) وعليه فإن طول الفترة هو (0.8)، وعليه اعتمد الباحث التقدير التالي، للفصل ما بين الدرجات، وبيان ذلك فيما يلي:

- المتوسط الحسابي (4.21 فأكثر ويعادل 84.2% فأعلى) درجة كبيرة جداً.
- المتوسط الحسابي (3.41 – 4.20 ويعادل 68.2% – 84%) درجة كبيرة.
- المتوسط الحسابي (2.61 – 3.40 ويعادل 52.2% – 68%) درجة متوسطة.
- المتوسط الحسابي (1.81 – 2.60 ويعادل 36.2% – 52%) درجة قليلة.
- المتوسط الحسابي (أقل من 1.81) درجة قليلة جداً.

أما الأساس الذي تم الاعتماد عليه في توزيع هذه الفئات فهو الوصف الإحصائي القائم على توزيع المتوسطات بين فئات التدريج على مقياس ليكرت الخماسي يبدأ بالدرجة (أوافق بشدة) وتعطى (5) درجات، ثم (أوافق) وتعطى (4) درجات ثم (لا أعلم) وتعطى (3) درجات، ثم (لا أوافق) وتعطى درجتين، و(لا أوافق بشدة) وتعطى درجة واحدة بشكل متساوٍ.

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (18): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لمجالات (أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي من وجهة نظر سكان الأغوار في فلسطين) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الترتيب	رقمها في الاستبانة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	4	البيئة والمصادر الطبيعية	4.13	0.77	82.6	كبيرة
2	3	الآثار الصحية والتعليمية	4.07	0.89	81.4	كبيرة
3	1	الآثار الاجتماعية	3.87	0.85	77.4	كبيرة
4	2	البيئة الاقتصادية	3.70	0.56	74.0	كبيرة
5	5	الآثار على استخدامات الأراضي	3.65	0.92	73.0	كبيرة
		الدرجة الكلية	3.88	.69	77.6	كبيرة

أقصى درجة للفقرة (5) درجات.

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (18) السابق أن درجة مجالات (أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي من وجهة نظر سكان الأغوار في فلسطين) كانت جميعها كبيرة، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (3.65) و (4.13) وهما المجالات (الآثار على

استخدامات الأراضي) و(البيئة والمصادر الطبيعية)، وكانت الإجابة على الدرجة الكبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.88).

أما بالنسبة لفقرات المجالات فقد جاءت نتائجها كالتالي:

المجال الأول: الآثار الاجتماعية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، وتم تحديد الرتبة والدرجة لكل فقرة من فقرات هذا المجال والجدول (19) يبين ذلك

جدول (19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لفقرات مجال (الآثار الاجتماعية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	2	ستؤثر سياسة ضم الأراضي سلباً على تحقيق الرفاهية المطلوبة للسكان	4.07	0.97	81.4	كبيرة
2	1	ستؤثر سياسة ضم الأراضي على نمط الحياة الأسرية	4.07	0.96	81.4	كبيرة
2	6	ستعمل سياسة ضم الأراضي على رفع نسبة تهجير العائلات الفلسطينية	4.03	1.05	80.6	كبيرة
4	7	ستحرم سياسة ضم الأراضي التجمعات الفلسطينية من الخدمات	4.00	1.06	80.0	كبيرة
5	5	ستعمل سياسة ضم الأراضي في رفع حالات الفقر والعوز	3.99	1.09	79.8	كبيرة
6	4	ستولد سياسة ضم الأراضي على احباطات وضغوط نفسية	3.98	1.07	79.6	كبيرة
7	8	ستؤثر سياسة ضم الأراضي على سلوك الأطفال بشكل خاص	3.89	1.08	77.8	كبيرة
8	10	ستعمل سياسة ضم الأراضي على زعزعة الاستقرار الأسري	3.79	1.15	75.8	كبيرة
9	9	ستؤثر سياسة ضم الأراضي على قدرة الزواج في التجمعات الفلسطينية	3.63	1.19	72.6	كبيرة
10	3	ستؤدي سياسة ضم الأراضي في رفع حالات الطلاق	3.11	1.04	62.2	متوسطة
		الدرجة الكلية	3.87	0.85	77.4	كبيرة

أقصى درجة للفقرة (5) درجات.

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (19) أن درجة فقرات مجال (**الآثار الاجتماعية**) كانت جميعها بين المتوسطة والكبيرة، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين(3.11) و (4.07) وهما الفقرات (ستؤدي سياسة ضم الأراضي في رفع حالات الطلاق) و (ستؤثر سياسة ضم الأراضي سلباً على تحقيق الرفاهية المطلوبة للسكان)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.87).

المجال الثاني: البيئة الاقتصادية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية وتم تحديد الرتبة والدرجة لكل فقرة من فقرات هذا المجال والجدول رقم (20) يبين ذلك.

جدول (20): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لفقرات مجال (البيئة الاقتصادية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	3	السياسات الإسرائيلية في الأغوار مجحفة بحق السكان الفلسطينيين وترمي إلى ترك الأغوار	4.30	0.90	86.0	كبيرة جداً
2	4	انخفاض عدد المواشي في الأغوار بسبب سيطرة إسرائيل على المراعي	4.24	0.93	84.8	كبيرة جداً
2	6	أدت الإجراءات الإسرائيلية في الأغوار إلى انحسار مساحات الأراضي الزراعية وإلى المساهمة في قلة الإنتاج الزراعي	4.24	0.95	84.8	كبيرة جداً
3	5	أدت مصادرة أراضي الأغوار إلى توجه السكان للبحث عن فرص عمل في إسرائيل والمستوطنات	4.21	0.96	84.2	كبيرة جداً
3	16	هناك معيقات تحد من الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل	4.01	0.93	80.2	كبيرة
4	9	نجحت إسرائيل في تعطيل المشاريع التنموية الفلسطينية في الأغوار	3.97	1.02	79.4	كبيرة

5	7	أدى الاحتلال الإسرائيلي وسياساته إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة البطالة	3.96	1.07	79.2	كبيرة
6	11	ستؤثر سياسات إسرائيل في الأغوار على الأمن الغذائي الفلسطيني	3.90	1.01	79.0	كبيرة
6	17	هناك فشل في سياسة الحكومة الفلسطينية للاستثمار في الأغوار	3.90	1.05	79.0	كبيرة
7	15	سياسات إسرائيل في الأغوار ستفرغ الأغوار من أهلها	3.85	1.14	77.0	كبيرة
8	1	نجحت إسرائيل في فرض واقع جديد على منطقة الأغوار	3.77	1.15	75.4	كبيرة
9	8	همشت الحكومة الفلسطينية في إقامة مشاريع اقتصادية في الأغوار	3.76	1.10	75.2	كبيرة
10	2	أدى التوسع الاستيطاني في الأغوار إلى المساهمة في ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية	3.68	1.16	73.6	كبيرة
11	10	هناك قدرة لدى الفلسطينيين على إفشال خطة الضم الإسرائيلية	3.31	1.37	66.2	متوسطة
12	12	الشعب الفلسطيني قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغوار	3.15	1.30	63.0	متوسطة
13	14	ستعمل الحكومة الفلسطينية على النهوض بكافة القطاعات الإنتاجية	2.98	1.30	59.6	متوسطة
14	13	تخضع إسرائيل للقانون الدولي	1.63	1.08	32.6	قليلة جداً
الدرجة الكلية			3.70	0.56	74.0	كبيرة

أقصى درجة للفقرة (5) درجات .

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (20) أن درجة فقرات مجال (**البيئة الاقتصادية**) كانت جميعها بين القليلة جداً والكبيرة جداً، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين(1.63) و (4.30) وهما الفقرات (تخضع إسرائيل للقانون الدولي) و(السياسات الإسرائيلية في الأغوار مجحفة بحق السكان الفلسطينيين وترمي إلى ترك الأغوار)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.70).

المجال الثالث: الآثار الصحية والتعليمية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، وتم تحديد الرتبة والدرجة لكل فقرة من فقرات هذا المجال والجدول (21) يبين ذلك:

جدول (21): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لفقرات مجال (الآثار الصحية والتعليمية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	6	ستعيق الحواجز الإسرائيلية وصول المدرسين والتلاميذ إلى مدارسهم	4.27	0.89	85.4	كبيرة جداً
2	7	ستعيق سياسة ضم الأراضي بناء مدارس جديدة	4.24	0.94	84.8	كبيرة جداً
3	2	ستتسبب المياه العادمة للمستوطنات في انتشار الأمراض المعدية	4.14	0.99	82.8	كبيرة
4	8	ستؤدي سياسة الاحتلال الإسرائيلي إلى انخفاض مستوى التعليم في الأغوار	4.12	1.13	82.2	كبيرة
5	5	ستؤثر سياسة ضم الأراضي على العملية التعليمية	4.07	1.07	81.4	كبيرة
6	3	ستعمل سياسة ضم الأراضي على إعاقة إنشاء مراكز صحية جديدة	4.06	1.02	81.2	كبيرة
7	1	ستعمل سياسة ضم الأراضي على خفض قدرة الجهاز الطبي على تقديم الخدمات الصحية	4.01	1.06	80.2	كبيرة
8	9	ستؤدي ممارسات الاحتلال في الأغوار إلى رفع نسبة الأمية للطلاب	3.94	1.23	78.8	كبيرة
9	4	ستؤدي سياسة ضم الأراضي إلى ظهور أمراض جديدة	3.77	1.09	75.4	كبيرة
		الدرجة الكلية	4.07	0.89	81.4	كبيرة

أقصى درجة للفقرة (5) درجات.

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (21) أن درجة فقرات مجال (**الآثار الصحية والتعليمية**) كانت جميعها بين الكبيرة والكبيرة جداً، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين(3.77) و (4.27) وهما الفقرات (ستؤدي سياسة ضم الأراضي إلى ظهور أمراض جديدة) و (ستعيق الحواجز الإسرائيلية وصول المدرسين والتلاميذ إلى مدارسهم)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.07).

المجال الرابع: البيئة والمصادر الطبيعية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، وتم تحديد الرتبة والدرجة لكل فقرة من فقرات هذا المجال والجدول (22) يبين ذلك:

جدول (22): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لفقرات مجال (البيئة والمصادر الطبيعية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	2	ستؤثر السيطرة على المياه الجوفية في الأغوار على القطاع الزراعي	4.45	0.81	89.0	كبيرة جداً
2	4	سيؤثر وجود المستوطنات الإسرائيلية على البيئة المصادر الطبيعية في الأغوار	4.23	0.85	84.6	كبيرة جداً
3	3	ستؤثر السياسات الإسرائيلية على البيئة المصادر الطبيعية في الأغوار	4.15	0.90	83.0	كبيرة
4	5	السياسات الإسرائيلية ستؤثر على حدوث التلوث بأنواعه	4.14	0.82	82.8	كبيرة
5	1	ستنتج إسرائيل بضم الأغوار إليها وتدمير البيئة الفلسطينية	4.13	0.77	82.6	كبيرة
		الدرجة الكلية	4.13	0.77	82.6	كبيرة

أقصى درجة للفقرة (5) درجات.

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (22) أن درجة فقرات مجال (**البيئة والمصادر الطبيعية**) كانت جميعها بين الكبيرة والكبيرة جداً، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين(4.13) و (4.45)

وهما الفقرات (ستنجح إسرائيل بضم الأغوار إليها وتدمير البيئة الفلسطينية) و(ستؤثر السيطرة على المياه الجوفية في الأغوار على القطاع الزراعي)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.13).

المجال الخامس: الآثار على استخدامات الأراضي

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، وتم تحديد الرتبة والدرجة لكل فقرة من فقرات هذا المجال والجدول (23) يبين ذلك:

جدول (23): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لفقرات مجال (الآثار على استخدامات الأراضي) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	1	ستعمل سياسة الضم الإسرائيلية في تآكل الأراضي الزراعية	4.30	0.93	86.0	كبيرة جداً
2	2	ستحجز سياسة الضم الإسرائيلية مساحات من الأراضي لتصبح غير قابلة للاستخدام	4.14	0.98	82.8	كبيرة جداً
3	3	تقوم الجهات الرسمية المختصة في مجال التخطيط بكافة أشكاله بإعداد المخططات المقاومة لسياسة الاحتلال في المنطقة	3.09	1.25	61.8	متوسطة
4	4	يعتبر المخطط الوطني لحماية الموارد الطبيعية داعماً لمقاومة التوسع الاستيطاني في المنطقة	3.08	1.28	61.6	متوسطة
		الدرجة الكلية	3.65	0.92	73.0	كبيرة

أقصى درجة للفقرة (5) درجات.

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (23) أن درجة فقرات مجال (**الآثار على استخدامات الأراضي**) كانت جميعها بين المتوسطة والكبيرة جداً، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين(3.08) و (4.30) وهما الفقرات (يعتبر المخطط الوطني لحماية الموارد الطبيعية داعماً لمقاومة التوسع الاستيطاني في المنطقة) و (ستعمل سياسة الضم الإسرائيلية في تآكل الأراضي الزراعية)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.65).

2.1.5 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

فيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة التي تتضمن الإجابة عن التساؤلات التي وضعت أساساً للبحث وهي النتائج المتعلقة لسؤال الدراسة الثاني:

هل تختلف اتجاهات سكان الأغوار في فلسطين نحو أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي باختلاف متغيرات (الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، ومكان السكن)؟ وللإجابة عن هذا السؤال، فقد تم تحليل فرضيات الدراسة كما يلي:

1 . لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي من جهة نظر سكان الأغوار في فلسطين تعزى إلى متغير الجنس.

لاختبار هذه الفرضية، المتعلقة بمتغير الجنس، فقد استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة ونتائج الجدول التالي توضح ذلك:

جدول (24): نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة(ت)	مستوى الدلالة*
الآثار الاجتماعية					
ذكر	282	3.90	0.87	1.189	0.235
أنثى	82	3.77	0.80		
البيئة الاقتصادية					
الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة(ت)	مستوى الدلالة*
ذكر	282	3.73	0.57	2.230	*0.026
أنثى	82	3.58	0.51		
الآثار الصحية والتعليمية					
الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة(ت)	مستوى الدلالة*
ذكر	282	4.10	0.91	1.143	0.254
أنثى	82	3.97	0.82		
البيئة والمصادر الطبيعية					
الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة(ت)	مستوى الدلالة*
ذكر	282	4.19	0.77	2.792	*0.006
أنثى	82	3.92	0.73		
الآثار على استخدامات الأراضي					
الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة(ت)	مستوى الدلالة*
ذكر	282	3.65	0.93	-0.108	0.914
أنثى	82	3.66	0.90		
الدرجة الكلية					
الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة(ت)	مستوى الدلالة*
ذكر	282	3.91	0.70	1.546	0.123
أنثى	82	3.78	0.66		

*** دال إحصائيا عند مستوى الدلالة** (α=0.05).

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (24) السابق أنه لا يوجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي من جهة نظر سكان الأغوار في فلسطين تعزى إلى متغير الجنس، فقد بلغت قيمة مستوى الدالة للدرجة الكلية (0.123) وهي القيمة أكبر من (0.05) وتعني هذه النتيجة إلى قبول الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير الجنس.

أما بالنسبة لمجالات الدراسة فإنه لا توجد فروق في المجال الخامس (الآثار على استخدامات الأراضي)، والأول (الآثار الاجتماعية)، والثالث (الآثار الصحية والتعليمية). في المقابل توجد فروق

في المجال الثاني (البيئة الاقتصادية)، والرابع (البيئة والمصادر الطبيعية) ولصالح الذكور بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ على التوالي (3.73 و 4.19) بينما بلغ متوسط الإناث الحسابي على التوالي (3.58 و 3.92).

2 . لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي من جهة نظر سكان الأغوار في فلسطين تعزى إلى متغير العمر.

لاختبار هذه الفرضية المتعلقة بمتغير سنوات العمر، فقد استخدم تحليل التباين الأحادي ANOVA ونتائج الجداول التالية توضح ذلك.

جدول (25): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير سنوات العمر للدرجة الكلية

سنوات العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 20 سنة	36	3.80	0.69
20 وأقل من 40 سنة	171	3.92	0.71
40 وأقل من 60 سنة	132	3.87	0.58
60 سنة فأكثر	25	3.82	1.06
الكلي	364	3.88	0.69

يتضح من الجدول رقم (25) السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (سنوات العمر) للدرجة الكلية، ولمعرفة درجة انطباق هذه النتائج على مجتمع الدراسة تم فحص الفرضية المتعلقة بمتغير سنوات العمر والموضحة في الجدول (26).

جدول (26): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير سنوات العمر

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الآثار الاجتماعية	بين المجموعات	1.349	3	.450	.607	0.611
	داخل المجموعات	266.907	360	.741		
	المجموع	268.256	363			
البيئة الاقتصادية	بين المجموعات	0.365	3	0.122	0.375	0.771
	داخل المجموعات	116.948	360	0.325		
	المجموع	117.313	363			
الآثار الصحية والتعليمية	بين المجموعات	.327	3	0.109	0.135	0.939
	داخل المجموعات	291.810	360	0.811		
	المجموع	292.137	363			
البيئة والمصادر الطبيعية	بين المجموعات	.516	3	0.172	0.284	0.837
	داخل المجموعات	218.275	360	0.606		
	المجموع	218.792	363			
الآثار على استخدامات الأراضي	بين المجموعات	6.831	3	2.277	2.690	*0.046
	داخل المجموعات	304.711	360	0.846		
	المجموع	311.542	363			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.659	3	0.220	0.453	0.715
	داخل المجموعات	174.328	360	0.484		
	المجموع	174.986	363			

*** (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) ANOVA**

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (26) السابق أنه لا يوجد فروق دالة إحصائياً (α=0.05) عند مستوى الدلالة بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير سنوات العمر، فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة للدرجة الكلية (0.715)، وهذه القيمة أكبر من (0.05) وتعني هذه النتيجة إلى قبول الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير العمر.

أما بالنسبة لمجالات الدراسة فانه لا توجد فروق في المجال الأول (الآثار الاجتماعية)، والثاني (البيئة الاقتصادية) والثالث (الآثار الصحية والتعليمية)، والرابع (البيئة والمصادر الطبيعية) في المقابل توجد فروق في المجال الخامس (الآثار على استخدامات الأراضي).

ولمعرفة لمن تعود هذه الفروق، تم استخدام اختبار المقارنات LSD، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (27): نتائج تحليل المقارنات البعدية LSD لدلالة الفروق حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير سنوات العمر في المجال الخامس (الآثار على استخدامات الأراضي)

المستوى	المتوسط الحسابي	أقل من 20 سنة	20 وأقل من 40 سنة	40 وأقل من 60 سنة	60 سنة فأكثر
أقل من 20 سنة	3.3403	_____	-0.43604*	-0.28093	-0.15972
20 وأقل من 40 سنة	3.7763	_____	_____	0.15510	0.27632
40 وأقل من 60 سنة	3.6212	_____	_____	_____	0.12121
60 سنة فأكثر	3.5000	_____	_____	_____	_____
60 سنة فأكثر	3.6580				

يلاحظ في الجدول رقم (27) السابق وجود فروق بين مستوى (أقل من 20 سنة) ومستوى (20 وأقل من 40 سنة) ولصالح مستوى (20 وأقل من 40 سنة).

3 . لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي من جهة نظر سكان الأغوار في فلسطين تعزى إلى متغير المستوى التعليمي.

لاختبار هذه الفرضية، المتعلقة بمتغير المستوى التعليمي، فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) ونتائج الجداول التالية توضح ذلك.

جدول (28): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير المستوى التعليمي للدرجة الكلية

المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
توجيهي فأدنى	187	3.92	.70
دبلوم متوسط	30	3.66	.95
بكالوريوس	130	3.87	.59
دبلوم عالي	6	4.02	1.02
ماجستير	7	4.01	.53
دكتوراه	4	3.83	.48
الكلي	364	3.88	.69

يتضح من الجدول رقم (28) السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (المستوى التعليمي) للدرجة الكلية، و ولمعرفة درجة انطباق هذه النتائج على مجتمع الدراسة تم فحص الفرضية المتعلقة بمتغير المستوى التعليمي والموضحة في الجدول (29).

جدول (29): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير المستوى التعليمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)	مستوى الدلالة
الآثار الاجتماعية	بين المجموعات	4.208	5	.842	1.141	.338
	داخل المجموعات	264.048	358	.738		
	المجموع	268.256	363			
البيئة الاقتصادية	بين المجموعات	2.592	5	.518	1.618	.154
	داخل المجموعات	114.721	358	.320		
	المجموع	117.313	363			
الآثار الصحية والتعليمية	بين المجموعات	1.755	5	.351	.433	.826
	داخل المجموعات	290.382	358	.811		
	المجموع	292.137	363			
البيئة والمصادر الطبيعية	بين المجموعات	3.947	5	.789	1.315	.257
	داخل المجموعات	214.845	358	.600		
	المجموع	218.792	363			
الآثار على استخدامات الأراضي	بين المجموعات	10.723	5	2.145	2.552	*.028
	داخل المجموعات	300.819	358	.840		
	المجموع	311.542	363			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2.020	5	.404	.836	.525
	داخل المجموعات	172.966	358	.483		
	المجموع	174.986	363			

*** (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)ANOVA.**

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (29) السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير المستوى التعليمي، فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة

للدرجة الكلية (0.525) وهذه القيمة أكبر من (0.05) وتعني هذه النتيجة إلى قبول الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير المستوى التعليمي.

أما بالنسبة لمجالات الدراسة فانه لا توجد فروق في المجال الأول (الآثار الاجتماعية) والثاني (البيئة الاقتصادية) والثالث (الآثار الصحية والتعليمية) والرابع (البيئة والمصادر الطبيعية) في المقابل توجد فروق في المجال الخامس (الآثار على استخدامات الأراضي).

ولمعرفة لمن تعود هذه الفروق، تم استخدام اختبار المقارنات البعدية LSD، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (30): نتائج تحليل المقارنات البعدية LSD لدلالة الفروق حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير المستوى التعليمي في المجال الخامس (الآثار على استخدامات الأراضي)

المستوى	المتوسط الحسابي	توجيهي فأدنى	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه
توجيهي فأدنى	3.5535	_____	0.15348	-0.26575*	-0.69652	-0.51795	-0.07152
دبلوم متوسط	3.4000	_____	_____	-0.41923*	-0.85000	-0.67143	-0.22500
بكالوريوس	3.8192	_____	_____	_____	-0.43077	-0.25220	0.19423
دبلوم عالي	4.2500	_____	_____	_____	_____	0.17857	0.62500
ماجستير	4.0714	_____	_____	_____	_____	_____	0.44643
دكتوراه	3.6250	_____	_____	_____	_____	_____	_____
	3.6580						

يلاحظ من الجدول رقم (30) السابق وجود فروق بين مستوى (بكالوريوس) ومستويات (توجيهي فأدنى، و دبلوم متوسط) ولصالح مستوى (بكالوريوس).

4 . لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي من جهة نظر سكان الأغوار في فلسطين تعزى إلى متغير المستوى مكان السكن.

لاختبار هذه الفرضية، المتعلقة بمتغير المستوى التعليمي، فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) ونتائج الجداول التالية توضح ذلك.

جدول (31): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير مكان السكن للدرجة الكلية

مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدينة	72	3.86	.52
قرية	282	3.88	.74
مخيم	10	4.05	.39
الكلي	364	3.88	.69

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (مكان السكن) للدرجة الكلية، ولمعرفة درجة انطباق هذه النتائج على مجتمع الدراسة تم فحص الفرضية المتعلقة بمتغير مكان السكن والموضحة في الجدول (32).

جدول (32): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير مكان السكن

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)	مستوى الدلالة
الآثار الاجتماعية	بين المجموعات	.745	2	.372	.503	.605
	داخل المجموعات	267.511	361	.741		
	المجموع	268.256	363			
البيئة الاقتصادية	بين المجموعات	.217	2	.108	.334	.716
	داخل المجموعات	117.096	361	.324		
	المجموع	117.313	363			
الآثار الصحية والتعليمية	بين المجموعات	1.187	2	.594	.736	.480
	داخل المجموعات	290.950	361	.806		
	المجموع	292.137	363			
البيئة والمصادر الطبيعية	بين المجموعات	.992	2	.496	.822	.440
	داخل المجموعات	217.800	361	.603		
	المجموع	218.792	363			
الآثار على استخدامات الأراضي	بين المجموعات	2.359	2	1.180	1.377	.254
	داخل المجموعات	309.183	361	.856		
	المجموع	311.542	363			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.341	2	.170	.352	.703
	داخل المجموعات	174.646	361	.484		
	المجموع	174.986	363			

*** (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)ANOVA.**

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير مكان السكن، فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة للدرجة الكلية (0.703)، وهذه القيمة أكبر من (0.05) وتعني هذه النتيجة إلى قبول الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير مكان السكن.

أما بالنسبة لمجالات الدراسة فانه لا توجد فروق في المجال الأول (الآثار الاجتماعية) والثاني (البيئة الاقتصادية)، والمجال الثالث (الآثار الصحية والتعليمية) والرابع (البيئة والمصادر الطبيعية)، والخامس (الآثار على استخدامات الأراضي).

3.1.5 النتائج المتعلقة بالمقابلات

1. إن استخدام الأراضي وممارسات إدارة الأراضي لها تأثير كبير على الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه والتربة والنباتات والحيوانات، وتستطيع تصنيفات استخدامات الأراضي ووضع حلول لقضايا إدارة الموارد الطبيعية، مثل الملوحة ونوعية المياه.
2. تتحكم إسرائيل بالمدخلات الزراعية ومخرجاتها، وهو ما يعني تحكمها بمجمل العملية الزراعية، أي التحكم بالأصناف الزراعية وكمياتها، وقد استخدمت لتعزيز تحكمها، فرض التصاريح على زراعة أصناف معينة من المحاصيل الزراعية.
3. يعاني سكان الأغوار في الحصول على الأذونات والتراخيص من سلطات الاحتلال، وخاصة التراخيص المتعلقة بحفر الآبار الجوفية.
4. ضرورة قيام الحكومة الفلسطينية بتنظيم البناء العشوائي في منطقة الأغوار ضمن رؤيا وتخطيط شمولي بشرط أن لا يكون لوجود هذا البناء تأثيرات كارثية على المخطط الهيكلي للمنطقة وأن تقوم الحكومة الفلسطينية بإخضاع المباني التي تكون خارج المخطط الهيكلي لمنطقة الأغوار للقانون الفلسطيني، للحفاظ على الأمن والسلم الأهلي في المنطقة.
5. تسعى إسرائيل إلى إنشاء مشاريع زراعية وصناعية وسكنية (مخططات التعايش) على حسابها من أجل تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية والإسرائيلية جنباً إلى جنب في سبيل تحقيق سياسة التعايش وتجريد الفلسطينيين من فكرة إيجاد تنمية مستقلة في الأغوار، وهذا ما تضمنته الخطة الإسرائيلية من أجل ضم الأغوار.
6. قامت إسرائيل بخطوات عملية في منطقة الأغوار من أجل منع المواطن الفلسطيني من الصمود على أرضه من خلال منع سلطات الاحتلال الإسرائيلي سكان الأغوار من إقامة المراكز الصحية والمنشأت التعليمية بالإضافة إلى منعهم من شق الطرق الزراعية وحفر الآبار ومنع المراعي والعيش بأمان في منطقة الأغوار بسبب التدريبات العسكرية التي يقوم بها جيش الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة، وكذلك انتظار المواطنين لساعات طويلة على الحواجز ومنعهم من العبور إلى المناطق المجاورة لأسباب أمنية واهية، حيث أن الهدف من هذه الخطوات هو إفراغ منطقة الأغوار من سكانها الأصليين.

7. إسرائيل تسعى جاهدة لتطبيق نظام الفصل العنصري الأبرتهايد في فلسطين، فالطبقة السياسية في إسرائيل مقتنعة تمام الاقتناع بأن جميع الأراضي الفلسطينية هي من الناحية الفعلية أراضي دولة إسرائيل وأن الفلسطينيين هم عبارة عن عمال يسكنون في تجمعات معزولة وظيفتهم العمل لدى إسرائيل مقابل العيش والغذاء تحت وصاية الاحتلال، بحيث تكون إسرائيل نجحت في استغلال اتفاقية أوسلو من أجل تكريس الاحتلال دون تكلفة، وأن الفلسطينيين سيبقون تحت الاحتلال مدى الحياة، وقد تمكنت إسرائيل من خلق واقع جديد في الأراضي الفلسطينية من خلال بناء كيان للمستوطنين على الأراضي الفلسطينية من أجل تحقيق رؤيتها المنشودة في إطالة الاحتلال للأراضي الفلسطينية على اعتبار أنها أراضٍ تابعة لدولة إسرائيل.
8. يجب على الفلسطينيين القيام بتخطيط مقاوم من خلال وضع اليد وعمل مخططات هيكلية لمنطقة الأغوار وإتباع سياسة الأمر الواقع والتركيز على المشاريع الزراعية والسكنية من أجل تعزيز صمود سكان الأغوار على أراضيهم لإفشال التخطيط الإسرائيلي الساعي للسيطرة الكاملة على منطقة الأغوار، وكذلك تشجيع الشباب على القيام بمشاريع إنتاجية في المنطقة، وأن تقوم الجهات الرسمية والغير الرسمية بدعم الشباب من خلال تزويدهم ببيوت جاهزة للسكن (البيوت الخشبية المتنقلة)، مع اللجوء إلى المؤسسات الدولية لفضح جرائم الاحتلال في منطقة الأغوار والوقوف في وجهه، لذا على الفلسطينيين التواجد المستمر في منطقة الأغوار والاستثمار فيها وتنفيذ مشاريع تنموية يستفيد منها الأجيال الفلسطينية القادمة في المستقبل.
9. تؤثر سيطرة إسرائيل على الأراضي في الأغوار على واقع التخطيط تأثيراً كبيراً حيث يمكنهم عدم استقبال أي معاملة أو أي حجة للأراضي تحت ذرائع واهية تتعلق أغلبها بالأمن، ولكن الهدف الحقيقي هو عرقلة إثبات ملكية الأراضي في منطقة الأغوار للفلسطينيين، وكذلك عرقلة عملية التخطيط التي يقوم بها الفلسطينيين من أجل تكريس الاحتلال الإسرائيلي هناك، في المقابل يقوم المستوطنون بالاستيلاء على أراضي المواطنين وإقامة مستعمرات عشوائية من أجل السيطرة على أكبر مساحة من الأراضي لخلق واقع جديد في المنطقة ومنع الفلسطينيين من التواصل جغرافيا، حيث تقوم الحكومة الإسرائيلية بتوفير كامل الخدمات المطلوبة لإقامة المستعمرات، وفي المقابل تحرم الفلسطينيين من أبسط حقوقهم بإقامة مسكن خاص بهم في منطقة الأغوار، فالفلسطيني محروم من العيش بكرامة وإنسانية كباقي شعوب العالم.
10. يجب على الفلسطينيين عدم الاستسلام والمثابرة والصمود على الأرض، بالرغم من وجود تحديات ومعيقات سببها الرئيسي الاحتلال الإسرائيلي، من أجل نيل حقوقهم الوطنية المشروعة.

2.5 التعقيب على النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها

لقد اشتملت الدراسة على مجموعة من الأسئلة والفرضيات، وسيحاول الباحث التعقيب على هذه النتائج لإبراز أهم النتائج والتي ستبنى عليها التوصيات المختلفة، وكذلك التعرف إلى دور بعض المتغيرات في موضوع الدراسة.

السؤال الأول: ما أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر سكانها؟

أشارت النتائج إلى أن درجة الموافقة كانت (كبيرة) على كافة المجالات ما أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي من وجهة نظر سكان الأغوار في فلسطين، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لتلك للمجالات ما بين(3.65) و (4.13)، أما درجة الموافقة الإجمالية على المجالات الخمسة (الآثار الاجتماعية، البيئة الاقتصادية، والآثار الصحية والتعليمية، والبيئة والمصادر الطبيعية، و الآثار على استخدامات الأراضي) فقد كانت أيضا (كبيرة) وقد كان أعلاها البيئة والمصادر الطبيعية الآثار على استخدامات الأراضي.

وقد حصل المجال الرابع (البيئة والمصادر الطبيعية) على المرتبة الأولى، ثم المجال الثالث (الآثار الصحية والتعليمية)، يليه المجال الأول (الآثار الاجتماعية)، ثم المجال الثاني (البيئة الاقتصادية)، وقد حل المجال الخامس (الآثار على استخدامات الأراضي) في المرتبة الأخيرة وجميعها بدرجة كبيرة.

1. تبين أن درجة فقرات مجال (**الآثار الاجتماعية**) كانت جميعها بين المتوسطة والكبيرة، وان أدنى الفقرات (ستؤدي سياسة ضم الأراضي في رفع حالات الطلاق) وأعلاها (ستؤثر سياسة ضم الأراضي سلباً على تحقيق الرفاهية المطلوبة للسكان)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة وقد حصل هذا المجال على المرتبة الثالثة، ويتضح من النتائج التي تم التوصل إليها أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية تسعى ومنذ احتلالها لأراضي غور الأردن إلى إحداث خلل ديمغرافي مفتعل لصالح مستعمريها من خلال زيادة مساحة وسكان المستعمرات في الأغوار على حساب الأراضي والسكان الفلسطينيين في المنطقة من خلال التهجير ومنع تشييد الأبنية في التجمعات الفلسطينية في منطقة (ج) بالأغوار. إن السياسات الإسرائيلية المتبعة في منطقة الأغوار تدفع السكان الأصليين إلى ترك مساكنهم بحثاً عن سكن جديد في المناطق المحيطة لأن الاحتلال الإسرائيلي يمعن في هدم المساكن بشكل يومي، والتضيق على السكان بحرمانهم من أبسط مقومات الحياة،

بالإضافة إلى قيام قوات الإحتلال الإسرائيلي بإجراء تدريبات عسكرية بالذخيرة الحية بين مساكن المواطنين لنشر الخوف والذعر في قلوب السكان خاصة الأطفال منهم، ويحرم عليهم التنقل في المناطق المغتصبة، ويحاربون في لقمة عيشهم وفي وجودهم ودينهم وحضارتهم وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم، حيث تسعى إسرائيل جاهدة لتطبيق نظام الفصل العنصري الأبرتهايد في فلسطين، فالطبقة السياسية في إسرائيل مقتنعة تمام الإقتناع بأن الفلسطينيين هم عبارة عن عمال يسكنون في تجمعات معزولة وظيفتهم العمل لدى إسرائيل مقابل العيش والغذاء تحت وصاية الإحتلال الإسرائيلي.

2. تبين أن فقرات مجال (**البيئة الاقتصادية**) كانت جميعها بين القليلة جداً والكبيرة جداً، وان أدناها (تخضع إسرائيل للقانون الدولي) وأعلاها (السياسات الإسرائيلية في الأغوار مجحفة بحق السكان الفلسطينيين وترمي إلى ترك الأغوار)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة. وقد حصل هذا المجال على المرتبة الرابعة، ويتضح من النتائج التي تم التوصل إليها أن السياسات التي تتبعها إسرائيل في منطقة الأغوار هدفها حرمان المزارعين من مصدر دخلهم الرئيسي من خلال قيامها بخلق أجواء تنافسية غير عادلة كتخفيض أسعار المنتوجات الزراعية، والقضاء على أصناف البلدية من الإنتاج الحيواني بكافة أنواعه، وإغراق السوق الفلسطيني بالمنتوجات الزراعية الإسرائيلية، بالإضافة إلى قيام الإحتلال الإسرائيلي بإغلاق عدد من المواقع الزراعية الفلسطينية بحجة أنها تصنف مواقع أثرية مغلقة، مما ساعد الإحتلال الإسرائيلي على تجميد النشاط الزراعي الفلسطيني في تلك المناطق ومنع التواجد الفلسطيني فيها. لا توجد إستثمارات فلسطينية في منطقة الأغوار، بسبب السيطرة الإسرائيلية المباشرة على القطاعات الإنتاجية (زراعة، صناعة، تجارة... الخ)، مما يكرس التبعية الإقتصادية للإحتلال الإسرائيلي، وقتل الميزة التنافسية للصناعات الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية. تسعى إسرائيل بشكل مستمر الحديث عن السلام الإقتصادي المزعوم على موائد الحوار مع الجانب الفلسطيني والعربي والدولي، حيث لا يخفى على أحد الارتباط الإقتصادي العضوي بين الفلسطينيين والإحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967م خاصة في سوق العمل، حيث تعتبر العمالة الفلسطينية بمثابة الرئة التي يتنفس بها الإقتصاد الإسرائيلي وعلى وجه الخصوص العمالة الفلسطينية الصناعية رخيصة الثمن التي تمنح الصناعات الإسرائيلية قدرة أعلى على المنافسة السعرية محلياً ودولياً. تمنع إسرائيل الفلسطينيين من تنفيذ مخططات التنمية الخاصة بالقطاع السياحي في منطقة الأغوار من أجل إبقاء السيطرة الإسرائيلية عليها وحرمان الفلسطينيين من تعزيز مدخولاتهم الإقتصادية فيما يتعلق بالقطاع السياحي، بالإضافة إلى قيام الإحتلال الإسرائيلي بتدمير العديد من الأماكن الأثرية والدينية والتاريخية في منطقة الأغوار والقيام بالدعاية ضد السياحة الفلسطينية، بتسريب معلومات غير صحيحة للسياح حين دخولهم نقاط العبور، من خلال تخويفهم وتحذيرهم من دخول الأراضي

الفلسطينية لإنعدام الأمن فيها، وكذلك إجبار السياح للمبيت في الفنادق الإسرائيلية الأمر الذي ألحق خسائر فادحة بقطاع السياحة الفلسطيني. إن منع إسرائيل الفلسطينيين من تنفيذ أي نوع من المشاريع التنموية في منطقة الأغوار وخاصة في منطقة (ج) حتى يبقى الفلسطينيون تابعين للإقتصاد الإسرائيلي.

3. تبين أن فقرات مجال (**الآثار الصحية والتعليمية**) كانت جميعها بين الكبيرة والكبيرة جداً وان أعلى الفقرات (ستؤدي سياسة ضم الأراضي إلى ظهور أمراض جديدة) وأدناها (ستعيق الحواجز الإسرائيلية وصول المدرسين والتلاميذ إلى مدارسهم)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة. وقد حصل هذا المجال على المرتبة الثانية، ويتضح من النتائج التي تم التوصل إليها أن الممارسات اليومية التي يقوم بها جنود الاحتلال الإسرائيلي في منطقة الأغوار تندرج تحت مسمى التطهير العرقي، بسبب الإجراءات التعسفية التي يقومون بها إتجاه السكان، حيث يمنعون الطلاب من الوصول إلى مدارسهم بسبب وجود الحواجز العسكرية المنتشرة في منطقة الأغوار وتكون حياتهم معرضة للخطر الشديد من قبل الجنود الذين يتواجدون على الحواجز بالإضافة إلى إضطرار المواطنين إلى السير على الأقدام والتنقل بين الحواجز العسكرية من أجل الوصول إلى أقرب مركز صحي لتلقي الرعاية الصحية اللازمة، أما الحالات الحرجة فيصيبهم الموت قبل وصولهم إلى المستشفى أو المركز الصحي أو يموتون على الحواجز العسكرية الإسرائيلية التي تمعن في عملية إذلال المواطن الفلسطيني الأعزل بسبب الإنتظار لساعات طويلة على الحواجز كي يسمح له بالمرور من قبل الجنود المتواجدون على تلك الحواجز، بالإضافة إلى قيام قوات الإحتلال الإسرائيلي بهدم المدارس والمرافق الصحية من أجل الضغط على السكان لإجبارهم على ترك مساكنهم والرحيل إلى المدن الرئيسية القريبة من الأغوار التي تتوفر فيها الخدمات التعليمية والصحية على حد سواء، حيث أن القطاع الصحي والقطاع التعليمي يعتبران أساساً مهماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، علماً بأن التوزيع الجغرافي في منطقة الأغوار فيما يتعلق بتوزيع الخدمات الصحية والتعليمية لا يتناسب مع الواقع المرير الذي يعيشه سكان الأغوار، مما يضطر سكانها إلى قطع مسافات طويلة من أجل تلقي الخدمة الصحية والتعليمية، فمستقبل الخدمات الصحية والتعليمية في منطقة الأغوار سيء جداً، حيث أنه يؤثر على مستقبل بقاء السكان في مناطقهم السكنية والإستمرار في العيش هناك، حيث تخضع المنطقة بشكل شبه كامل للسيطرة الإسرائيلية مما يشكل عائقاً كبيراً في عملية النهوض بالقطاع الصحي والقطاع التعليمي في منطقة الأغوار، الأمر الذي يحتاج إلى تدخل دولي عاجل من أجل فرض واقع جديد في المنطقة يتمثل بالسماح للفلسطينيين بالبناء في مناطق (ج)، وبالتالي يصبح الفلسطينيون قادرون على تلبية إحتياجاتهم الملحة من الخدمات الصحية والتعليمية.

4. تبين أن درجة فقرات مجال (**البيئة والمصادر الطبيعية**) كانت جميعها بين الكبيرة والكبيرة جداً، وان أدنى الفقرات (ستنجح إسرائيل بضم الأغوار إليها وتدمير البيئة الفلسطينية) واعلاها (ستؤثر السيطرة على المياه الجوفية في الأغوار على القطاع الزراعي)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة. وقد حصل هذا المجال على المرتبة الأولى، ويتضح من النتائج التي تم التوصل إليها أن الاحتلال الإسرائيلي سلك طرقاً مختلفة ومتعددة لضرب قطاع الزراعة الفلسطيني في منطقة الأغوار تمثلت بمصادرة الأراضي، والسيطرة على مصادر المياه الجوفية والأحواض المائية في المنطقة مستغلة بذلك الدعم الدولي لها، وشق الطرق لربط المستعمرات مع بعضها البعض، وإقتلاع الأشجار وإلقاء نفايات المستعمرات في الأراضي الفلسطينية، وقيام المستعمرين القاطنين في المستعمرات الإسرائيلية بتهريب المبيدات السامة والممنوعة دولياً (الفوليدور) إلى التجار العرب دون رقابة، مما إنعكس سلباً على جودة المحصول وصحة المواطن الفلسطيني وكذلك أثر بشكل سلبي على البيئة الفلسطينية وعمل على تدميرها بشكل ممنهج وساعد على إنتشار الأمراض والأوبئة ونفوق العديد من المواشي وأصبحت الأراضي مع مرور الوقت غير صالحة للزراعة، مما سهل عملية مصادرتها من قبل الإحتلال الإسرائيلي لصالح الإستيطان الذي ينهش الجسم الفلسطيني الأصيل سعياً لإشباعه. تعتبر المناطق الصناعية المقامة داخل المستعمرات الإسرائيلية في منطقة الأغوار، مخرجاً لنقل بعض الصناعات الإسرائيلية الخطرة إلى الأراضي الفلسطينية للإفلات والتحرر من الرقابة البيئية الإسرائيلية وكذلك تتسم النشاطات الصناعية التي تمارس في المستعمرات المقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين بالخطورة الشديدة، لان معظم هذه الصناعات شديدة الخطر على البيئة والصحة العامة وتؤدي إلى إنتشار الأمراض كمرض السرطان، وكذلك تحتوي النفايات الناتجة عن هذه الصناعات على عناصر سامة كالرصاص والخارصين والنيكل. تشتهر المنطقة الصناعية معالي أفرايم بصناعة الأقنعة ضد الغازات والأسلحة الكيميائية، ومنتجات صناعية حربية وصناعة أكياس البلاستيكية، وتعبئة منتجات غذائية، وتصنيع المطاط والبلاستيك، وتكرير وإعادة تصنيع المواد الطبية وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى إنتشار الأوبئة والأمراض الخبيثة داخل التجمعات الفلسطينية المحيطة بالمنطقة الصناعية الإسرائيلية. تقوم إسرائيل بالإستغلال الكامل للأملاح والموارد الطبيعية من البحر الميت وصناعة منتجاته وبيعه حول العالم مما يرفد لها إستثمارات كبيرة مالياً. تلجأ إسرائيل بشكل دائم إلى إغلاق الآبار بالمناطق الفلسطينية والقيام بحفر الآبار بالمناطق المسيطرة عليها عسكرياً، مع غض الطرف في الأونة الأخيرة عن بعض الفلسطينيين الذين يقومون بحفر آبار صغيرة دون الحصول على تراخيص من سلطات الإحتلال الإسرائيلي وخاصة في الحوض السفلي ببلدة العوجا، وخاصة أنها لا تؤثر على الآبار الإسرائيلية في الحوض العلوي في المنطقة، لتعزيز فكرة التعايش المشترك، حيث تستطيع دولة الإحتلال إغلاقها متى شاءت.

5. تبين أن فقرات مجال (**الآثار على استخدامات الأراضي**) كانت جميعها بين المتوسطة والكبيرة جداً، وان أعلى الفقرات (يعتبر المخطط الوطني لحماية الموارد الطبيعية داعماً لمقاومة التوسع الاستيطاني في المنطقة) و أدناها (ستعمل سياسة الضم الإسرائيلية في تآكل الأراضي الزراعية)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة. وقد حصل هذا المجال على المرتبة الخامسة والأخيرة يتضح من النتائج التي تم التوصل إليها أن عملية الإستيطان تشوه البنية التحتية والفوقية للسكان العرب وتمنع التواصل الجغرافي بين التجمعات السكانية العربية، حيث نجحت دولة الإحتلال الإسرائيلي لتصنيف الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية إلى مناطق عسكرية وتدريب ومحميات طبيعية، وتمكنت إسرائيل من خلق واقع جديد في الأراضي الفلسطينية من خلال بناء كيان للمستعمرين على الأراضي الفلسطينية من أجل تحقيق رؤيتها المنشودة في إطالة الإحتلال للأراضي الفلسطينية على إعتبار أنها أراضي تابعة لدولة إسرائيل. تعتبر الأغوار منطقة تطوير إقتصادي، من خلال إنشاء مناطق زراعية وصناعية وسياحية، وربطها بدولة الإحتلال عن طريق جعلها مترابطة مع سهل مرج إبن عامر، حيث تعتبر ذلك بعداً إستراتيجياً بالنسبة لها. يستغل الإحتلال الإسرائيلي عامل الوقت لتغيير ملامح المنطقة، وتحويل الوجود الفلسطيني فيها إلى أشبه ما يكون بتجمعات عشوائية يقطنها مجموعة من الرعاة الرحل والمنتفعين من الزراعة الموسمية، وليسوا مواطنين فلسطينيين على أراضيهم، حيث تشكل مناطق (ج) في التصنيف الجيو سياسي لإستخدامات الأراضي في منطقة الأغوار النسبة الأكبر وهي تحت سيطرة الإحتلال الإسرائيلي. فرضت إسرائيل منع على الفلسطينيين من أجل تشييد المباني السكنية أو المباني العامة في منطقة الأغوار، كما ورفضت وصلها بالمرافق الأساسية كالكهرباء والماء وكذلك الإمتناع عن شق طرق تسهل الوصول إليها، بالمقابل عمل الإحتلال الإسرائيلي على شق طرق للمستعمرات في المنطقة، وربطها بشبكة الطرق الرئيسية داخل دولة الإحتلال، من خلال قيام إسرائيل بتنفيذ مخططاتها الإستيطانية المستقبلية للمنطقة تحت ذريعة تطبيق حيثيات القرار 242 فيما يتعلق بالحدود الآمنة. (أي أن تبقى الحدود تحت سيطرة إسرائيل ومنها الحدود الشرقية (الأغوار)، وكانت ذريعة للإحتلال في السيطرة على الحدود وإنشاء سلسلة مستعمرات من أجل الحفاظ على الحدود الدولية مع الأردن وتكريس واقع الإحتلال ضمن الحدود الآمنة). بدأت السلطات الإسرائيلية بتنفيذ سياسة العزل الأحادية الجانب بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال إيجاد منطقة عزل إستطاعت من خلالها إسرائيل السيطرة على أكثر الأراضي الزراعية خصوبة وعزلت التجمعات الفلسطينية وحولتها إلى جيوب وسيطرت على الموارد الطبيعية وعمدت إلى خلق منطقة عزل شرقية من أجل السيطرة على الطرق المؤدية إلى المنطقة الشرقية من الضفة الغربية وزيادة حجم المعاناة على سكان المنطقة وتقييد حركتهم وحركة منتجاتهم الزراعية.

وتتفق هذه النتائج مع نتيجة دراسة أبو ريدة (2008) التي كشفت عن تأثير العديد من العوامل على أنماط الاستغلال الزراعي في محافظة أريحا ومنها الاحتلال الإسرائيلي، ومع نتائج دراسة إبراهيم (2010) التي أظهرت بأنه لا تكمن خطورة المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية كونه يسيطر على مساحة من الأرض، بل حرص المشروع الاستيطاني على اقتلاع السكان الفلسطينيين منها، ويحرمهم من كافة الحقوق، فالاستيطان ليس فقط يسيطر على الأرض ويصادرها، بل يمزق وحدتها الجغرافية والاجتماعية والسياسية عبر الحواجز والجدار والطرق الالتفافية، ومع نتائج دراسة صوافطة (2015) التي أظهرت أن نجاح أو فشل التنمية الاقتصادية في منطقة (ج) تحديداً الأغوار رهين ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، ومع نتائج دراسة نظيف (2006) التي أظهرت أن للاستيطان آثار ونتائج سلبية على واقع المنطقة (محافظتي أريحا وطوباس)، وعلى المواطن وممتلكاته في المنطقة، وأهم أوجه المجالات المتضررة، الأراضي الزراعية، والآبار الارتوازية، والآليات الزراعية، والبيوت البلاستيكية، وأنابيب الري، ووسائل النقل والمنازل، والخيام، والبركسات، والمحاصيل الزراعية، والبيئة، والمواطن الفلسطيني ومع نتائج دراسة قصراوي (2016) التي أظهرت قيام الاحتلال الإسرائيلي بانتهاكات عديدة ضد سكان التجمعات الرعوية في محافظة طوباس والتي تهدف إلى ترحيل الأهالي كما توصلت إلى تأثير المستعمرات الإسرائيلية في محافظة طوباس سلباً على قرية المالح والمضارب البدوية في المجالات الديمغرافية والتعليمية والصحية والعمرانية والاقتصادية والخدماتية، ومع نتائج دراسة قاسم (2008) والتي أظهرت ما يحدثه الاستيطان من آثار تدميرية لجميع نواحي الحياة.

يفسر الباحث هذه النتيجة بأن السكان الفلسطينيين يدركون آثار سياسات الاحتلال الإسرائيلي على الآثار الاجتماعية والبيئة الاقتصادية، وكذلك على الخدمات الصحية والتعليمية، والبيئة والمصادر الطبيعية في الأغوار، وعلى الاستخدام المتنوع للأراضي في الأغوار، حيث تشكل هذه الآثار تهديداً وجودياً للمواطن الفلسطيني في الأغوار، بسبب سعي إسرائيل الدائم إلى إفراغ الأراضي الفلسطينية في الأغوار من سكانها تمهيداً لضمها كي تصبح تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.

السؤال الثاني: هل تختلف اتجاهات سكان الأغوار في فلسطين نحو أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي باختلاف متغيرات (الجنس، و العمر، والمستوى التعليمي، ومكان السكن)؟

1. أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال (α=0.05) الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير الجنس.

ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن الذكور والإناث من السكان الفلسطينيين يدركون آثار سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي نظراً لتشابه الظروف الاجتماعية التي يمرون بها.

2. أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال (α=0.05) الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير العمر.

يفسر الباحث هذه النتيجة بأن عينة الدراسة من السكان الفلسطينيين من الأعمار المختلفة يعيشون ظروفاً معيشية متساوية يدركون هذا الحدث دون وجود اختلافات تبعاً لأعمارهم.

3. أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال (α=0.05) الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

يفسر الباحث هذه النتيجة بأن عينة الدراسة من السكان الفلسطينيين من مستويات التعليم المختلفة يدركون هذا الحدث نظراً لأهميته بدون وجود اختلافات تبعاً لمستوياتهم التعليمية.

4. أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال (α=0.05) الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير مكان السكن.

يفسر الباحث هذه النتيجة بأن عينة الدراسة من السكان الفلسطينيين من مستويات أماكن سكن مدينة وقرية ومخيم المختلفة يدركون هذا الحدث نظراً لأهميته بدون وجود اختلافات تبعا لمستوياتهم المعيشية في الأماكن المختلفة.

3.5 التعقيب على النتائج المتعلقة بالمقابلات

تظهر نتائج المقابلات التي أجراها الباحث في منطقة الدراسة، بأن إسرائيل تسيطر بشكل شبه كامل على الأغوار، وتعمل بشتى الوسائل من أجل تفريغ الأرض من سكانها الأصليين تمهيداً لمصادرتها، وبناء عليها المستعمرات الإسرائيلية وبذلك تستطيع إسرائيل منع التواصل الجغرافي للسكان في منطقة

الأغوار، لذا يجب على الفلسطينيين الصبر والمثابرة والصمود على أراضيهم من خلال خلق واقع جديد على الأرض، بالإضافة إلى قيام المؤسسات الرسمية والغير الرسمية في دعم فئة الشباب من خلال توفير الدعم المالي لإقامة مشاريع تنموية تعزز من الوجود الفلسطيني في الأغوار، بالإضافة إلى اللجوء للمؤسسات الدولية لفضح ممارسات الاحتلال في منطقة الأغوار، وممارسة ضغوطات على إسرائيل من أجل كبح جماحها في منطقة الأغوار حتى يستطيع الفلسطينيون من عمل مخططات هيكلية لمنطقة الأغوار وتنفيذها على أرض الواقع بمساعدة المجتمع الدولي الذي يدعي الديمقراطية والحفاظ على حقوق الإنسان.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات

1.6 النتائج

1. منطقة الأغوار منطقة طبيعية دافئة، يمكن استغلالها للزراعة طوال العام، إضافة إلى خصوبة التربة وتوفر مصادر المياه فيها، فهي تتربع فوق أهم حوض مائي في فلسطين، هو الحوض الشرقي، والذي يبلغ إنتاجه السنوي نحو 174 مليون متر مكعب من المياه.

2. تتميز فلسطين بتنوع أصناف التربة فيها بسبب تعدد الأقاليم المناخية بما فيها السواحل والجبال والصحاري والسهول والأغوار التي تتميز بخصوبة تربتها، وتوفر مصادر المياه فيها ويمكن استغلالها للزراعة طوال العام.

3. إن الكثافة السكانية الفلسطينية المحدودة في منطقة الأغوار، تعتبر أحد الأسباب وراء سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على هذه المنطقة، والذي عمل طوال عقود من أجل السيطرة على منطقة الأغوار وتصعيب الحياة أمام الفلسطينيين وتهجيرهم.

4. تشمل البنية التحتية مياه الشرب والصرف الصحي والاتصالات والكهرباء والطرق والمواصلات.

5. عرف تصنيف الأراضي وفقاً لجودتها لغرض معين في الاستخدام (زراعي، صناعي، تجاري، سياحي.... الخ).

6. تعتبر منطقة الأغوار الفلسطينية منطقة غنية من حيث أنها السلة الغذائية للضفة الغربية، ذات مساحات كبيرة صالحة للزراعة، حيث تنتج الأراضي الزراعية في منطقة الأغوار بالدرجة الأولى الخضروات والحمضيات وبعض أصناف الفواكهة.

7. سلك الاحتلال الإسرائيلي طرقاً مختلفة ومتعددة لضرب الزراعة الفلسطينية في منطقة الأغوار تمثلت بمصادرة الأراضي، والسيطرة على مصادر المياه الجوفية، وشق الطرق لربط المستوطنات مع بعضها البعض، والسيطرة على دخول المواد اللازمة للزراعة بشقيها الحيواني والنباتي، ومنع المراعي بحجة حماية البيئة أو بحجة التدريبات العسكرية الإسرائيلية التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي في منطقة الأغوار للتضيق على السكان الفلسطينيين الأصليين ودفعهم إلى ترك مساكنهم والانتقال للعيش في مناطق أخرى.

8. ينتشر البناء في منطقة الأغوار، وخاصة البناء العشوائي بسبب الوضع الجيوسياسي الذي تفرضه إسرائيل على أرض الواقع، الذي يؤثر سلباً على التطور العمراني في منطقة الأغوار في ظل غياب عملية تخطيط إقليمي لاستخدامات الأراضي في منطقة الأغوار.

9. تقوم إسرائيل بالسيطرة شبه الكاملة على الأغوار الفلسطينية من أجل منع الفلسطينيين من تحقيق نمو اقتصادي من خلال منعهم من إقامة مناطق صناعية في منطقة الأغوار كون أنها منطقة جذب للاستثمار، حيث أن إسرائيل تبقي هذه المنطقة تحت السيادة الإسرائيلية، وتقترح بالمقابل بأن تنشأ مشاريع زراعية وصناعية وسكنية (مخططات التعايش) على حسابها من أجل تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية والإسرائيلية جنباً إلى جنب في سبيل تحقيق سياسة التعايش وتجريد الفلسطينيين من فكرة إيجاد تنمية مستقلة تتبع للحكومة الفلسطينية.

10. قامت إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية بما فيها منطقة الأغوار بعد حرب عام 1967م إلى إنشاء مناطق صناعية داخل المستعمرات التي أقامتها في منطقة الأغوار حيث تعتبر هذه المناطق إحدى الوسائل لنهب الأراضي الفلسطينية، وتخلق فرص عمل، مما تجذب المزيد من المستعمرين إلى المنطقة لتعزيز وجودهم فيها، وبالتالي خلق واقع ديمغرافي جديد.

11. يعاني القطاع الصحي والقطاع التعليمي في منطقة الأغوار من الإهمال والتهميش المتعمد من قبل الاحتلال الإسرائيلي، الذي يقوم بهد المدارس والمرافق الصحية من أجل الضغط على السكان لإجبارهم على ترك مساكنهم طواعية والرحيل إلى المدن الرئيسية القريبة من الأغوار، كي يتسنى له مصادرتها وبناء عليها مستعمرات إسرائيلية.

12. تعتبر السياحة من العناصر الأساسية في دعم الاقتصاد الوطني، ومنها السياحة الدينية والسياحة العلاجية والسياحة الترفيهية والسياحة الداخلية، وجميعها تصب في تعزيز الناتج القومي للفلسطينيين.

13. إن عملية الاستيطان تشوه البنية التحتية والبنية الفوقية للسكان العرب وتمنع التواصل الجغرافي بين التجمعات السكانية العربية، حيث تغتصب منهم أراضيهم ومياههم ومراعيهم، ويحرم عليهم التنقل بين المناطق المغتصبة، ويحاربون في لقمة عيشهم وفي وجودهم ودينهم وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم ليس في منطقة الأغوار فحسب بل في جميع أنحاء الضفة الغربية.

14. إن الهدف الرئيسي من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في منطقة الأغوار بالدرجة الأولى هو تهجير السكان الأصليين لصالح التوسع الاستيطاني في منطقة الأغوار التي تعد منطقة إستراتيجية لما تحظى به من أهمية اقتصادية وجغرافية قصوى تكتمل به أركان الدولة الفلسطينية المستقلة، الأمر الذي تفرضه دولة الاحتلال الإسرائيلي.

15. تعتبر منطقة الأغوار بالنسبة للفلسطينيين هي الورقة المنقذة اقتصادياً وسياسياً لكونها المنطقة الغنية لاحتوائها على الموارد الطبيعية، وكبر مساحة الأراضي الزراعية فيها، كما تشكل أيضا حدود الدولة الفلسطينية الشرقية مع الجوار، وبدون الأغوار لا يمكن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

2.6 التوصيات

1. يجب على الحكومة الفلسطينية الضغط على إسرائيل من خلال الهيئات والمنظمات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان على قاعدة أن الاحتلال الإسرائيلي يحرم سكان الأغوار من كافة حقوقهم الأساسية ومنها حقهم في التعليم والصحة، وخدمات البنية التحتية كي يستطيعوا العيش بكرامة.

2. يجب على الجامعات الفلسطينية استثناءً أن تمنح الناجحين في الثانوية العامة من أبناء المناطق المنعزلة في الأغوار بمعدلات قبول أقل من المطلوب لبعض التخصصات الضرورية لتنمية مجتمعاتهم مثل الطب والصيدلة والتعليم المهني والصناعي.

3. يجب على الحكومة الفلسطينية اعتماد سياسة وطنية شاملة فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع تنموية في منطقة الأغوار لتثبيت الوجود الفلسطيني وقطع الطريق على المستعمرين للسيطرة على هذه الأراضي وإقامة مستعمرات تعمل على قطع التواصل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية في منطقة الأغوار.

4. يجب أن تقوم الحكومة الفلسطينية التركيز على الجانب الزراعي في منطقة الأغوار من خلال تشجيع السكان على الزراعة وتقديم الحوافز المالية والاعفاءات الضريبية لهم للحفاظ على مستقبل الأمن الغذائي الفلسطيني، حيث تعتبر منطقة الأغوار سلة فلسطين الغذائية والتفريط بها أو إهمالها يشكل خطراً حقيقيا على الوجود الفلسطيني.

5. يجب على الحكومة الفلسطينية اللجوء بشكل دائم إلى المؤسسات الدولية للوقوف في وجه الاحتلال الإسرائيلي وفضح جرائمه اليومية، وأيضا الضغط على إسرائيل لضمان تنفيذ المشاريع التطويرية في منطقة الأغوار لتعزيز صمود السكان الأصليين.

6. يجب على الحكومة الفلسطينية القيام بعمل مخططات تطويرية لمنطقة الأغوار لمواجهة مخططات الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى تشجيع الشباب والخريجين على تنفيذ مشاريع تنموية خاصة في الأغوار، ودعمهم ومساندتهم بتوفير بيوت جاهزة للسكن، للإقامة الدائمة في منطقة الأغوار والعمل بها، بعيدا عن اتفاقية أوسلو التي تجعل الفلسطينيين محكومين لواقع الاحتلال الإسرائيلي.

المراجع

إبراهيم، صالح (2010). **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

إسحاق وأخرون (2010). **السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي في الأغوار** – معهد الأبحاث التطبيقية – القدس.

حلايقة، يوسف (2007). واقع **التخطيط الاستراتيجي في المنظمات الأهلية جنوب الضفة الغربية وعلاقته بالأداء**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

غنيم، محمد (2008). **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

غنيم، محمد (2001). **تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري، إطار جغرافي عام**. ط1. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

غنيم، محمد (1999). **التخطيط: أسس ومبادىء عامة**. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان

الدليمي، خلف (2015). **تخطيط المدن – نظريات، أساليب، معايير، تقنيات**. ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان.

أبو الرب، هيفاء (2011). **التخطيط الفلسطيني لاستخدامات الأراضي بين المتطلبات والمعيقات المؤسسية من وجهة نظر المؤسسات ذات العلاقة**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القدس، فلسطين.

الحسيني، عمر 1418 هـ المخطط الهيكلي لمدينة سعودية، مركز فقيه للأبحاث.

الموسوعة الفلسطينية. (1996).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2005).

الجزراوي وقديد (2015). **التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية**. مركز الكتاب الأكاديمي.

الأخرس، حسن (2010). **تخطيط استعمالات الأرض الحضرية في مدينة السلط**. رسالة دكتوراة غير منشورة. الجامعة الاردنية. عمان.

معالي، زهران (2018). **الأغوار الفلسطينية حقائق وأرقام**. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا.

أبو حطب، أسامة (2021). **واقع الثروة الحيوانية " الأغنام والماعز " في محافظتي طوباس وأريحا وسبل تنميتها في ظل التغيرات الجيوسياسية**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين

العودات، حسين (2014). **الغور، موسوعة المدن الفلسطينية**. دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017
وزارة الأشغال العامة والإسكان، رام الله، دائرة نظم المعلومات الجغرافية، 2022

وزارة الحكم المحلي، رام الله، دائرة المعلومات الجيومكانية في فلسطين، 2022

وزارة الحكم المحلي 2017م، نظام وزارة الحكم المحلي المتكامل لإدارة المعلومات الجيومكانية بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2020

سلطة المياه الفلسطينية، 2019، نظام معلومات المياه – رام الله – فلسطين

سلطة المياه الفلسطينية، 2021، نظام معلومات المياه – رام الله – فلسطين

موقع الجزيرة نت (2021). **الاتصالات الإسرائيلية... تهديد استراتيجي واجتياح تقني للمناطق الفلسطينية.**

الإدارة العامة للطرق، وزارة الأشغال العامة والإسكان، 2021– رام الله – فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الجغرافية، 2005

وزارة الزراعة الفلسطينية، 2021

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022

حنيطي، أحمد (2020) **الأغوار الفلسطينية: الزراعة والديموغرافيا والضم.** مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

فريجات، فايز (2020). **الضم والصراع الديمغرافي في فلسطين.** القدس . فلسطين

شريدة، عبد الستار (2010). **الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب، دراسة بحثية فلسطينية.** مركز الشرق العربي – لندن، ص 19، 18، 17، 16، 15.

شريدة، عبد الستار (2010). **الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب، دراسة بحثية فلسطينية.** مركز الشرق العربي – لندن، ص13، 14.

شريدة، عبد الستار (2010). **الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب، دراسة بحثية فلسطينية.** مركز الشرق العربي – لندن، ص 20، 19.

معهد بتسليم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة

أبو رباح، عبد الرحمن (1998). **السياحة الفلسطينية (مفاهيم . رؤيا . أفاق)**، المجلس الأعلى للسياحة، القدس، مطبعة الأمل، ط1، ص 98، 100، 101.

أبو حسان، صالح (2004). **المخططات التنظيمية وواقع استعمالات الأراضي في مدينة دورا (محافظة الخليل)**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

أبو حجير، كوثر (2001). **تطور أنماط استعمالات الأراضي في مدينة جنين**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

عوض، خالد (2010). **أريحا سجل مصور (1967-1896)- من أواخر العهد العثماني حتى الاحتلال الصهيوني**. شركة مطبعة إدكيدك الحديثة – القدس، ط1، ص269

الهندي، عليان. **مشاريع الاستيطان وتأثيرها في تشكيل مستقبل الضفة الغربية، دراسات سياسية وأبحاث**. موقع منظمة التحرير الفلسطينية، www. Prs.ps

شريدة، عبد الستار (2010). **الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب، دراسة بحثية فلسطينية**. مركز الشرق العربي – لندن – ص 8، 9، 10، 11.

القرعة وطلافحة (2013). **الكيبوتس النشأة والتأصيل اللغوي والتطور الدلالي**.
مج 10، عدد 2ج، مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب.

القيق، عبد الرحمن (2010). **سياسة الاستيطان الإسرائيلي 1967- 2006 الخليل نموذجاً (دراسة حالة)**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القدس. فلسطين.

صبرة، عمر (2020). **مستقبل الأغوار الفلسطينية إلى أين؟**. وكالة الأنباء الفلسطينية المستقلة سما.

معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). 2014. القدس

معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). (2015). **مخططات العزل والاستيطان الاسرائيلية تدمر حل الدولتين**. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا.

المقابلات:

مقابلة شخصية مع د. علي عبد الحميد ، 2021/7/8

مقابلة شخصية مع د. سمير ابو عيشة مدير عام شركة معالم للهندسة والاستشارات، تاريخ المقابلة 2021/9/2.

مقابلة شخصية مع د. مكرم "محمد قدري" عباس، 2021/9/3.

مقابلة شخصية مع د. هيثم فتحي رطروط، 2021/10/9.

مقابلة شخصية مع م. علاء عتمة مدير دائرة الطرق – وزارة الأشغال العامة والإسكان، 2021/11/8.

مقابلة شخصية مع فارس فقها باحث ميداني – مؤسسة الحق، 2021/12/26.

الملاحق

ملحق (1)
الإستبانة

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج الماجستير في الجغرافيا والتخطيط الإقليمي

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على " **أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الاغوار الفلسطينية من وجهة نظر سكانها** مع التأكيد بأن جميع المعلومات ستعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط. لذا نرجو التكرم والإجابة على فقرات الإستبانة بدقة وموضوعية.

" **مع فائق الاحترام والتقدير** "

الباحث: عمار سمير شنطي
إشراف الدكتور: فايز فريجات

الجزء الأول: بيانات تعريفية

الرجاء وضع إشارة (×) أمام الإجابة المناسبة التي تنطبق عليك في المربع

1- الجنس: ❐ ذكر ❐ أنثي

2- العمر: ❐ أقل من 20 سنة ❐ 20 – أقل من 40 سنة
❐ 40- أقل من 60 ❐ 60 سنة فأكثر

3- المستوى التعليمي: ❐ توجهي فأدنى ❐ دبلوم متوسط ❐ بكالوريوس
❐ دبلوم عالي ❐ ماجستير

4- مكان السكن: ❐ مدينة ❐ قرية ❐ مخيم

5- نوع السكن: ❐ بيت باطون ❐ بيت شعر ❐ براكية زينكو ❐ خيمة

6- ما هو عملك الحالي: ❐ أعمل في القطاع الزراعي
❐ أعمل موظف حكومة مع السلطة الوطنية الفلسطينية
❐ أعمل في مؤسسة شبة حكومية أو أهلية أو خاصة
❐ أعمل في أراضي عام 1948
❐ عاطل عن العمل ❐ أعمل في التجارة
❐ طالب متفرغ للدراسة ❐ ربة منزل ❐ غير ذلك

7- في حالة إتمام ضم الأغوار لدولة الاحتلال الإسرائيلي
❐ ستبقى في مكان سكنك ❐ ستنتقل الى منطقة أخرى
❐ الانتقال الى العيش في المدن الرئيسية
❐ الانتقال الى العيش في التجمعات القريبة من الاغوار

الجزء الثاني: الآثار الاجتماعية

الرقم		أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	ستؤثر سياسة ضم الأراضي على نمط الحياة الأسرية					
.2	ستؤثر سياسة ضم الأراضي سلبا على تحقيق الرفاهية المطلوبة للسكان					
.3	ستؤدي سياسة ضم الأراضي في رفع حالات الطلاق					
.4	ستولد سياسة ضم الأراضي إحباطات وضغوط نفسية على السكان					
.5	ستعمل سياسة ضم الأراضي في رفع حالات الفقر والعوز					
.6	ستعمل سياسة ضم الأراضي على رفع نسبة تهجير العائلات الفلسطينية					
.7	ستحرم سياسة ضم الأراضي التجمعات الفلسطينية من الخدمات					
.8	ستؤثر سياسة ضم الأراضي على سلوك الأطفال بشكل خاص					
.9	ستؤثر سياسة ضم الأراضي بشكل سلبي على قدرة الزواج في التجمعات الفلسطينية					
.10	ستعمل سياسة ضم الأراضي على زعزعة الاستقرار الاسري					

الجزء الثالث: البيئة الاقتصادية

الرقم		أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	نجحت إسرائيل في فرض واقع إقتصادي جديد على منطقة الأغوار					
.2	أدى التوسع الإستيطاني في الأغوار إلى المساهمة في ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية					
.3	السياسات الإسرائيلية في الاغوار مجحفة بحق السكان الفلسطينيين وترمي الى ترك الأغوار					
.4	إنخفاض عدد المواشي في الأغوار بسبب سيطرة إسرائيل على المراعي					
.5	أدت مصادرة أراضي الأغوار الى توجه السكان للبحث عن عمل في إسرائيل والمستوطنات					
.6	أدت الإجراءات الإسرائيلية في الأغوار الى إنحسار مساحات الأراضي الزراعية والى المساهمة في قلة الإنتاج الزراعي					
.7	أدى الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الى ارتفاع ملحوظ في نسبة البطالة					
.8	همشت الحكومة الفلسطينية في إقامة مشاريع إقتصادية في الأغوار					
.9	نجحت إسرائيل في تعطيل المشاريع التنموية الفلسطينية في الأغوار					
.10	هناك قدرة لدى الفلسطينيين على إفشال خطة الضم الإسرائيلية					
.11	ستؤثر سياسات إسرائيل في الأغوار على الأمن الغذائي الفلسطيني					
.12	الشعب الفلسطيني قادر على تحقيق الإكتفاء الذاتي في الأغوار					
.13	تخضع إسرائيل للقانون الدولي					
.14	ستعمل الحكومة الفلسطينية على النهوض بكافة القطاعات الإنتاجية في الأغوار					
.15	سياسات إسرائيل في الأغوار ستفرغ الأغوار من أهلها					
.16	هناك معيقات تحد من الإنفكاك الاقتصادي عن إسرائيل					
.17	هناك فشل في سياسة الحكومة الفلسطينية للإستثمار في الأغوار					

الجزء الرابع: الآثار الصحية والتعليمية

الرقم		أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	ستعمل سياسة ضم الأراضي على خفض قدرة الجهاز الطبي على تقديم الخدمات الصحية					
.2	ستتسبب المياه العادمة للمستوطنات في انتشار الأمراض المعدية					
.3	ستعمل سياسة ضم الأراضي على إعاقة انشاء مراكز صحية جديدة					
.4	ستؤدي سياسة ضم الأراضي الى ظهور أمراض جديدة					
.5	ستؤثر سياسة ضم الأراضي على العملية التعليمية					
.6	ستعيق الحواجز الإسرائيلية وصول المدرسين والتلاميذ الى مدارسهم					
.7	ستعيق سياسة ضم الأراضي بناء مدارس جديدة					
.8	ستؤدي سياسة الاحتلال الإسرائيلي الى انخفاض مستوى التعليم في الأغوار					
.9	ستؤدي ممارسات الاحتلال في الأغوار الى رفع نسبة الأمية للطلاب					

الجزء الخامس: البيئة والمصادر الطبيعية

الرقم		أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	ستنجح إسرائيل بضم الأغوار إليها وتدمير البيئة الفلسطينية					
.2	ستؤثر السيطرة على المياه الجوفية في الأغوار على القطاع الزراعي					
.3	ستؤثر السياسات الإسرائيلية على البيئة والمصادر الطبيعية في الأغوار					
.4	وجود المستوطنات الإسرائيلية ستؤثر على البيئة والمصادر الطبيعية في الأغوار					
.5	السياسات الإسرائيلية ستؤثرعلى حدوث التلوث بأنواعه					

الجزء السادس: الآثار على استخدامات الأراضي

الرقم		أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	ستعمل سياسة الضم الإسرائيلية في تآكل الأراضي الزراعية					
.2	ستحجز سياسة الضم الإسرائيلية مساحات من الأراضي لتصبح غير قابلة للإستخدام					
.3	إن الجهات الرسمية المختصة في مجال التخطيط بكافة أشكاله تقوم بإعداد المخططات المقاومة لسياسات الاحتلال في المنطقة					
.4	إن المخطط الوطني لحماية الموارد الطبيعية يعتبر داعما لمقاومة التوسع الاستيطاني في المنطقة					

ملحق (2)

قائمة بأسماء المتخصصين وذوي الخبرة محكمي الإستبانة

الرقم	الاسم	الصفة	المؤسسة
1 –	د. علي عبد الحميد	محاضر جامعي	جامعة النجاح الوطنية
2 –	د. زهرة الزواوي	محاضر جامعي	جامعة النجاح الوطنية
3 –	د. عبدالله عويس	محاضر جامعي	جامعة القدس
4 –	د. محمد الخطيب	محاضر جامعي	جامعة القدس
5 –	م. عمر صدقي	مدير مديرية	وزارة الأشغال العامة والإسكان
6 –	م. بسام شعلان	مدير مديرية	وزارة الأشغال العامة والإسكان
7 –	أ. شادي عدوي	رئيس قسم	وزارة الصحة
8 –	د. أنهار العسالي	محاضر جامعي	جامعة الروضة
9–	أ. خالد الكخن	مدير مديرية	وزارة التنمية الاجتماعية
10 –	م. فراس النوري	مدير دائرة	وزارة الحكم المحلي
11 –	م. سامر الخماش	مدير دائرة	وزارة الحكم المحلي
12 –	أ. أحمد الفارس	مستشار الوزير	وزارة الزراعة
13 –	م. بلال الأقرع	مدير دائرة	وزارة الزراعة

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	الاستبانة.....	134
2	قائمة بأسماء المختصين وذوي الخبرة محكمي الاستبانة.....	140

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
خريطة (1)	موقع منطقة الدراسة.....	7
خريطة (2)	خارطة توضح درجات الحرارة في منطقة الدراسة	29
خريطة (3)	تبين المعدل السنوي العام لهطول الأمطار في منطقة الدراسة.....	31
خريطة (4)	توضح تضاريس سطح الأرض لمنطقة الدراسة	35
خريطة (5)	خارطة توضح أصناف التربة في منطقة الدراسة	38
خريطة (6)	خريطة توضح القيمة الزراعية للأراضي في منطقة الدراسة	54
خريطة (7)	التجمعات السكانية في منطقة الدراسة	61
خريطة (8)	لمواقع الأثرية والسياحية في منطقة الدراسة	72
خريطة (9)	المستعمرات في منطقة الدراسة	79
خريطة (10)	الاستيطان في منطقة الدراسة	84

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	عدد سكان الأغوار حسب التجمع والمحافظة، وفق التعداد السكاني 2017.....	40
2	الكثافة السكانية للتجمعات الفلسطينية في منطقة الدراسة	44
3	عدد المباني في منطقة الدراسة، المحافظة ونوع المبنى 2017.....	46
4	عدد المباني المكتملة في منطقة الدراسة، المحافظة، استخدام المبنى 2017....	46
5	عدد المساكن في منطقة الدراسة، المحافظة واستخدام المسكن 2017.....	46
6	عدد المساكن في منطقة الدراسة، المحافظة وملكية المسكن 2017.....	47
7	مساحة الأراضي المزروعة بالخضراوات في منطقة الأغوار.....	57
8	مساحة الأراضي المزروعة بالنخيل لوحده في قرية الجفتلك / بالدونم.....	58
9	الحالة التعليمية في منطقة الأغوار.....	67
10	المستوطنات في الأغوار وسنة التأسيس.....	79
11	المستعمرات في الأغوار (المساحة وعدد السكان)	81
12	توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة.....	84
13	مفتاح تصحيح فقرات أداة الدراسة حسب مقياس ليكرت الخماسي.....	92
14	فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها.....	92
15	قيم معاملات ارتباط الفقرات بدرجتها الكلية (ن = (364).....	94
16	قيم معاملات ارتباط الأداة بدرجتها الكلية.....	94
17	معامل ثبات الأداة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا.....	95
18	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لمجالات (أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي من وجهة نظر سكان الأغوار في فلسطين) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	98
19	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لفقرات مجال (الآثار الإجتماعية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي..	99
20	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لفقرات مجال (البيئة الاقتصادية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي.....	99
21	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لفقرات مجال (الآثار الصحية والتعليمية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي.....	102

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
22	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لفقرات مجال (البيئة والمصادر الطبيعية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي..	103
23	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لفقرات مجال (الآثار على استخدامات الأراضي) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي.....	104
24	نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير الجنس.....	106
25	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير سنوات العمر للدرجة الكلية	107
26	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير سنوات العمر	108
27	نتائج تحليل المقارنات البعدية LSD لدلالة الفروق حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير سنوات العمر في المجال الخامس (الآثار على استخدامات الأراضي)	109
28	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير المستوى التعليمي للدرجة الكلية.....	110
29	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير المستوى التعليمي.....	111
30	نتائج تحليل المقارنات البعدية LSD لدلالة الفروق حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير المستوى التعليمي في المجال الخامس (الآثار على استخدامات الأراضي).....	112
31	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير مكان السكن للدرجة الكلية.....	113
32	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق حول أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي تعزى لمتغير مكان السكن.....	114

فهرس المحويات

الرقم	العنوان	الصفحة
	الإقرار.....	أ
	إهداء.....	ب
	شكر وعرفان.....	ج
	ملخص الدراسة.....	د
	الملخص بالإنجليزية.....	هـ
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....	1
1.1	المقدمة.....	1
2.1	مشكلة الدراسة.....	3
3.1	أهمية الدراسة ومبرراتها.....	4
4.1	أهداف الدراسة.....	4
5.1	أسئلة الدراسة.....	5
6.1	فرضيات الدراسة.....	5
7.1	منطقة الدراسة وحدودها.....	6
8.1	طرق جمع المعلومات	7
9.1	محتوى الدراسة	7
1.10	المصطلحات والمفاهيم.....	8
1.11	الاطار النظري	11
1.11.1	مفهوم استخدامات الأراضي	11
1.11.2	مبررات تخطيط إستخدامات الأراضي وأهدافها	12
1.11.3	أهمية تخطيط إستخدامات الأراضي	13
1.11.4	العوامل المؤثرة في عملية تخطيط إستخدامات الأراضي	14
1.11.5	تحديات تواجه عملية تخطيط إستخدامات الأراضي	15
1.11.6	متطلبات النجاح لعملية تخطيط إستخدامات الأراضي	16
1.11.7	نظريات إستخدامات الأراضي	17
1.12	الدراسات السابقة.....	19
1.12.1	الدراسات العربية	19

الرقم	العنوان	الصفحة
1.12.2	الدراسات الأجنبية	25
1.12.3	التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها.....	26
	الفصل الثاني: خصائص منطقة الدراسة الطبيعية والبشرية.....	27
1.2	الخصائص الطبيعية.....	27
1.1.2	الموقع الجغرافي والمساحة.....	27
2.1.2	المناخ.....	28
3.1.2	التكوينات الجيولوجية.....	32
4.1.2	التضاريس.....	33
5.1.2	المياه.....	36
6.1.2	التربة.....	36
2.2	الخصائص الديموغرافية.....	39
1.2.2	تطور عدد السكان.....	39
2.2.2	الكثافة السكانية.....	43
3.2.2	عدد المباني والمساكن.....	45
4.2.2	البنية التحتية.....	48
	الفصل الثالث: استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار.....	52
1.3	تصنيفات الأراضي في منطقة الأغوار.....	52
2.3	استخدامات الأراضي في الأغوار.....	54
1.2.3	أثر التصنيف الجيوسياسي على استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار..	55
2.2.3	أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار.....	56
3.3	الأهمية الاقتصادية للأغوار.....	84
4.3	المشاكل التي تواجه القطاعات الاقتصادية.....	85
	الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات.....	88
1.4	تمهيد.....	88
2.4	منهج الدراسة.....	88
3.4	إجراءات الدراسة.....	89
4.4	مجتمع وعينة الدراسة.....	89
5.4	أداة الدراسة.....	91

الرقم	العنوان	الصفحة
6.4	صدق وثبات الأداة.....	92
1.6.4	صدق المحتوى.....	93
2.6.4	صدق البناء.....	93
3.6.4	ثبات الأداة.....	95
7.4	المتغيرات الإحصائية.....	95
8.4	المعالجات الإحصائية.....	96
	الفصل الخامس: تحليل أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الدراسة	97
1.5	نتائج الدراسة.....	97
1.1.5	النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة.....	97
2.1.5	النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة.....	105
3.1.5	النتائج المتعلقة بالمقابلات.....	115
2.5	التعقيب على النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها.....	117
3.5	التعقيب على النتائج المتعلقة بالمقابلات.....	123
	الفصل السادس: النتائج والتوصيات.....	125
1.6	النتائج.....	125
2.6	التوصيات.....	127
	المراجع.....	129
	الملاحق.....	134
	فهرس الملاحق.....	141
	فهرس الخرائط.....	142
	فهرس الجداول.....	143
	فهرس المحتويات.....	145